

الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون الاجتماعية

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

التقرير السنوي للقدرة على الأداء

لوزارة الشؤون الاجتماعية لسنة 2019

مارس 2020

الفهرس

5	<u>المحور الأول: التقديم العام</u>
5	1-تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2019.
11	2- تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2019.
14	<u>المحور الثاني: تقديم برامج الوزارة</u>
15	ا. برنامج الشغل والعلاقات المهنية
15	1-التقديم العام للبرنامج
16	2-تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج
23	3-نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019:
23	1-3- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
25	2-3- تقديم لنتائج القدرة على الأداء و تحليلها
31	4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.
33	اا. برنامج الضمان الإجتماعي
33	1-التقديم العام للبرنامج
35	2-تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج
43	3-نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019:
43	1-3- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
44	2-3- تقديم لنتائج القدرة على الأداء و تحليلها
53	4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.
55	ااا. برنامج النهوض الإجتماعي
55	1-التقديم العام للبرنامج
56	2-تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج

65	3-نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019:
65	1-3- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
67	2-3- تقديم لنتائج القدرة على الأداء و تحليلها
86	4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.
90	VI. برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
90	1-التقديم العام للبرنامج
91	2-تقديم عام للانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج
94	3-نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019:
94	1-3- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
95	2-3- تقديم لنتائج القدرة على الأداء و تحليلها
101	4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.
103	V. برنامج القيادة والمساندة
103	1-التقديم العام للبرنامج
105	2-تقديم عام للانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج
109	3-نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019:
109	1-3- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
111	2-3- تقديم لنتائج القدرة على الأداء و تحليلها
119	4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.

المحور الأول: التقديم العام:

1- تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2019:

في إطار تركيز منظومة التصرف حسب الاهداف تم تفريع مهمة "الشؤون الإجتماعية" إلى خمس برامج

وهي :

- ✓ برنامج الشغل والعلاقات المهنية
- ✓ برنامج الضمان الإجتماعي
- ✓ برنامج النهوض الإجتماعي
- ✓ برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
- ✓ برنامج القيادة والمساندة.

و قد تولت وزارة الشؤون الاجتماعية خلال سنة 2019 إنجاز جملة من الأنشطة التي تندرج في إطار سياستها الاستراتيجية الرامية لمزيد النهوض بالقطاع الاجتماعي و ذلك طبقا لجملة الأهداف المرسومة، و في هذا الصدد تتمثل الأنشطة أساسا في :

1.1 – أهم انجازات الوزارة خلال سنة 2019 :

▪ في مجال الشغل و العلاقات المهنية :

✓ تطوير المنظومة الترتيبية والتشريعية من خلال إبرام إتفاقية للزيادات في الأجور والمنح لفائدة العاملين بالقطاع الخاص بنسبة 6.5% و الزيادة في الأجر الأدنى المضمون بنسبة 6.5% بداية من غرة ماي 2019 وتفعيل القسط الثاني من الزيادة في الأجور بالنسبة للمنشآت العمومية ، إضافة إلى إعداد مشاريع نصوص لمراجعة بعض أحكام مجلة الشغل المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية وهياكل الحوار داخل المؤسسة.و مشاريع مراجعة الأوامر الترتيبية المتعلقة بضبط القواعد العامة لحفظ الصحة وتهيئة أماكن العمل و موجبات السلامة وحماية صحة العمال في قطاع البناء والأشغال العامة و بالوقاية من التعرض للمواد الكيميائية الخطرة بالمحيط المهني بالإضافة إلى الأمر المتعلق بحماية العمال داخل المؤسسات التي تستخدم التيارات الكهربائية.

✓ السهر على تطبيق مقتضيات تشريع الشغل من خلال القيام بزيارات التفقد و المراقبة حيث بلغت عدد زيارات التفقد 17578 زيارة شملت 466032 عاملا . كما قامت مصالح تفقد طب الشغل والسلامة المهنية خلال سنة 2019 ب 6.661 زيارة تفقد للمؤسسات الاقتصادية لمعاينة ظروف الصحة والسلامة المهنية، وشملت هذه الزيارات 913.850 عاملا.

✓ ضمان تغطية اليد العاملة بخدمات طب الشغل حيث بلغ مجموع عدد العمال المنتفعين بالتغطية الطبية للشغل سواء عن طريق مجامع طب الشغل أو المصالح الطبية الخاصة للشغل 755.189 عاملا ينتمون إلى 15.424 مؤسسة. لتبلغ نسبة التغطية الصحية للعمال في مجال طب الشغل 63 % من مجموع اليد العاملة الخاضعة لأحكام مجلة الشغل.

✓ البدء في استغلال مخرجات المسح الوطني للأخطار المهنية بالبلاد التونسية حيث تحصلت الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية على النتائج الاحصائية النهائية للمسح الوطني للأخطار المهنية بالبلاد التونسية في أواخر سنة 2019 وسيقع استغلال نتائج هذه الدراسة في إعداد برامج وقائية خصوصية بهذه المخاطر المهنية.

✓ إعداد وتنفيذ 53 برنامجا جهويا للوقاية من الأخطار المهنية اعتمادا على اللامركزية كطريقة جديدة في العمل وذلك خلال الثلاث السنوات الأخيرة (2017-2019)، أخذت بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة، حسب طبيعة الأخطار المهنية التي يتعرض لها العمال أو حسب قطاع النشاط، بالاعتماد على الكفاءات البشرية والعلمية التي لديها والتعاون ما بين الجهات للاستفادة من تجاربها وكفاءاتها العلمية.

▪ في مجال الضمان الاجتماعي :

✓ إحداث مساهمة اجتماعية تضامنية في إطار تنويع مصادر تمويل صناديق الضمان الاجتماعي مثلما ورد في العقد الاجتماعي في إطار قانون المالية لسنة 2018 و2019 يخصص مردودها بصفة كلية لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي وتستوجب على الأشخاص الطبيعيين وعلى المؤسسات والشركات الخاضعة للضريبة أو المعفاة منها،

✓ صدور القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أبريل 2019 المتعلق بتفويض وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي وصدور منشور رئيس الحكومة عدد 13 المؤرخ في 20 ماي 2019 والذي يهدف إلى توضيح أحكام هذا القانون.

✓ اعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بتفويض وإتمام الأمر عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 أبريل 1974 المتعلق بنظام جرايات الشيوخ والعجز والباقيين بعد وفاة المنتفع بجراية في الميدان غير الفلاحي تضمن اعتماد نفس الإجراءات المتعلقة بالترفيه في سن التقاعد والمساهمات الواردة بإصلاح التقاعد في القطاع العمومي ويتم حاليا استكمال التشاور بشأنه مع الأطراف الاجتماعية وخاصة مع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بخصوص روزنامة تطبيق هذه الإجراءات.

- ✓ الشروع في بلورة إستراتيجية جديدة لاستخلاص ديون الصناديق الاجتماعية،
- ✓ خلاص جزء من مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتخلدة بذمة الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية.
- ✓ اصدار أوامر حكومية تتعلق بطرح فوائد التأخير بعنوان القروض الشخصية وقروض السيارات وقروض السكن.
- ✓ إقرار انتفاع المؤسسات المنتصبة بالمجموعة الثانية من مناطق التنمية الجهوية بفترة إضافية بعنوان امتياز تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بمقتضى قانون المالية لسنة 2019.
- ✓ القيام بحملات مراقبة مشتركة بين مصالح تفقدية الشغل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمعاينة الاخلالات المسجلة على مستوى ظروف العمل لليد العاملة النسائية في القطاع الفلاحي.
- ✓ إعطاء إشارة انطلاق العمل ببرنامج "أحميني" المتعلق بإرساء منظومة تغطية اجتماعية لفائدة المرأة الريفية .
- ✓ اصدار الأمر الحكومي عدد 379 لسنة 2019 المؤرخ في 22 أبريل 2019 المتعلق بتنقيح واثمام الأمر عدد 916 لسنة 2002 المؤرخ في 22 أبريل 2002 والمتعلق بأساليب تطبيق القانون عدد 32 لسنة 2002 المؤرخ في 12 مارس 2002 والمتعلق بنظام الضمان الاجتماعي لبعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي.
- ✓ الشروع في مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية لقطاع الصيد البحري واعداد دراسة أولية في الغرض.
- ✓ تعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي الرامية إلى حماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج من خلال إمضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي أو الشروع في التفاوض بخصوص عدد منها (الكيبك، اليونان، صربيا،....).
- ✓ اعتماد تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل باقتناء وتجهيز 3 حافلات واستكمال الدراسات الفنية والأعمال الضرورية لاقتناء حافلات إضافية لاستعمالها كمكاتب متنقلة تتولى النفاذ إلى الأماكن النائية لتقريب خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض تجاه منظورهم وبما يساعد على توسيع التغطية الاجتماعية.
- ✓ الشروع في تنفيذ مشروع التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسديي الخدمات الصحية.
- ✓ إعداد وثيقة توجيهية إستراتيجية حول التنفيذ التدريجي للضمانات الأساسية للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية وتحديد الأولويات تتضمن المستلزمات التشريعية والمالية والمؤسسية بالنسبة لكل ضمانات وتأخذ بعين الاعتبار مختلف الإصلاحات التي يتم انجازها في مجال الحماية الاجتماعية.
- ✓ إعداد مشروع قانون أساسي يتعلق بإحداث أرضية وطنية للحماية الاجتماعية.

▪ في مجال النهوض الاجتماعي :

- ✓ الترفيع في عدد المنتفعين بالآلات التعويضية الميسرة للإدماج وذلك بهدف تسهيل وتدعيم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والترفيع في نسبة التغطية بالآلات التعويضية.
- ✓ اعداد مشروع منشور يتعلق بتنظيم منح التكفل بنفقات التأهيل والتربية المختصة والرعاية بالبيت
- ✓ إعداد مشروع نظام أساسي لسلك التفقد البيداغوجي الخاص بالتربية المختصة .
- ✓ الشروع في اعداد منظومة إعلامية خاصة بالجمعيات العاملة في مجال الإعاقة ومؤسسات التربية المختصة.
- ✓ التوسع التدريجي في بعث مؤسسات إيواء تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة الكهول دون سند وذلك بإحداث 5 وحدات عيش إضافية.
- ✓ إصدار قرار وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخ في 30 جانفي 2020 والمتعلق بتفويض القرار المؤرخ في 19 مارس 2003 والمتعلق بالمكافآت الممنوحة للعائلات الحاضنة للأطفال في إطار الإبداع العائلي والذي على إثره وقع الترفيع في المنحة المالية من 100 دينار إلى 200 دينار شهريا.
- ✓ إصدار المنشور عدد 21 بتاريخ 22 نوفمبر 2019 والمتعلق بتنظيم لجنة التبني والكفالة، والمقاييس المعتمدة لإنقاء العائلات المترشحة لإحتضان الأطفال محضوني الدولة التونسية، وقد تم من خلال هذا المشروع توسيع تركيبة اللجنة لتشمل إضافة إلى أعضاء من المعهد الوطني لرعاية الطفولة والهيئة العامة للنهوض الاجتماعي، ممثلين عن وزارات الشراكة وعن المجتمع المدني،
- ✓ برمجة إحداث خط تمويل لفائدة الفئات الهشة من المسرحيين من السجون وضحايا العنف والامهات العازبات .. (تم إحداث خط تمويل بـ 1 مليون ديناراً بعنوان تمويل عمومي ضمن ميزانية 2020)
- ✓ إمضاء إتفاقية تعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والهيئة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص في 18 جانفي 2019 والتي تهدف إلى دعم التنسيق الوطني والتعاون في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص والإحاطة بالضحايا وذلك بمنع كل أشكال الإستغلال التي يمكن أن يتعرض لها الأشخاص وخاصة النساء والأطفال.
- ✓ إمضاء إتفاقية تعاون مع جمعية « Face.Tunisie » بتاريخ 05 جويلية 2019 والتي تهدف إلى الإدماج الاقتصادي الموجه لفائدة الشبان المسرحيين من السجون و من مراكز الإصلاح التربوي

▪ في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج :

- ✓ توسيع شبكة المراكز الثقافية والاجتماعية "دار التونسي" من خلال افتتاح أول مركز على ملك ديوان التونسيين بالخارج بطولون (جنوب فرنسا) في جوان 2017 و فضاء دار التونسي بجنيف - سويسرا خلال شهر جوان 2018 و تمثل هذه المراكز نقطة التقاء لكافة شرائح الجالية التونسية بما يمكن من ربط الصلة بينها و بين الوطن كما يتولى المركز تقديم عديد الانشطة الثقافية للجالية التونسية المقيمة بالخارج على غرار تعليم اللغة العربية و تنظيم التظاهرات.
- ✓ توقيع اتفاقيات شراكة بين ديوان التونسيين بالخارج والتجاري بنك و بنك الإسكان وتهدف هذه الاتفاقيات بالخصوص إلى تقريب الخدمات البنكية ذات الجودة العالية من المواطن التونسي المقيم بالخارج وتقليل تكلفة التحويلات المالية وتشجيع الجالية التونسية بالخارج على الاستثمار في وطنهم وذلك من خلال تمكينهم من العديد من الامتيازات.
- ✓ إحداث لجنة لفرز الترشيحات والإعلان عن قائمة الجمعيات الممثلة في المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج تبعا لصدور القانون عدد 68 لسنة 2016 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بإحداث مجلس وطني للتونسيين المقيمين بالخارج تم بمقتضى الأمر الحكومي عدد 884 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018. وإصدار قرار عن وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 04 مارس 2019 يتعلق بإحداث لجنة تكلف بفرز ترشيحات الجمعيات الراغبة في الترشح لعضوية الجلسة العامة للمجلس الوطني المشار إليه.

▪ في مجال تعصير الإدارة :

- ✓ تطوير المنظومة الالكترونية "أمان اجتماعي" والتي تم إعدادها في إطار حوكمة التصرف في برامج المساعدات الاجتماعية وتحسين أدائها في على أساس احترام مبادئ العدالة الاجتماعية و الانصاف وتكافؤ الفرص إضافة إلى تطوير منظومة الحماية الاجتماعية و ترشيد النفقات العمومية وضمان شفافيتها.
- ✓ تعميم منظومة التصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة" في إطار تنفيذ المخطط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية 2020" وتحديد المحور الاستراتيجي "الحكومة الإلكترونية" وذلك من خلال التخلي التدريجي عن استعمال المراسلات في شكلها الورقي لضمان التعامل الامادي بين الهياكل الإدارية في مرحلة أولى و توحيد مسارات المراسلات و الوثائق الإدارية و تقليص آجال التوصل بالملفات في مرحلة ثانية.

✓ البدء في تركيز منظومة "انجاز INJAZ" لمتابعة المشاريع العمومية بالتنسيق مع المركز الوطني للإعلامية وستمكن هذه المنظومة من توفير المعطيات الحينية المتعلقة بتنفيذ البرامج والمشاريع العمومية بما يسمح بحسن متابعتها وحوكمتها وتلافي الإشكاليات إن وجدت.

2.1 – المؤشرات الاستراتيجية للوزارة خلال سنة 2019 :

1.2.1 – المؤشرات الاستراتيجية التي تم تحقيقها :

▪ في مجال الشغل و العلاقات المهنية :

بلغ عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد خلال سنة 2019 ، 913.850 عاملا مقارنة ب 624.534 عاملا سنة 2018 أي بنسبة تطور ب 46.3%. كما بلغت نسبة الإنجاز مقارنة بتقديرات سنة 2019 ب 153.5%

▪ في مجال الضمان الاجتماعي :

سجلت نسب التغطية الاجتماعية في نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون تحسنا طفيفا بتحقيق نسبة 87,81% سنة 2019 مقارنة ب 87,38 % سنة 2018 أي بنسبة تطور تقدر ب 0.49% ، ما سجلت نسبة تانجاز مقارنة بالتقديرات لنفس السنة (86 %) ب 2.1%. سجلت آجال تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام تحسنا بالنسبة لسنة 2019 بنسبة تقدر ب 85,7 % مقابل 82% سنة 2018 أي بنسبة تطور تقدر ب 3.66% كما سجلت آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة تحسنا بالنسبة للتكفل بالنفقات الخاصة بعمليات زرع النخاع الشوكي بانخفاض الآجال من 22 يوما سنة 2018 إلى 11.32 يوما سنة 2019 و التكفل بمصاريف التداوي بالمياه المعدنية بانخفاض الآجال من 10 أيام سنة 2018 إلى 8.51 يوما سنة 2019.

▪ في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج :

تسجيل تحسن في حجم الإستثمارات والتحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن بتطورها من 4957.5 مليون دينار سنة 2018 إلى 5791 مليون دينار سنة 2019 أي بنسبة تطور تقدر ب 16.8%.

2- تنفيذ ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية لسنة 2019 :

تتوزع انجازات ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية حسب البرامج على النحو التالي :

النسبة	الاعتمادات (بحساب الدينار)	البرامج
1.22%	21.633.286	الشغل والعلاقات المهنية
45.31%	805.224.322	الضمان الاجتماعي
49.39%	877.777.184	النهوض الاجتماعي
1.23%	21.912.051	الهجرة والتونسيين بالخارج
2.84%	50.529.489	القيادة والمساندة
	1.777.076.332	المجموع العام

جدول عدد 1 :

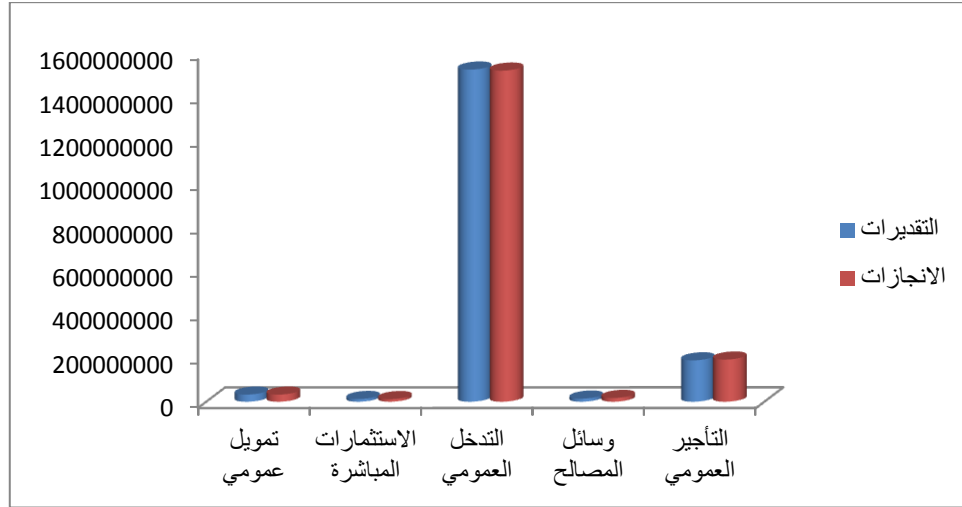
تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع الدفع)

بحساب الألف دينار

الانجازات مقارنة بالتقديرات		انجازات 2019 (2)	تقديرات 2019		بيان البرنامج
نسبة الانجاز (%) (2) / (1)	المبلغ (1) - (2)		ق.م التكميلي (1)	ق.م الأصلي	
100.11%	-1.872.609	1.730.380.609	1.728.508.000	1.387.767.000	نفقات التصرف
101.91%	-3.620.570	193.493.570	189.873.000	181.764.000	التأجير العمومي
121.10%	-2.982.454	17.114.454	14.132.000	14.000.000	وسائل المصالح
99.69%	4.730.415	1.519.772.585	1.524.503.000	1.192.003.000	التدخل العمومي
98.95%	472.167	44.527.833	45.000.000	45.000.000	نفقات التنمية
96.16%	472.167	11.827.833	12.300.000	12.300.000	الاستثمارات المباشرة
100%	0	32.700.000	32.700.000	32.700.000	تمويل عمومي
30.97%	4.832.110	2.167.890	7.000.000	7.000.000	صناديق الخزينة
99.81%	3.431.668	1.777.076.332	1.780.508.000	1.439.767.000	مجموع المهمة

رسم بياني عدد 1 :

مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية الوزارة لسنة 2018 التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع الدفع)



جدول عدد 2 :

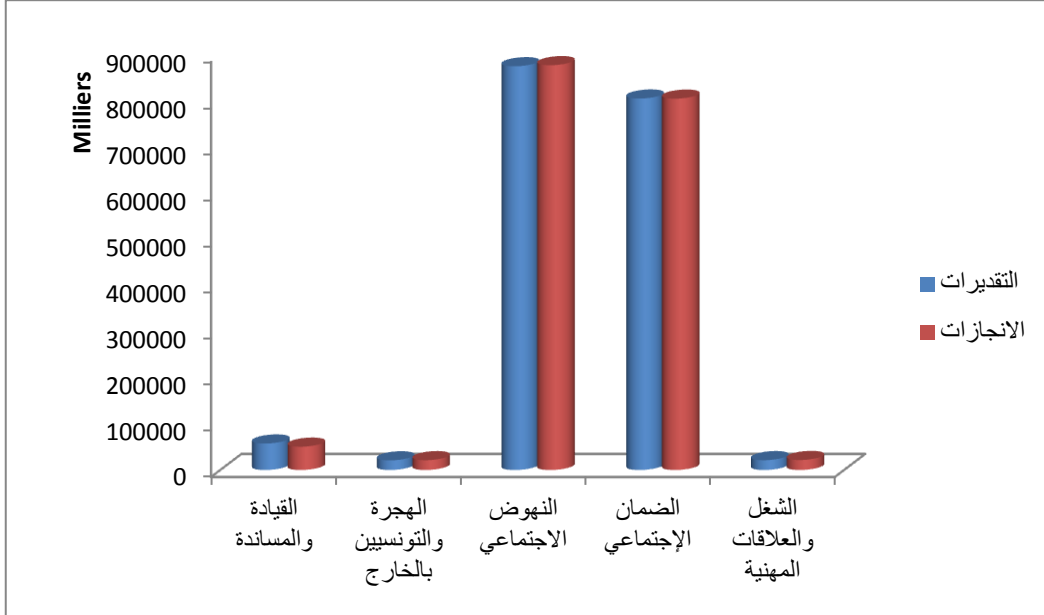
تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج (ا ع الدفع)

بحساب الألف دينار

الانجازات مقارنة بالتقديرات		انجازات 2019 (2)	تقديرات 2019		بيان البرنامج
نسبة الانجاز (%) (2)/(1)	المبلغ (1)-(2)		ق.م التكميلي (1)	ق.م الأصلي	
101.64%	-349.246	21.633.286	21.284.040	21.284.040	الشغل والعلاقات المهنية
99.97%	250.635	805.224.322	805.474.957	481.474.957	الضمان الإجتماعي
100.26%	-2.305.906	877.777.184	875.471.278	866.839.278	النهوض الإجتماعي
104.94%	-1031.081	21.212.051	20.880.970	20.880.970	الهجرة والتونسيين بالخارج
88.04%	6.867.266	50.529.489	57.396.755	49.287.755	القيادة والمساندة
99.81%	3.431.668	1.777.076.332	1.780.508.000	1.439.767.000	مجموع المهمة

رسم بياني عددي
مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية لسنة 2018
التوزيع حسب البرامج (إ ع الدفع)



المحور الثاني: برامج الوزارة

برنامج الشغل والعلاقات المهنية

رئيس البرنامج : السيد فؤاد بن عبد الله

رئيس برنامج من تاريخ 15 مارس 2016

1- التقديم العام للبرنامج :

يحتل قطاع الشغل والعلاقات المهنية مكانة هامة ضمن مجالات تدخل وزارة الشؤون الاجتماعية للدور البارز الذي يلعبه هذا القطاع في المحافظة على التوازنات الاجتماعية و الاقتصادية الكبرى وفق سياسة تشاركية مبنية على مبدأ التفاوض والحوار الاجتماعي بين مختلف المنظمات المهنية والحرص الدائم على تأطير مراقبة العلاقة التعاقدية بين طرفي الإنتاج وفق ضوابط قانونية وترتيبية.

كما يهدف إلى توفير مقومات العمل اللائق و العدالة الاجتماعية من خلال:

- ✓ تطوير منظومة تشريع الشغل وسياسة الأجور،
- ✓ تدعيم تطبيق تشريع الشغل وفض نزاعات الشغل الجماعية والحوار الاجتماعي،
- ✓ النهوض بالصحة والسلامة المهنية.

1-1 : هيكلية البرامج الفرعية وأهم الأهداف :

البرنامج الفرعي	تفقد الشغل	الصحة والسلامة المهنية
الأهداف	الهدف 1: ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل	الهدف 1: مراقبة توفر شروط الصحة والسلامة المهنية
	الهدف 2: المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي	

2-1 : الأولويات الخاصة بالبرنامج:

1-2-1: ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل :-

تتنزل هذه الأولوية في إطار تجسيم سياسة الوزارة في مجال ضمان تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية في مجال الشغل و تجنب النزاعات الشغلية والحرص على التصدي لأشكال التشغيل الهش بما يوفر مناخ اجتماعي يمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية و يحفز على الاستثمار.

بالإضافة إلى ضمان توفر شروط الصحة والسلامة المهنية و تجنب كل ما من شأنه أن يتسبب في حوادث الشغل أو الأمراض المهنية بما يوفر مناخ اجتماعي وصحي يمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية و يحفز الانتاجية.

1-2-2: المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي و تدعيم الحوار داخل المؤسسة و يرمي هذا الهدف لمزيد

تجسيد التوجه نحو تكريس مبدأ الحوار داخل المؤسسة و بناء علاقة متوازنة بين الأجراء وأصحاب المؤسسات بما يساهم في الحد من التوتر و إرساء أرضية للتعاور و تبادل الآراء بين جميع الاطراف.

1-2-3: مراقبة توفر شروط الصحة والسلامة المهنية : يرمي هذا الهدف إلى تجسيم سياسة الوزارة في

مجال ضمان تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية في مجال الصحة والسلامة المهنية و تجنب كل ما من شأنه أن يتسبب في حوادث الشغل أو الأمراض المهنية بما يوفر مناخ اجتماعي وصحي يمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية و يحفز الانتاجية.

2 - تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

1-2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج :

عملت مصالح برنامج الشغل والعلاقات المهنية على توفير مقومات العمل اللائق والعدالة الإجتماعية من

خلال:

✓ تطبيق مقتضيات العقد الاجتماعي المتعلقة بمأسسة الحوار الاجتماعي والذي تم إبرامه بتاريخ 14 جانفي

2013، من خلال المصادقة على مشروع القانون عدد 54 لسنة 2017 المؤرخ في 24 جويلية 2017

المتعلق بإحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي وبضبط مشمولاته وكيفية تسييره و صدور الامرين

الحكوميين عدد 676 لسنة 2018 المؤرخ في 7 أوت 2018 المتعلق بضبط عدد أعضاء المجلس

الوطني للحوار الاجتماعي وعدد 675 لسنة 2018 المؤرخ في 7 أوت 2018 المتعلق بالتنظيم الإداري

والمالي للمجلس الوطني للحوار الاجتماعي و قرار وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخ في 26 سبتمبر

2018 المتعلق بضبط المعايير المعتمدة لتحديد المنظمة النقابية الأكثر تمثيلا على المستوى الوطني لضبط تركيبة المجلس الوطني للحوار الاجتماعي، وقد تم في هذا الصدد :

- عقد 3 جلسات عامة للمجلس (27 نوفمبر 2018 : الجلسة التأسيسية/ 23 أبريل 2019: المصادقة على النظام الداخلي/ 29 نوفمبر 2019: للنظر في مشاريع قوانين المالية لسنة 2020 و جملة من النصوص المتعلقة بالضمان الاجتماعي)
- عقد 5 جلسات عمل خلال سنة 2019 بالتنسيق مع الأطراف الاجتماعية (UTICA/UGTT) خصصت للنظر في مختلف المسائل المتعلقة بعمل المجلس ،
- قبول عضوية المجلس في الجمعية العامة للمجالس الاقتصادية و الاجتماعية و المؤسسات المشابهة.

✓ تطوير المنظومة الترتيبية والتشريعية من خلال

- إبرام إتفاقية للزيادات في الأجور والمنح لفائدة العاملين بالقطاع الخاص بنسبة 6.5% و الزيادة في الأجر الأدنى المضمون بنسبة 6.5% بداية من غرة ماي 2019،
- تفعيل القسط الثاني من الزيادة في الأجور بالنسبة للمنشآت العمومية ،
- إعداد مشاريع نصوص لمراجعة بعض أحكام مجلة الشغل المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية وهيكل الحوار داخل المؤسسة.و مشاريع مراجعة النصوص الترتيبية التالية:
 - * الأمر المتعلق بضبط القواعد العامة لحفظ الصحة وتهيئة أماكن العمل
 - * الأمر المتعلق بموجبات السلامة وحماية صحة العمال في قطاع البناء والأشغال العامة
 - *الأمر المتعلق بالوقاية من التعرض للمواد الكيميائية الخطرة بالمحيط المهني.
 - *الأمر المتعلق بحماية العمال داخل المؤسسات التي تستخدم التيارات الكهربائية.

- إعداد مشروع قرار لمراجعة قرار وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخ في 27 أكتوبر 2003 والمتعلق بضبط نماذج عقود شغل لممارسة طب الشغل بمصلحة خاصة بمؤسسة أو بمجمع لطب الشغل في إطار تحيين الوثائق المعتمدة في مجال طب الشغل وتطويرها حتى تتلاءم مع المعايير العلمية،

✓ إعداد منظومة إعلامية (Système d'information) ستمكن من حسن توظيف الموارد البشرية الموضوعية على ذمة تفقيديات الشغل وتوجيهها نحو الأولويات المرسومة لضمان النجاعة المطلوبة وستمكن هذه المنظومة من:

- توفير قاعدة بيانات تضم المعطيات و البيانات الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية بصفة محينة و دقيقة (التعريف بالمؤسسة، القانون المنطبق على قطاع النشاط، توزيع اليد العاملة حسب الشرائح المهنية وحسب الجنس وحسب نوع العلاقة الشغلية، مدى تطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية، المعطيات الخاصة بالأجور والتغطية الصحية ...)

- حوكمة جهاز تفقد الشغل وذلك من خلال تمكين المشرف على البرمجة من الإطلاع وتقييم مدى انجاز الأهداف المرسومة ورصد الإخلالات التي تحول دون ذلك قصد تجاوزها أو تعديل الأهداف. بالإضافة إلى اعتماد هذه الخاصية لتقييم أداء متفقد الشغل وتحديد شروط ومعايير الترقية والتسمية في الخطط الوظيفية بكل شفافية وموضوعية.

- تمكين متفقد الشغل من وسيلة عمل الكترونية وسهلة الاستعمال تمكنه من اداء جميع المهام الموكولة له من خلال:

* برمجة زيارات التفقد ومتابعتها والحصول على صور فوتوغرافية للاخلالات والنقائص التي يعاينها متفقد الشغل

* الإطلاع على البيانات المتعلقة بمختلف الملفات الخاصة بتدخلات تفقد الشغل بصفة فورية (مؤسسات الاقتصاد غير المنظم، ملفات الطرد لأسباب اقتصادية، برقيات التنبيه بالإضراب وبرقيات التنبيه بالصد عن العمل، التصرف في النزاعات الفردية للعمل) بما يسهل عمل المتفقد و يعزز من نجاعة تدخلاته

* اصدار التقارير الدورية والإحصائيات سواء كانت شهرية أو ثلاثية أو سداسية أو سنوية أو فردية أو جهوية (المخالفات المرفوعة ، الطلبات الواردة بالنزاعات الفردية والجماعية، الطلبات المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون) ،

* توفير إمكانية التراسل الالكتروني بين مختلف وحدات وأقسام تفقد الشغل عن طريق البريد الالكتروني وهو ما يساهم في ارساء إدارة صفر أوراق مع نظام ارشيف للتراسل (Traçabilité de correspondences).

وستدخل هذه المنظومة طور الأستعمال الفعلي في موفى سنة 2020.

✓ السهر على تطبيق مقتضيات تشريع الشغل من خلال القيام بزيارات التفقد و المراقبة حيث بلغت عدد زيارات التفقد 17578 زيارة شملت 466032 عاملا ،

كما قامت مصالح تفقد طب الشغل والسلامة المهنية خلال سنة 2019 ب 6.661 زيارة تفقد للمؤسسات الاقتصادية لمعاينة ظروف الصحة والسلامة المهنية، وشملت هذه الزيارات 913.850 عاملا.

وتولى الأطباء المتفقدون للشغل القيام ب 2.066 فحص طبي لفض النزاعات المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية وبالتأهل الطبي للعمل.

✓ **ضمان تغطية اليد العاملة بخدمات طب الشغل** حيث بلغ مجموع عدد العمال المنتفعين بالتغطية الطبية للشغل سواء عن طريق مجامع طب الشغل أو المصالح الطبية الخاصة للشغل 755.189 عاملاً ينتمون إلى 15.424 مؤسسة. لتبلغ نسبة التغطية الصحية للعمال في مجال طب الشغل 63 % من مجموع اليد العاملة الخاضعة لأحكام مجلة الشغل.

الهيكل	العدد	عدد العمال	عدد المؤسسات
مجامع طب الشغل	23	570.614	14.877
مصالح طب الشغل المستقلة	547	184.575	547
المجموع	564	755.189	15.424

شرعت الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية في حملة تفقد للمنشآت والدواوين العمومية للوقوف على مدى تطبيقها لتشريع الشغل المتعلق بالتغطية الطبية للشغل، وشملت هذه الزيارات 42 منشأة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية. وستواصل الحملة لتشمل كذلك المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

✓ **البدء في استغلال مخرجات المسح الوطني للأخطار المهنية بالبلاد التونسية** حيث تحصلت الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية على النتائج الاحصائية النهائية للمسح الوطني للأخطار المهنية بالبلاد التونسية في أواخر سنة 2019. ويهدف هذا المسح إلى رسم خارطة الأخطار المهنية بالبلاد التونسية التي يتعرض لها العمال حسب طبيعتها وأسبابها وتوزيعها على الفئات الشغيلة والقطاعات الاقتصادية وذلك بهدف تصويب سياستنا واستراتيجيتنا وبرامجنا الوقائية في مجال الصحة والسلامة المهنية. وسيقع استغلال نتائج هذه الدراسة في إعداد برامج وقائية خصوصية بهذه المخاطر المهنية. وقد تم طبع نشرية النتائج الاحصائية للمسح وتكوين بعض الأطباء المنفكرين للشغل وأطباء الشغل الباحثين حول كيفية استغلال قاعدة البيانات المتعلقة بالخارطة الوطنية للأخطار المهنية.

✓ **إعداد وتنفيذ برامج وقائية جهوية في مجال الصحة والسلامة المهنية اعتماداً على اللامركزية كطريقة جديدة في العمل** حيث قامت الأقسام الجهوية لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية بالتعاون مع الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية بإعداد وتنفيذ 53 برنامجاً جهوياً للوقاية من الأخطار المهنية وذلك خلال الثلاث السنوات الأخيرة (2017-2019)، أخذت بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة، حسب طبيعة الأخطار المهنية التي يتعرض لها العمال أو حسب قطاع النشاط، بالاعتماد على

الكفاءات البشرية والعلمية التي لديها والتعاون ما بين الجهات للاستفادة من تجاربها وكفاءاتها العلمية. ومن بين هذه البرامج نذكر بالخصوص:

- الوقاية من الأخطار الكيميائية بالمؤسسات.
- الوقاية من الأخطار المهنية بقطاع البناء والأشغال العامة.
- الوقاية من أخطار الإشعاعات المؤينة.
- الوقاية من الأخطار المهنية بمراكز.
- الوقاية من الأخطار المهنية بقطاع الصناعات.
- الوقاية من الاعتلالات العضلية العظمية.
- الوقاية من الأخطار المهنية بالمقاطع.
- الوقاية من المخاطر المهنية في القطاع الفلاحي.

✓ تركيز مقومات حوار التصرف و القدرة على الأداء و قد تم في هذا الصدد :

- ابرام ميثاق التصرف لبرنامج الشغل و العلاقات المهنية و التأثير عليه من قبل رئيس المهمة بتاريخ 4 نوفمبر 2019 و ذلك إثر اختيار وزارة الشؤون الاجتماعية من ضمن الوزارات النموذجية وعددها (4) للبدء في هذه التجربة وذلك اعتمادا على المعايير التالية:
 - * تحقيق نتائج متقدمة على مستوى تركيز منظومة التصرف حسب الأهداف
 - * التقدم في إنجاز التنزيل العملي للوزارة
 - * وضوح التقسيم البرامجي (الأهداف ، مؤشرات قياس الأداء) مع تحديد الأهداف الاستراتيجية والأهداف العملية و مؤشرات قياسها.

- اعتماد برنامج الشغل و العلاقات المهنية كبرنامج نموذجي في إطار تركيز منظومة متابعة الاداء بالتنسيق مع الوحدة المركزية للتصرف حسب الاهداف ومركز الإعلامية التابع لوزارة المالية وذلك إثر اختيار وزارة الشؤون الاجتماعية من ضمن الوزارات النموذجية للبدء في هذه التجربة. حيث تم في هذا الصدد اعتماد برنامج الشغل كبرنامج تجريبي و إدراج المعطيات الخاصة به على مستوى مشروع المنظومة للتأكد من جاهزيتها و تقصي إجراءات تطويرها قبل البدء في تعميمها على باقي الوزارات وذلك في إطار ورشات تكوينية تفاعلية.

2-2 أهم الانجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج:

البرنامج الفرعي 1 : تفقد الشغل

الهدف 1 : ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل

الملاحظات	الأنشطة المنجزة 2019	الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف	مؤشر قيس الأداء
تعد هذه المعطيات تقديرية وفق نسق انجاز سنة 2018 والسداسي الأول لسنة 2019 نظرا لتمسك الطرف النقابي بمطالب تتعلق بنظام التأجير وعليه تم حجب التقارير الدورية بعنوان السداسي الثاني لسنة 2019	<p>- بلغت عدد زيارات التفقد 17578 زيارة شملت 466032 عاملا</p> <p>- تم انجاز 7 دورات تكوينية شملت 399 متفقد شغل</p> <p>- تم إعداد التطبيقات و يتم حاليا البحث على ممول أجنبي للقيام ببرنجة دورات تكوينية لفائدة متفقد الشغل و تطوير التطبيقات</p> <p>- عدد متفقد الشغل يبلغ 331 متفقدًا موزعين كالآتي :</p> <p>* 18 متفقدًا على المستوى المركزي</p> <p>* 313 متفقدًا على المستوى الجهوي (209 مكلفين بالمراقبة)</p> <p>- برمجة انتداب 26 متفقدًا للشغل</p>	<p>- زيارات التفقد و المتابعة</p> <p>- برمجة دورات تكوينية لفائدة متفقد الشغل</p> <p>- إعداد تطبيقات إعلامية لمتابعة زيارات التفقد</p> <p>- توزيع المتفقدين</p> <p>- انتداب متفقد الشغل</p>	نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد
تعد هذه المعطيات تقديرية وفق نسق انجاز سنة 2018 والسداسي الأول لسنة 2019 نظرا لتمسك الطرف النقابي بمطالب تتعلق بنظام التأجير وعليه تم حجب	<p>- تم تحرير 2558 تنبيه كتابي</p> <p>- تم انجاز 3685 زيارة متابعة وتحرير 670 محضر مخالفة</p>	<p>- معاينة المخالفات</p> <p>- ارشاد المؤجرين لضرورة تسوية وضعيتهم وتطبيق ما جاء بالنصوص القانونية</p> <p>- تطبيق القانون عند استنفاد كل الجهودات الصلحية بتحرير محاضر مخالفات</p> <p>- متابعة مآل المخالفات المرصودة وإعداد جداول متابعة دورية في الغرض</p>	نسبة الاستجابة للمخالفات التي وقعت معاينتها في إطار زيارات التفقد

التقارير الدورية بعنوان السداسي الثاني لسنة 2019			
الهدف 2 : المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي			
تم حجب التقارير بعنوان سنة 2019		- زيارات التفقد والمتابعة بالمؤسسات الاقتصادية - المراجعة الشاملة على مستوى ما تم تركيزه من لجان	نسبة تركيز هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة

البرنامج الفرعي 2 : الصحة والسلامة المهنية

الهدف 1 : مراقبة توفر شروط الصحة والسلامة المهنية		
الأنشطة المنجزة 2019	الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف	مؤشر قيس الأداء
<p>- قامت مصالح تفقد طب الشغل والسلامة المهنية خلال سنة 2019 ب 6.661 زيارة تفقد للمؤسسات الاقتصادية لمعاينة ظروف الصحة والسلامة المهنية، وشملت هذه الزيارات 913.850 عاملا</p> <p>- قامت الأقسام الجهوية لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية بالتنسيق مع الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية بإعداد وتنفيذ 53 برنامجا جهويا للوقاية من الأخطار المهنية وذلك خلال الثلاث السنوات الأخيرة (2017-2019)</p> <p>- تم انجاز الخارطة وسيقع استغلال نتائج هذه الدراسة في إعداد برامج وقائية خصوصية بهذه المخاطر المهنية.</p> <p>وقد تم طبع نشرية النتائج الاحصائية للمسح وتكوين بعض الأطباء المتفقدين للشغل وأطباء الشغل الباحثين حول كيفية استغلال قاعدة البيانات المتعلقة بالخارطة الوطنية للأخطار المهنية.</p> <p>- لم تتم برمجة انتدابات</p> <p>- لتحسين التغطية بخدمات الصحة والسلامة المهنية تم اقتناء 4 وحدات طبية متنقلة لفائدة مجامع طب الشغل</p>	<p>- زيارات التفقد والمتابعة لشروط حفظ الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسات</p> <p>- إعداد برامج تهدف إلى الوقاية من المخاطر المهنية خاصة في القطاعات ذات الاولوية</p> <p>- انجاز الخارطة الوطنية للأمراض المهنية</p> <p>- ملتقيات و ندوات</p> <p>- انتداب اطباء متفقدين للشغل</p> <p>- اقتناء تجهيزات إعلامية</p>	<p>نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية</p>

<p>بولايات تونس ومنوبة وبن عروس ومدنين، وذلك في إطار عقود برامج أبرمت بين وزارة الشؤون الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمين على المرض وهذه الجامعات. ونظرا لعدم تطابق إحدى الوحدات للمواصفات الفنية لكراس الشروط، فإنه لم يتم بعد تسليم هذه الوحدات الطبية إلى الجامعات المنتفعة. وسيتم بصفة تدريجية تعميم الوحدات الطبية المتنقلة على بقية الجامعات بولايات: زغوان وسيدي بوزيد وسليانة وقفصة وتوزر والقصرين وجندوبة والكاف وتطاوين.</p>		
--	--	--

3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019

1-3 : تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 3 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

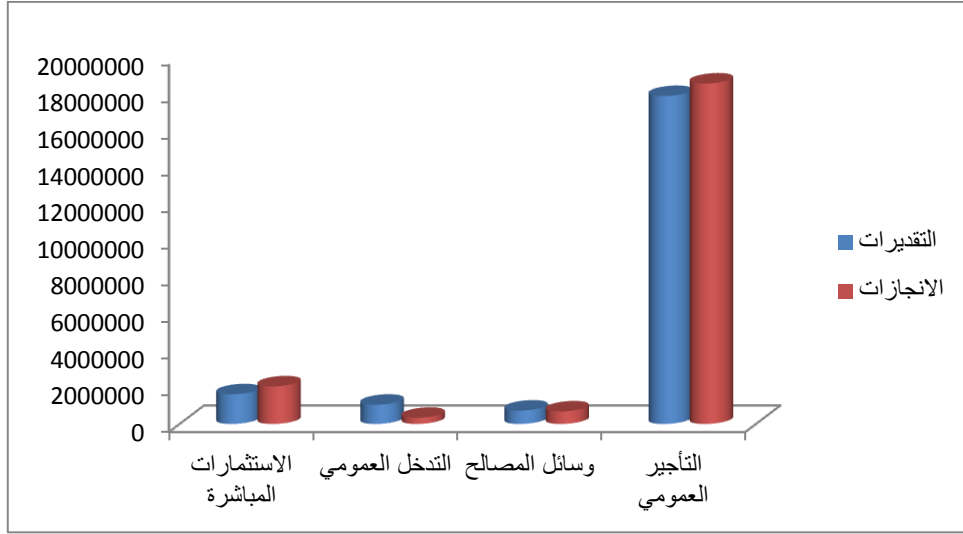
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة : أ-د

الانجازات مقارنة بالتقديرات		انجازات 2019 (2)	تقديرات 2019		بيان البرنامج
نسبة الانجاز(%) (2)/(1)	المبلغ (1) - (2)		ق.م التكميلي (1)	ق.م الأصلي	
99.58%	81.767	19.582.273	19.664.040	19.664.040	نفقات التصرف
103.81%	-680.590	18.566.130	17.885.540	17.885.540	التأجير العمومي
93.76%	45.441	683.059	728.500	728.500	وسائل المصالح
31.72%	716.916	333.084	1.050.000	1.050.000	التدخل العمومي
126.61%	-431.013	2.051.013	1.620.000	1.620.000	نفقات التنمية
126.61%	-431.013	2.051.013	1.620.000	1.620.000	الاستثمارات المباشرة
101.64%	-349.246	21.633.286	21.284.040	21.284.040	مجموع البرنامج

رسم بياني عدد 3 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية لسنة 2019
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع الدفع)



جدول عدد 4 :

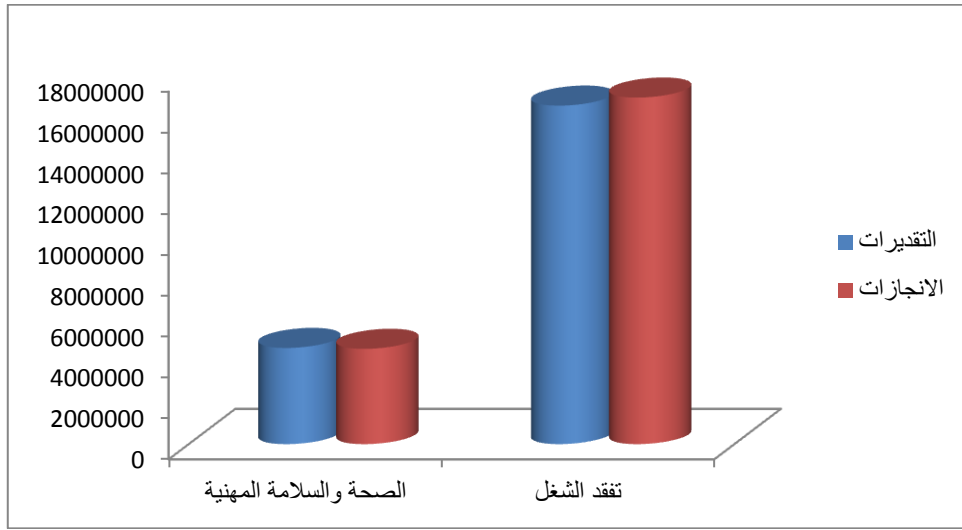
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية (ا ع الدفع)

بحساب أ-د

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		انجازات 2019 (2)	تقديرات 2019		بيان البرنامج
نسبة الإنجاز (%) (2) / (1)	المبلغ (1) - (2)		ق.م التكميلي (1)	ق.م الأصلي	
102.37%	- 393.323	16.968.428	16.575.105	16.575.105	البرنامج الفرعي تفقد الشغل
99.06%	44.077	4.664.858	4.708.935	4.708.935	البرنامج الفرعي الصحة والسلامة المهنية
101.64%	- 349.246	21.633.286	21.284.040	21.284.040	مجموع البرنامج

رسم بياني عدد 4 :

مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية برنامج الشغل و العلاقات المهنية لسنة 2019
التوزيع حسب البرامج الفرعية (ا ع الدفع)



3-2- تقديم نتائج القدرة على الأداء و تحليلها :

- الهدف 1 : ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل

- تقديم الهدف 1 : يساهم هذا الهدف في التخفيف من التوتر داخل المؤسسة الاقتصادية والتخفيض من عدد النزاعات الفردية والجماعية كما يساهم في تحسين موارد الصناديق الاجتماعية والمصالح الجبائية ويعزز مبدأ المنافسة النزيهة.

- مرجع الهدف: الفصول 170 وما بعده من مجلة الشغل والاتفاقية الدولية عدد 81.

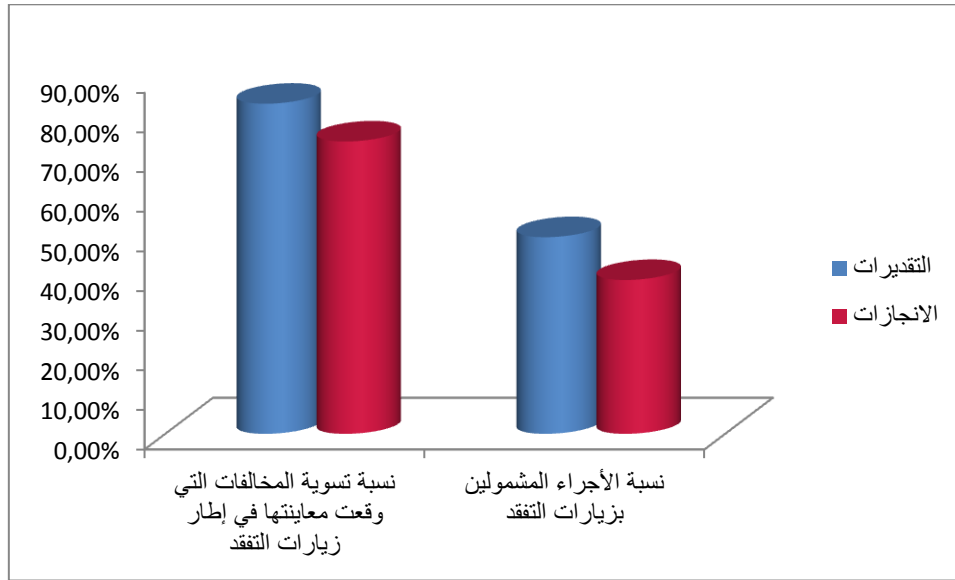
مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019	مقارنة بين 2018 و2019		انجازات 2019 (**)	تقديرات 2019	انجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
	م/ب %	م=ج - ب					
			ج	ب	أ	%	نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد (*)
-21.77%	-10.81	-16.45%	38.83%	49.64%	46.48%	%	
			ج	ب	أ	%	نسبة الاستجابة للمخالفات التي وقعت معابنتها في إطار زيارات التفقد
-11.43%	-9.53	1.7%	73.8%	83.33%	72.56%	%	

(*) بلغت عدد زيارات التفقد 17578 زيارة شملت 466032 عاملا وتجدر الإشارة إلى أنه منذ سنة 2017، يتم احتساب المؤشر اعتمادا على أن العدد الجملي للعمال الخاضعين لأحكام مجلة الشغل يبلغ 1.700.000 عامل (حسب احصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) و بعد التثبت مع المعهد الوطني للإحصاء تبين أن العدد الجملي للعمال الخاضعين لأحكام مجلة الشغل يقارب 1.200.000 عامل.

(**) تعد هذه المعطيات تقديرية وفق نسق انجاز سنة 2018 والسداسي الأول لسنة 2019 نظرا لتمسك الطرف النقابي بمطالب تتعلق بنظام التأجير وعليه تم حجب التقارير الدورية بعنوان السداسي الثاني لسنة 2019

رسم بياني 5 : مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف :

ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل



- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

- الهدف 1 : ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل

- المؤشر 1 : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر ب 38.83% بالنسبة لسنة 2019 و يعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها:

✓ تراجع انخراط متفقد الشغل في انجاز زيارات التفقد والمتابعة والتي بلغت أوجها في الثلاثي الرابع لسنة 2019 و إصدار نقابة متفقد الشغل (إثر جلسة عامة) بلاغ مقاطعة للإدارة العامة لتفقد الشغل وعدم تمكينها من التقارير الدورية نتيجة مطالب نقابية غير ملبأة. حيث لا تتوفر حاليا لدى الإدارة العامة لتفقد

الشغل جميع المعطيات الإحصائية لسنة 2019 المتعلقة بنشاط مصالحتها على المستوى الجهوي (اقسام ووحدات محلية) وسيتم الانتظار إلى حين حسم المطالب النقابية لتوفير البيانات المحينة خاصة على مستوى أقسام تفقدية الشغل والمصالحة و التي يستم إدراجها لاحقا بوثائق القدرة على الاداء للبرنامج.

- الهدف 1 : ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل

- المؤشر 2 : نسبة الاستجابة للمخالفات التي وقعت معابنتها في إطار زيارات التفقد

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر ب 73.8% بالنسبة لسنة 2019 و يعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها :

✓ تراجع انخراط متفقدية الشغل في انجاز زيارات التفقد والمتابعة والتي بلغت أوجها في الثلاثي الرابع لسنة 2019 و إصدار نقابة متفقدية الشغل (إثر جلسة عامة) بلاغ مقاطعة للإدارة العامة لتفقدية الشغل وعدم تمكينها من التقارير الدورية نتيجة مطالب نقابية غير ملبأة. حيث لا تتوفر حاليا لدى الإدارة العامة لتفقد الشغل جميع المعطيات الإحصائية لسنة 2019 المتعلقة بنشاط مصالحتها على المستوى الجهوي (اقسام ووحدات محلية) وسيتم الانتظار إلى حين حسم المطالب النقابية لتوفير البيانات المحينة خاصة على مستوى أقسام تفقدية الشغل و المصالحة و التي يستم إدراجها لاحقا بوثائق القدرة على الاداء للبرنامج.

- الهدف 2 : المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي

- تقديم الهدف 2 : يساهم هذا الهدف في تكريس مبدأ الحوار داخل المؤسسة وتشريك العمال في تصور طرق وآليات النهوض بالمؤسسة كما يساهم في التقليل والتخفيف من التوتر داخلها.

- مرجع الهدف:

الفصول من 157 إلى 169 من مجلة الشغل / الأمر عدد 30 لسنة 1995 المؤرخ في 09/01/1995 /

منشور وزير الشؤون الاجتماعية عدد 14 المؤرخ في 18 أوت 1995.

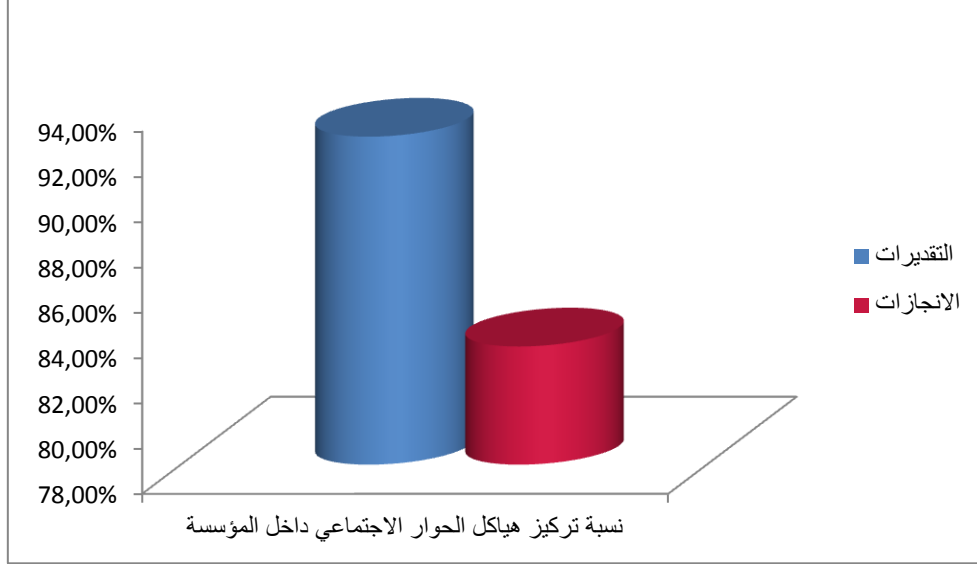
مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019		مقارنة بين 2018 و 2019		انجازات 2019	تقديرات 2019	انجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
م/ب %	م=ج - ب	د/أ %	د=ج - أ	ج (*)	ب	أ		
-10.02%	-9.27	8.58%	6.58	83.22%	92.49%	76.64%	%	نسبة تركيز هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة

(*) تعد هذه المعطيات تقديرية وفق نسق انجاز سنة 2018 والسادسي الأول لسنة 2019 نظرا لتمسك الطرف النقابي

بمطالب تتعلق بنظام التأجير وعليه تم حجب التقارير الدورية بعنوان السداسي الثاني لسنة 2019

رسم بياني 6 : مقارنة بين تقديرات ولنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف :

المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي



- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

- الهدف 2 : المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي

- المؤشر 1 : نسبة تركيز هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر ب 83.22% بالنسبة لسنة 2019 و يعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها:

✓ تراجع انخراط متفدي الشغل في انجاز زيارات التفقد والمتابعة والتي بلغت أوجها في الثلاثي الرابع لسنة 2019 و إصدار نقابة متفدي الشغل (إثر جلسة عامة) بلاغ مقاطعة للإدارة العامة لتفقدية الشغل وعدم تمكينها من التقارير الدورية نتيجة مطالب نقابية غير ملبأة. حيث لا تتوفر حاليا لدى الإدارة العامة لتفقد الشغل جميع المعطيات الإحصائية لسنة 2019 المتعلقة بنشاط مصالحها على المستوى الجهوي (اقسام ووحدات محلية) وسيتم الانتظار إلى حين حسم المطالب النقابية لتوفير البيانات المحينة خاصة على مستوى أقسام تفقدية الشغل والمصالحة و التي يستم إدراجها لاحقا بوثائق القدرة على الاداء للبرنامج.

- الهدف 3 : مراقبة توفر شروط الصحة والسلامة المهنية

- تقديم الهدف 3 : مراقبة توفر شروط الصحة والسلامة المهنية.

- مرجع الهدف: مجلة الشغل

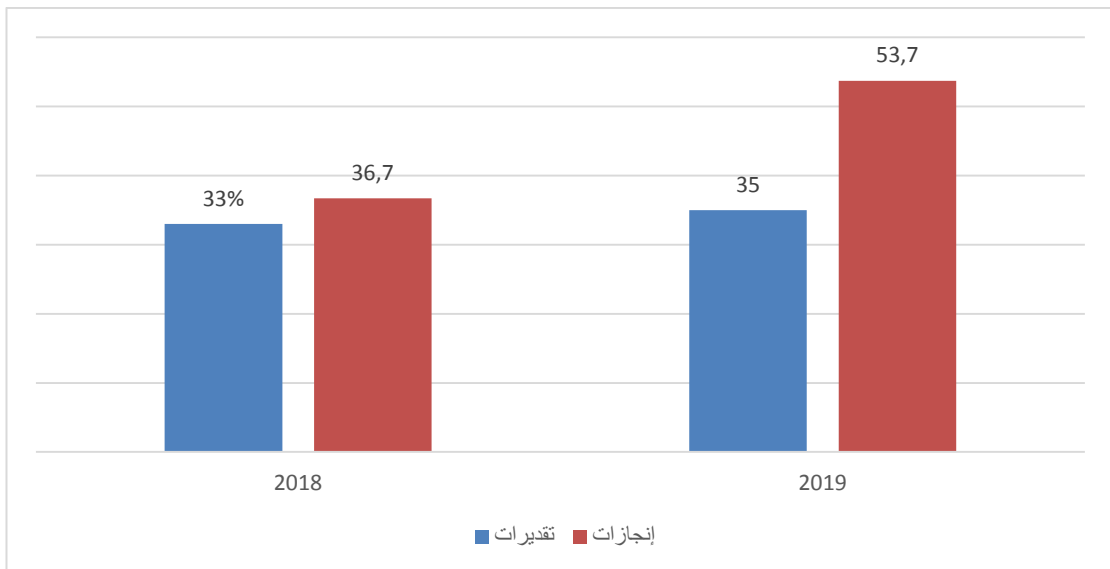
مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019		مقارنة بين 2018 و 2019		انجازات 2019	تقديرات 2019	انجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
م/ب %	م=ج - ب	د/أ %	د=ج - أ	ج	ب	أ		
53.5%	318.850	46.3%	289.316	913.850 عامل % 53.7	595.000 عامل %35	624.534 عامل % 36.7	%	نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية

- بلغ عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد خلال سنة 2019، 913.850 عامل وقد شمل هذا العدد زيارات المتابعة.

- وتجدر الإشارة إلى أنه منذ سنة 2017، يتم احتساب المؤشر اعتمادا على أن العدد الجملي للعمال الخاضعين لأحكام مجلة الشغل يبلغ 1.700.000 عامل (حسب احصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) (انظر مراسلتنا عدد د/39/2019/362 المؤرخة 27 سبتمبر 2018 المتعلقة بإعداد المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2019) بينما بعد التثبت مع المعهد الوطني للإحصاء تبين أن العدد الجملي للعمال الخاضعين لأحكام مجلة الشغل يقارب 1.200.000 عامل.

رسم بياني 7 : مقارنة بين تقديرات ولنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف :

مراقبة توفر شروط الصحة والسلامة المهنية



- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

- الهدف 3 : مراقبة توفر شروط الصحة والسلامة المهنية:

- **المؤشر 1 : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية**

- تم تسجيل نسبة انجاز تفقد بـ 53.7% بالنسبة لسنة 2019. وتنفوق هذه النسبة إنجازات 2018 بـ % 46.3 ، كما تفوق تقديرات 2019 بـ 53.5% يعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها :

✓ القيام بحملة تفقد للمنشآت والدواوين العمومية خلال سنة 2019 للوقوف على مدى تطبيقها لتشريع الشغل المتعلق بالتغطية الطبية للشغل.

✓ إعداد وتنفيذ برامج جهوية للوقاية من الأخطار المهنية حول:

- الوقاية من الأخطار الكيميائية بالمؤسسات.

- الوقاية من الأخطار المهنية بقطاع البناء والأشغال العامة.

- الوقاية من أخطار الإشعاعات المؤينة.

- الوقاية من الأخطار المهنية بمراكز.

- الوقاية من الأخطار المهنية بقطاع الصناعات.

- الوقاية من الاعتلالات العضلية العظمية.

- الوقاية من الأخطار المهنية بالمقاطع.

- الوقاية من المخاطر المهنية في القطاع الفلاحي.

- كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر حسب الاقسام كما يبينه الجدول التالي :

عدد الزيارات	قسم تفقدية طب الشغل والسلامة المهنية
36.993	الإدارة المركزية
87.207	تونس 1
30.865	تونس 2
35.678	أريانة
32.305	منوبة
191.086	بن عروس
36.185	نابل
64.221	زغوان
101.168	بنزرت

100.488	باجة
0 (وجود شغورات)	جندوبة
9.346	الكاف
16.656	سليانة
11.995	القيروان
0 (وجود شغورات)	القصرين
10.314	سيدي بوزيد
14.846	سوسة
18.191	المنستير
22.288	المهدية
38.356	صفاقس
8.644	قفصة
5.233	توزر
14.905	قابس
21.281	مدنين
4.490	تطاوين
1.109	قبلي
913.850	المجموع

3- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

- في مجال تفقد الشغل :

- الإشكاليات والنقائص:

* نقص عدد متفقد الشغل (232 متفقد سنة 2018 / 231 متفقد سنة 2019)

* سوء حالة السيارات الإدارية وعدم تجدد الاسطول على مستوى الأقسام (3 سيارات خارج الخدمة)

- التدابير والانشطة المقترحة:

* قامت مصالح الوزارة، وبطلب من الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة، بإعداد منظومة معلوماتية (Système d'information) هي الآن جاهزة للاستغلال مع الإشارة إلى أن تعطل دخولها حيز التنفيذ يعود إلى عدم توفر الإعتمادات المالية الكافية لضمان التكوين لكافة المتفقدين وبالتالي نجاح الانتقال الرقمي لجهاز تفقد الشغل وللغرض بادرت الإدارة العامة لتفقد الشغل بالاتصال بمولين أجنب في إطار

التعاون الولي وقد أسترعى المشروع اهتمام منظمة GIZ الألمانية التي كلفت مكتب دراسات للقيام بدراسة جدوى الذي تم بالتنسيق مع الإدارة العامة لتفقد الشغل في انتظار القبول النهائي و سيتمكن هذا التعاون مع المنظمة الألمانية برمجة دورات تكوينية لفائدة متفقدى الشغل بالغضافة إلى وفير الصيانة الفنية (maintenance système) من خلال إدراج التحسينات الضرورية وفقا لنسق الاستعمال و تطوير المنظومة على المستوى التقني . ومن المنتظر أن يتم اعتماد المنظومة المعلوماتية على أقصى تقدير بداية من السنة المقبلة وهو ما سيتمكن من حسن توظيف موارد تفقديات الشغل وتوجيهها نحو الأولويات المرسومة لضمان النجاعة المطلوبة وأيضا من ضبط سجل المؤسسات الاقتصادية وكل المعلومات الخاصة بها (عدد العمال القارين، هياكل الحوار، ...) وبالتالي برمجة أهداف دقيقة وواضحة خاصة بعد تغيير الأهداف والمؤشرات خلال سنة 2017.

كما ستمكن من توفير كل أنواع الإحصائيات وبطريقة فورية ودقيقة. هذا بالإضافة إلى تسهيلها لعمل متفقد الشغل وذلك بتوفيرها لجدول قيادة تمكنه من برمجة ومراقبة كل المؤسسات التابعة لمرجع نظره وذلك بعد أن يتم ادخال كل المؤسسات الخاضعة لرقابة تفقدية الشغل والقيام بمسح ميداني لتسجيل كل المؤسسات وتحيين ملفاتها.

• في مجال تفقد طب الشغل و السلامة المهنية :

- الإشكاليات والنقائص:

- * صعوبة في سد الشغورات بالولايات الداخلية (جندوبية والقصرين وقبلي).
- * غياب وسائل النقل ببعض الجهات مثل تونس 2 والمنستير.
- * وسائل النقل الموضوعة على ذمة الأقسام الجهوية لتفقديات طب الشغل والسلامة المهنية الكثير منها قديم ومعطب.
- * نقص في عدد السواق.
- * كميات البنزين المخصصة لسيارات الأقسام الجهوية لتفقديات طب الشغل والسلامة المهنية غير كافية.
- * عدم وجود وحدات محلية للأقسام الجهوية لتفقديات طب الشغل والسلامة المهنية على غرار ما هو موجود بالأقسام الجهوية لتفقديات الشغل والمصالحة.

- التدابير والانشطة المقترحة:

- * إنجاز تطبيق إعلامية لرقمنة الادارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية وأقسامها الجهوية.

برنامج الضمان الاجتماعي

رئيس البرنامج : السيد كمال المدوري

المدير العام للضمان الاجتماعي

من تاريخ 1 افريل 2016 إلى غاية 28 ماي 2020

1- التقديم العام للبرنامج :

في إطار تطبيق مقتضيات العقد الاجتماعي وخاصة المحور المتعلق بالحماية الاجتماعية وسعيها الى تجاوز الضغوطات المالية التي تعترض قطاع الضمان الاجتماعي وتحسين أدائه باعتبار دوره الهام في تكريس قيم التضامن بين مختلف شرائح المجتمع وأجياله وفي تحسين مستوى عيش الأفراد و الأسر والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، يعتبر إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي من أهم المشاريع التي تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على استكمالها.

وفي هذا الاطار، تتمثل التوجهات الاستراتيجية للوزارة في مجال الضمان الاجتماعي أساسا في ما يلي:

- المراجعة الشاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي بمختلف فروعها بهدف إقرار الإصلاحات المناسبة مع المحافظة على مستوى قاعدي أدنى وفقا للنظام التوزيعي،
- الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي مع تحسين مردودية التوظيفات والاستثمارات والعمل على تنويع مصادر التمويل،
- تحسين استخلاص ديون الصناديق الاجتماعية من خلال وضع استراتيجية تقوم على جملة من العناصر المتكاملة من ذلك تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي لجعلها تتلاءم والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، دعم التنسيق وتبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى، إعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة، دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد،...
- إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصناديق الاجتماعية،
- وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي من خلال وضع إطار قانوني ملائم،
- تدعيم لامركزية التصرف وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين،

- تعزيز رصيد الاتفاقيات الدولية الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي ضمانا لحماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج وتطوير نظام التغطية الاجتماعية للتونسيين بالخارج،
 - وضع خطة وطنية لإرساء ثقافة الضمان الاجتماعي لدى جميع الخاضعين،
 - إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية تهدف الى توفير الضمانات الأساسية للعيش الكريم من تغطية صحية لكل مواطن وتوفير حد أدنى من الدخل لكل عائلة.
- وفي هذا السياق، تتمثل الأهداف ذات الأولوية في مجال الضمان الاجتماعي التي تعمل الوزارة على إنجازها أساسا في:

- تحسين التوازنات المالية للصناديق وخاصة أنظمة التقاعد،
- تحسين نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية والعمل على استقطاب القطاع الموازي،
- تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

1-1: أهداف برنامج الضمان الاجتماعي:

برنامج الضمان الاجتماعي	الأهداف
الهدف 1 : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي	
الهدف 2 : المساهمة في تحسين التغطية الاجتماعية	
الهدف 3 : تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين	

1-2: الأولويات الخاصة بالبرنامج:

1-2-1: المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي

تجسيدا لبنود العقد الاجتماعي، يعتبر تحسين التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي من الأهداف ذات الأولوية التي تسعى الوزارة الى تحقيقها وذلك بالنظر الى الضغوطات المالية المتزايدة التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص.

وتتمثل أهم العناصر المتعلقة بهذا الهدف في:

✓ على المدى القصير، مواصلة ايفاء الصناديق بالتزاماتها تجاه منخرطيها والمتعاملين معها،

✓ على المدى المتوسط والبعيد، الاستدامة المالية للأنظمة الحالية والمحافظة على المكاسب المحققة وضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة و المستقبلية.

1-2-2: المساهمة في تحسين التغطية الاجتماعية يمثل تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف

أنظمة الضمان الاجتماعي واستقطاب القطاع الموازي للإنخراط بمنظومة الضمان الاجتماعي من أهم أولويات وزارة الشؤون الاجتماعية التي تعمل على تحقيقها وذلك وفق مرحلة مرنة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية والإقتصادية والثقافية للعاملين بالقطاع الموازي.

1-2-3 : تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين تعمل الوزارة على الدفع نحو

تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) بالإضافة الى تدعيم اللامركزية ومواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي، ...

2 - تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

1-2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج :

1.1.2 في مجال تحسين التوازنات المالية للصناديق

شهدت منظومة الضمان الاجتماعي ولا تزال منذ أكثر من عشرين سنة صعوبات مالية أصبحت أكثر حدة خلال السنوات الأخيرة خاصة على مستوى أنظمة التقاعد وباتت تهدد بصفة جدية استمرارية إسداء منافع الضمان الاجتماعي لفائدة منظورها خاصة في ظل ضغوطات حادة ومتصاعدة على مستوى السيولة المالية.

وقد ساهمت جملة من العوامل الهيكلية في اختلال التوازن المالي لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص سواء منها المتصلة بالخصائص الفنية للأنظمة الحالية للتقاعد والتشريع المرتبط بعناصرها ومقوماتها الأساسية أو تلك المتصلة بعوامل خارجية موضوعية على غرار العوامل الديمغرافية والظرف الاقتصادي.

وأمام استعجالية الوضع الذي تمر به صناديق الضمان الاجتماعي وخاصة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، وسعيا منها إلى بلورة رؤية منسجمة لإصلاح أنظمة التقاعد تولت وزارة الشؤون الاجتماعية تفعيل عمل اللجنة الفرعية للحماية الاجتماعية المنبثقة عن العقد الاجتماعي. وقد أفضت أعمال اللجنة المذكورة إلى النتائج التالية:

✓ اعتماد نظام داخلي يضبط منهجية عمل اللجنة ودورية اجتماعاتها،

- ✓ الاتفاق على وثيقة التشخيص المتعلقة بالعوامل التي أدت إلى اختلال التوازنات المالية لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص،
- ✓ ضبط ودراسة عدد من السيناريوهات للإصلاح المقياسي لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص تضمنت جملة من الخيارات التي يمكن اتخاذها في هذا الشأن ونتائجها المالية المتوقعة،
- ✓ الاتفاق على إحداث مساهمة اجتماعية تضامنية في إطار تنويع مصادر تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي مثلما ورد بالعقد الاجتماعي.
- ✓ الاتفاق على إحداث مجلس أعلى لتمويل الحماية الاجتماعية يتولى أساسا السهر على تجسيم متطلبات تنويع مصادر تمويل منظومة الحماية الاجتماعية واقتراح التدابير والإجراءات الكفيلة سنويا بتنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي،
- ✓ الاتفاق على ضرورة إسناد الإصلاح المقياسي لأنظمة التقاعد بجملة من الرفعات والإجراءات المصاحبة الأخرى على غرار تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الاستخلاص وتوسيع التغطية الاجتماعية،
- ✓ الاتفاق على تنزيل إصلاح أنظمة التقاعد ضمن نطاق أوسع طبقا للتوصية 202 الصادرة عن منظمة العمل الدولية والمتعلقة بإرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية.

وفي إطار تجسيم مختلف التوافقات الحاصلة صلب اللجنة الفرعية للحماية الاجتماعية، تم تسجيل ما يلي:

- ✓ إحداث مساهمة اجتماعية تضامنية في إطار تنويع مصادر تمويل صناديق الضمان الاجتماعي مثلما ورد في العقد الاجتماعي في إطار قانون المالية لسنتي 2018 و2019 يخصص مردودها بصفة كلية لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي وتستوجب على الأشخاص الطبيعيين وعلى المؤسسات والشركات الخاضعة للضريبة أو المعفاة منها،

- ✓ صدور القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أبريل 2019 المتعلق بتتقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي وصدور منشور (رئيس الحكومة المؤرخ في 20 ماي 2019) يهدف إلى توضيح أحكام هذا القانون.

- ✓ اعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بتتقيح وإتمام الأمر عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 أبريل 1974 المتعلق بنظام جرايات الشيوخة والعجز والباقيين بعد وفاة المنتفع بجراية في الميدان غير الفلاحي تضمن اعتماد نفس الإجراءات المتعلقة بالترفيح في سن التقاعد والمساهمات الواردة بإصلاح التقاعد في القطاع العمومي ويتم حاليا استكمال التشاور بشأنه مع الأطراف الاجتماعية وخاصة مع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بخصوص روزنامة تطبيق هذه الإجراءات.

✓ اتخاذ جملة من الإجراءات العاجلة لمجابهة احتياجات السيولة لصناديق الضمان الاجتماعي حيث تم تخصيص اعتمادات مالية في حدود 300 م.د على مستوى قانون المالية التكميلي لسنة 2016 واعتمادات مالية بـ 500 م.د على مستوى قانون المالية لسنة 2017 لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحبطة الاجتماعية بما يمكنه من الإيفاء بتعهداته في الأجل القانونية.

✓ إقرار أحكام تقضي بالاستخلاص المباشر للمستحقات الراجعة للصندوق الوطني للتأمين على المرض بعنوان الاشتراكات وتوابعها في القطاع العمومي وذلك بمقتضى القانون عدد 47 لسنة 2017 المؤرخ في 15 جوان 2017 والمتعلق بتنقيح القانون عدد 71 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أوت 2004 المتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض.

✓ الشروع في تقييم نظام التأمين على المرض من خلال أحداث لجنة قيادة وطنية وضبط العناصر المرجعية لعملية التقييم وإعلان طلب العروض في الغرض لاختيار الخبراء الذين سيتولون انجاز الدراسة التقييمية.

✓ اعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بتنظيم سلك المراقبة نظرا لما يكتسبه هذا السلك من أهمية في تطوير منظومة المراقبة والإستخلاص وتحقيق تغطية شاملة للخاضعين لأنظمة الضمان الاجتماعي والحد من ظاهرة التهرب الإجتماعي.

من ناحية أخرى، تم تسجيل ما يلي:

✓ الشروع في بلورة إستراتيجية جديدة لاستخلاص ديون الصناديق الاجتماعية،
✓ خلاص جزء من مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتخلدة بذمة الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية.
✓ اصدار أوامر حكومية تتعلق بطرح فوائد التأخير بعنوان القروض الشخصية وقروض السيارات وقروض السكن.
✓ إقرار انتفاع المؤسسات المنتسبة بالمجموعة الثانية من مناطق التنمية الجهوية بفترة إضافية بعنوان امتياز تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بمقتضى قانون المالية لسنة 2019.

✓ طرح كلي وآلي لمبالغ خطايا التأخير المستوجبة والموظفة على الاشتراكات التي تم دفعها بعد تاريخ حلولها بعنوان أنظمة الضمان الاجتماعي ونظام التعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب حوادث الشغل والأمراض المهنية وذلك بالنسبة للثلاثيات المنقضية والى حدود الثلاثية الرابعة لسنة 2016 ووفق صيغ وشروط وأجال تم ضبطها بمقتضى الأمر الحكومي عدد 399 لسنة 2017 المؤرخ في 29 مارس 2017.

- ✓ منح الأعران العموميين الموضوعين في حالة إلحاق للعمل في نطاق التعاون الفني مهلة بسنة طبقاً لأحكام الأمر الحكومي عدد 260 لسنة 2017 المؤرخ في 8 فيفري 2017 لتسوية الفترات السابقة على أساس نسب المساهمات المستوجبة في إطار التشريع الجاري به العمل قبل صدور القانون عدد 105 لسنة 1995 المؤرخ في 14 ديسمبر 1995 المتعلق بإحداث نظام موحد لضم الخدمات.
- ✓ جدولته أصل الدين المتخذة بذمة المؤسسات السياحية والمتعلق بالمساهمات في نظام الضمان الاجتماعي على 7 سنوات بطلب من المؤجر والإعفاء من خطايا التأخير عند خلاص أصل الدين واحترام الجدولة.
- ✓ جدولته أصل الدين المتخذة بذمة مؤسسات النسيج والملابس والجلود والأحذية باعتبار الثلاثية الأولى لسنة 2017 دون خطايا التأخير على مدة 6 سنوات مع سنة إمهال قبل الشروع في خلاص أقساط الجدولة.
- ✓ جدولته أصل الدين المتخذة بذمة تجار قطاع الملابس الجاهزة والأقمشة مقابل خلاصهم لتسوية بـ 10 % من قيمة أصل الدين ومصاريف التتبع وكامل مساهمات الثلاثية الثانية لسنة 2018.
- ✓ تمكين مؤسسات الصحافة المكتوبة من جدولته ديونها بعنوان الأصل دون خطايا التأخير على امتداد 5 سنوات دون دفع تسوية مقابل خلاصها للمساهمات الراجعة للثلاثية الثانية لسنة 2016 والقسط الأول من الجدولة حال إبرامها، إضافة إلى تمكين العاملين لدى المؤسسات المعنية استثنائياً من الانتفاع بقروض شخصية مع التزام المنتفعين بهذه القروض بتسديد أقساطها مباشرة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- ✓ إقرار تكفل الدولة بمساهمة الأعراف لمؤسسات الصحافة المكتوبة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 819 لسنة 2018 المؤرخ في 8 أكتوبر 2018 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات إسناد الامتياز المنصوص عليه بالفصل 62 من القانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017 المتعلق بقانون المالية لسنة 2018،
- ✓ إعادة تنظيم لجنة دراسة مطالب طرح خطايا التأخير والبت فيها وتوحيد مرجع نظرها على مستوى وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للضمان الاجتماعي) بمقتضى أحكام الأمر الحكومي عدد 567 لسنة 2016 المؤرخ في 2 ماي 2016.

2.1.2 في مجال تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية

- ✓ اعتماد خطة اتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي تقوم على جملة من العناصر من ذلك تنظيم أيام تحسيسية ميدانية وإحداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان بهدف تحسين نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية واستقطاب القطاع الموازي.
- ✓ القيام بحملات مراقبة مشتركة بين مصالح تفقدية الشغل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمعاينة الاخلالات المسجلة على مستوى ظروف العمل لليد العاملة النسائية في القطاع الفلاحي.

- ✓ إمضاء اتفاقية إطارية تتعلق بالتغطية الاجتماعية للمرأة الريفية بين كل من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والبريد التونسي
- ✓ إمضاء اتفاقية بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي واتصالات تونس لإيجاد الصيغ الفنية لإرساء منظومة تغطية اجتماعية لفائدة المرأة الريفية.
- ✓ إعطاء إشارة انطلاق العمل ببرنامج "أحميني" المتعلق بإرساء منظومة تغطية اجتماعية لفائدة المرأة الريفية .
- ✓ اصدار الأمر الحكومي عدد 379 لسنة 2019 المؤرخ في 22 أفريل 2019 المتعلق بتنقيح واثمام الأمر عدد 916 لسنة 2002 المؤرخ في 22 أفريل 2002 والمتعلق بأساليب تطبيق القانون عدد 32 لسنة 2002 المؤرخ في 12 مارس 2002 والمتعلق بنظام الضمان الاجتماعي لبعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي.
- ✓ الشروع في مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية لقطاع الصيد البحري وإعداد دراسة أولية في الغرض.
- ✓ تعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي الرامية إلى حماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج من خلال إمضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي أو الشروع في التفاوض بخصوص عدد منها (الكيبك، اليونان، صربيا،).

3.1.2) في مجال تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

- ✓ اعتماد تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل باقتناء وتجهيز 3 حافلات واستكمال الدراسات الفنية والأعمال الضرورية لاقتناء حافلات إضافية لاستعمالها كمكاتب متنقلة تنولى النفاذ إلى الأماكن النائية لتقريب خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض تجاه منظورهم وبما يساعد على توسيع التغطية الاجتماعية.
- ✓ تدعيم اللامركزية وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية والمحلية إضافة إلى مواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي وذلك في إطار تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.
- ✓ الشروع في تنفيذ مشروع التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسدي الخدمات الصحية.
- ✓ إعداد وثيقة توجيهية إستراتيجية حول التنفيذ التدريجي للضمانات الأساسية للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية وتحديد الأولويات تتضمن المستلزمات التشريعية والمالية والمؤسسية بالنسبة لكل ضمانة وتأخذ بعين الاعتبار مختلف الإصلاحات التي يتم إنجازها في مجال الحماية الاجتماعية.
- ✓ إعداد مشروع قانون أساسي يتعلق بإحداث أرضية وطنية للحماية الاجتماعية.

2.2: أهم الانجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج والبرامج الفرعية وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج.

الهدف 1 : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي

مؤشر قيس الأداء	الأنشطة المنجزة 2019	الملاحظات
نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل	<p>دخول اصلاح أنظمة التقاعد حيز التنفيذ</p> <p>تتويج مصادر التمويل من خلال اقتراح ارساء أداءات وضرائب مخصصة لتمويل الضمان الاجتماعي على غرار الأداءات الموظفة على التبغ والوقيد ومنتجات القهوة، الإرساليات والمكالمات الهاتفية للمشاركة في المسابقات التلفزيونية والرهان التبادلي، الكحول، معالم استعمال الطرقات السيارة، المؤسسات الملوثة، عقود التأمين التكميلي، شركات ومخابر الأدوية، المداخيل العقارية، المرائب الناتجة عن بيع العقارات - plus values de cessions de biens immobiliers، الإيرادات الناتجة عن التوظيفات المالية، أتعاب المحاماة، المنتجات المضرة بالصحة....</p>	<p>ضرورة استحاثات اصدار مشروع الأمر الحكومي المتعلق بإصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي</p>
نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)	<p>تدعيم الاستخلاص من خلال تكثيف الدور الرقابي وإعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية</p> <p>تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي</p> <p>دعم و تطوير الإدارة الاتصالية</p> <p>اقتراح إجراءات لإحكام التنسيق والتعاون بين إدارة الجباية ومصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تمكن من تبادل المعطيات ومن حق النفاذ للمعلومة بين هذه المصالح ويسهل لكليهما الإطلاع على جميع المعطيات المتوفرة عن المطالبين سواء بالأداء أو بمساهمات الضمان الاجتماعي.</p> <p>إقتراح إقرار عفو جبائي بعنوان خطايا التأخير المتركمة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطه الاجتماعية نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقطعة من جرايات المتقاعدين لفائدة مصالح الجباية.</p>	<p>صدر القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 المتعلق بتتقيح ولتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي و صدور منشور (رئيس الحكومة المؤرخ في 20 ماي 2019) يهدف إلى توضيح إحكام هذا القانون</p> <p>اعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بتتقيح ولتمام الأمر عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 أفريل 1974 المتعلق بنظام جرايات الشيخوخة والعجز والباقيين بعد وفاة المنتفع بجراية في الميدان غير الفلاحي تضمن اعتماد نفس الإجراءات المتعلقة بالتزريع في سن التقاعد والمساهمات الواردة بإصلاح التقاعد في القطاع العمومي ويتم حاليا استكمال التشاور بشأنه مع الأطراف الاجتماعية وخاصة مع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بخصوص روزنامة تطبيق هذه الإجراءات.</p> <p>الشروع في بلورة إستراتيجية جديدة لاستخلاص ديون الصناديق الاجتماعية.</p> <p>خلاص جزء من مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتخلدة بذمة الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية.</p> <p>إقرار انتفاع المؤسسات المنتصبة بالمجموعة الثانية من مناطق التنمية الجهوية بفترة</p>

<p>إضافية بعنوان امتياز تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بمقتضى قانون المالية لسنة 2019.</p> <p>اقترح جملة من الإجراءات على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2019 تهدف أساسا الى تحسين استخلاص ديون الصناديق الاجتماعية.</p> <p>الشروع في تقييم نظام التأمين على المرض من خلال احداث لجنة قيادة وطنية وضبط العناصر المرجعية لعملية التقييم وإعلان طلب عروض في الغرض لاختيار الخبراء الذين سيتولون انجاز الدراسة التقييمية.</p> <p>إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بتنظيم سلك المراقبة نظرا لما يكتسيه هذا السلك من أهمية في تطوير منظومة المراقبة والإستخلاص وتحقيق تغطية شاملة للخاضعين لأنظمة الضمان الاجتماعي والحد من ظاهرة التهرب الإجتماعي.</p>	<p>اقترح إدراج أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2019 تقضي بإحداث صندوق لتطهير ديون الضمان الاجتماعي caisse d'amortissement de la dette de la sécurité sociale لمن مهامه تطهير ديون الصناديق الاجتماعية على مدى بعيد (20 أو 30 سنة) ويمول هذا الصندوق من خلال موارد الأداء والضرائب التي يمكن تخصيصها لفائدته إضافة إلى اعتماد قار سنوي من ميزانية الدولة.</p> <p>اقترح ربط المشاركة في الصفقات والالتزامات والبنات العمومية للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية والمنظمات الخاضعة لرقابة الدولة أو طلبات العروض المتعلقة بإسناد عقود شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بضرورة إيداع كل التصاريح بالأجور التي حل أجلها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخلص كامل المساهمات المضمنة بها.</p> <p>اقترح ربط إسناد شهادات الفحص الفني من طرف وكالة الفحص الفني للعربات بضرورة إيداع أصحاب رخص النقل البري على غرار سيارات التاكسي والأجرة والنقل الجماعي وشركات النقل البري بما يفيد تسوية الوضعية تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي</p>	
--	--	--

الهدف 2 : المساهمة في تحسين التغطية الاجتماعية		
الأنشطة المنجزة 2019	الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف	مؤشر قيس الأداء
<ul style="list-style-type: none"> - اعتماد خطة اتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي تقوم على جملة من العناصر من ذلك تنظيم أيام تحسيسية ميدانية واحداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان بهدف تحسين نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية واستقطاب القطاع الموازي. - القيام بحملات مراقبة مشتركة بين مصالح تفقدية الشغل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمعالجة الاخلالات المسجلة على مستوى ظروف العمل لليد العاملة النسائية في القطاع الفلاحي. - إمضاء اتفاقية إطارية تتعلق بالتغطية الاجتماعية للمرأة الريفية 	<ul style="list-style-type: none"> تكثيف المراقبة الميدانية وتدعيم سلك المراقبة اعتماد وتدعيم الخطة الاتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي مزيد تحسين أساليب التصرف من ذلك تحسين الاستقبال واعتماد التكوين الهادف مقاومة التهرب الاجتماعي إدماج للمرأة الريفية في منظومة التغطية الاجتماعية 	<p>نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية</p>

<p>بين كل من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والبريد التونسي ..</p> <p>- إمضاء اتفاقية بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي واتصالات تونس لإيجاد الصيغ الفنية لإرساء منظومة تغطية اجتماعية لفائدة المرأة الريفية.</p> <p>- إعطاء إشارة انطلاق العمل ببرنامج "أحميني" المتعلق بإرساء منظومة تغطية اجتماعية لفائدة المرأة الريفية .</p> <p>- اصدار الأمر الحكومي عدد 379 لسنة 2019 المؤرخ في 22 أبريل 2019 المتعلق بتتقيح واتمام الأمر عدد 916 لسنة 2002 المؤرخ في 22 أبريل 2002 والمتعلق بأساليب تطبيق القانون عدد 32 لسنة 2002 المؤرخ في 12 مارس 2002 والمتعلق بنظام الضمان الاجتماعي لبعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي.</p> <p>- الشروع في مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية لقطاع الصيد البحري وإعداد دراسة أولية في الغرض.</p> <p>- تعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي الرامية إلى حماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج من خلال إمضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي أو الشروع في التفاوض بخصوص عدد منها (الكيبك، اليونان، صربيا، ...)</p>	<p>والصحية</p> <p>دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل</p> <p>اقتراح اجراءات لمقاومة تعاطي الأنشطة بصفة خفية ولدعم قواعد المنافسة النزيهة بين الفاعلين الاقتصاديين من ذلك معاينة كل شخص متخلف عن واجب الانخراط بالضمان الاجتماعي بخطية تتراوح بين 1000 دينار و50 ألف دينار على غرار ما تضمنه الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2016.</p> <p>اقتراح الترفيع في مدة سقوط حق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في التقادم من 3 سنوات إلى 5 سنوات وذلك عبر تتقيح الفصل 110 الفقرة الأولى من القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي قصد مزيد تدعيم مراقبة صحة التصاريح بالأجور واحترام التشريع الاجتماعي.</p>	
--	--	--

الهدف 3 : تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

الأنشطة المنجزة 2019	الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف	مؤشر قيس الأداء
<p>- اعتماد تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل باقتناء وتجهيز 3 حافلات واستكمال الدراسات الفنية والأعمال الضرورية لاقتناء حافلات إضافية لاستعمالها كمكاتب متنقلة تتولى النفاذ إلى الأماكن النائية لتقريب خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض تجاه منظورهم وبما يساعد على توسيع التغطية الاجتماعية.</p> <p>- تدعيم اللامركزية وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية والمحلية إضافة إلى مواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي وذلك في إطار تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.</p> <p>- الشروع في تنفيذ مشروع التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسديي الخدمات الصحية.</p> <p>- إعداد وثيقة توجيهية إستراتيجية حول التنفيذ التدريجي للضمانات</p>	<p>تدعيم اللامركزية وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية والمحلية مواصلة احداث دور الضمان الاجتماعي تدعيم استعمال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال</p>	<p>آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال</p>

<p>الأساسية للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية وتحديد الأولويات تتضمن المستلزمات التشريعية والمالية والمؤسسية بالنسبة لكل ضمانات وتأخذ بعين الاعتبار مختلف الإصلاحات التي يتم إنجازها في مجال الحماية الاجتماعية.</p> <p>- إعداد مشروع قانون أساسي يتعلق بإحداث أرضية وطنية للحماية الاجتماعية.</p>		
---	--	--

3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019

1-3 : تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 5 :

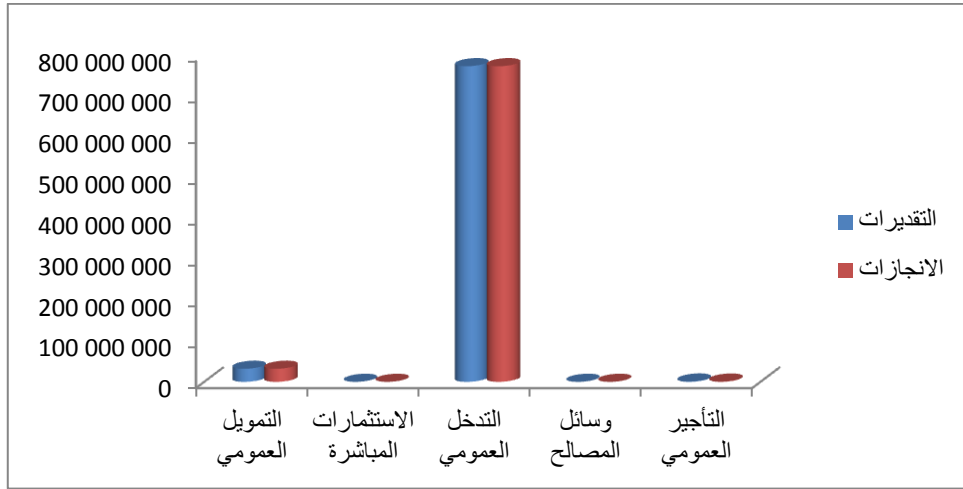
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع الدفع)

الوحدة : أ-د

الانجازات مقارنة بالتقديرات		انجازات 2019 (2)	تقديرات 2019		بيان البرنامج
نسبة الانجاز (%) (2)/(1)	المبلغ (1)-(2)		ق.م التكميلي (1)	ق.م الأصلي	
99.97%	245.299	773.214.658	773.459.957	449.459.957	نفقات التصرف
75.02%	208.548	626.409	834.957	834.957	التأجير العمومي
77.09%	6.416	21.584	28.000	28.000	وسائل المصالح
100.00%	30.335	772.566.665	772.597.000	448.597.000	التدخل العمومي
99.98%	5.336	32.009.664	32.015.000	32.015.000	نفقات التنمية
64.43%	5.336	9.664	15.000	15.000	الاستثمارات المباشرة
100%	0	32.000.000	32.000.000	32.000.000	التمويل العمومي
99.97%	250.635	805.224.2322	805.474.957	481.474.957	مجموع البرنامج

رسم بياني عدد 8 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الضمان الاجتماعي لسنة 2019
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع الدفع)



3-2- تقديم نتائج القدرة على الأداء و تحليلها :

الهدف 1 : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي

- تقديم الهدف 1 : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي: يندرج هذا الهدف ضمن استراتيجية الوزارة الرامية لضمان التوازنات المالية للصناديق الإجتماعية.

- مرجع الهدف : العقد الاجتماعي محور الحماية الاجتماعية

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	انجازات 2018	تقديرات 2019	انجازات 2019(*)	مقارنة بين 2018 و 2019		مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019	
		أ	ب	ج	د=ج - أ	د/أ %	م=ج - ب	م/ب %
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي								
نسبة التوازن بين الأعباء والمدخيل لمجوع الصندوق	%	116 %	110 %	117 %	1	-0.86 %	7	-6.36 %
نسبة التوازن بين الأعباء والمدخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	144 %	130 %	145 %	1	-0.69 %	15	-11.53 %

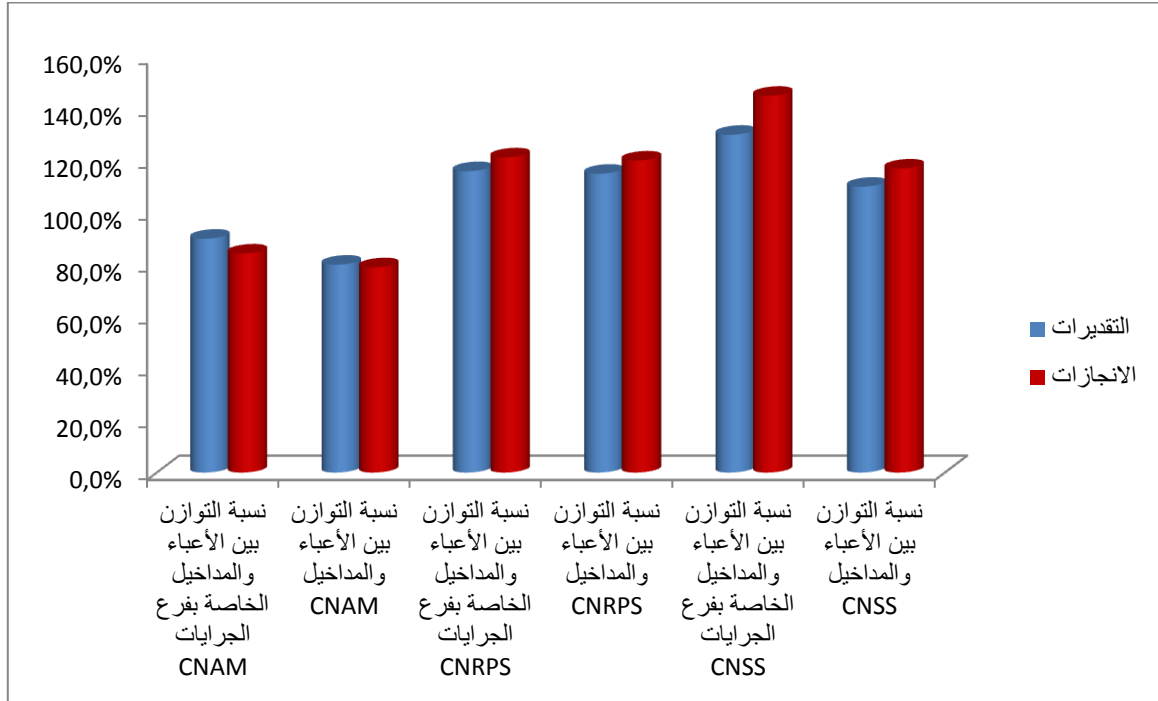
الصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية

-4.43%	5.1	3.84%	-4.8	120,1%	115%	124,9%	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمدخيل لمجوع الصندوق
-4.56%	5.3	3.42%	-4.3	121,3%	116%	125,6%	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمدخيل الخاصة بفرع الجرايات
الصندوق الوطني للتأمين على المرض								
1.25%	-1	3.65%	-3	79%	80%	82%	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمدخيل لمجوع الصندوق
6.33%	-5.7	6.12%	-5.5	84.3%	90%	89,8%	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمدخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض

(*) أرقام وقتية

رسم بياني 9 : مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف :

المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي



- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

- الهدف 1 : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي

- المؤشر 1 : نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

• الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

بلغت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق 117% سنة 2019 وهي نسبة دون الهدف المرسوم بعنوان نفس السنة وتعادل ما تم تحقيقه سنة 2018.

أما على مستوى فرع الجرايات فقد بلغت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل 145% سنة 2019 مقابل 144% سنة 2018 وهي نسبة دون الهدف المرسوم نتيجة الارتفاع المتواصل لأعباء الجرايات.

• الصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية:

بلغت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الأنظمة التي يديرها الصندوق 120,1% سنة 2019 (124,9% سنة 2018) وهي نسبة دون الهدف المرسوم لسنة 2019.

أما على مستوى فرع الجرايات فقد بلغت نسبة التوازن 121,3% سنة 2019 (125,6% سنة 2018) وهي أيضا نسبة دون الهدف المرسوم لسنة 2019 وذلك نتيجة الارتفاع المتواصل لأعباء الجرايات مقارنة بمداخيل الصندوق.

• الصندوق الوطني للتأمين على المرض:

تمكن الصندوق من تحقيق نسبة توازن في حدود 79% سنة 2019 وهي نسبة تعادل الهدف المرسوم بعنوان نفس السنة.

أما على مستوى نظام التأمين على المرض فإن نسبة التوازن المحققة سنة 2019 قد بلغت 84,3% وهي نسبة تتجاوز الهدف المرسوم بعنوان نفس السنة (90%).

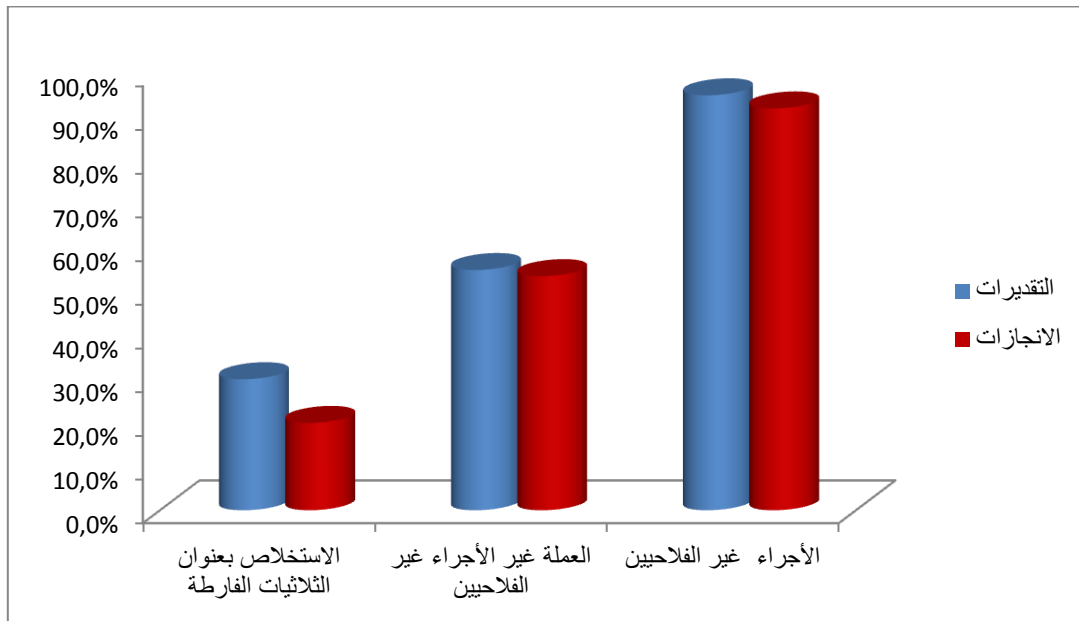
- الهدف 1 : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي

- المؤشر 2 : نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019		مقارنة بين 2018 و2019		انجازات 2019	تقديرات 2019	انجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء
م/ب %	م-ج - ب	د/أ %	د-ج - أ	ج	ب	أ		
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية								
-0.31%	-3	0.54%	0.5	92 %	95 %	91,5 %	%	نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي
-2.54%	-1.4	10.74%	5.2	53,6 %	55 %	48,4 %	%	نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي
-33.33%	-10	-29.32%	-8.3	20 %	30 %	28,3 %	%	نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة

رسم بياني 10 : مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف :

المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي



- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

- الهدف 1 : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي

- المؤشر 2 : نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

سجلت نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية لنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي تحسنا طفيفا مقارنة بسنة 2018 حيث بلغت 92% سنة 2019 وهي نسبة دون الهدف المرسوم (95 %). من ناحية أخرى، بلغت نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية لنظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي 53.6% سنة 2019 وهي نسبة تقارب الهدف المرسوم لسنة 2019 (55%).

وفي ما يتعلق بنسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة، تم تسجيل تراجع مقارنة بانجازات 2018 حيث بلغت نسبة الاستخلاص 20% وهي أيضا نسبة دون الهدف المرسوم لسنة 2019.

- الهدف 2 : المساهمة في تحسين التغطية الاجتماعية

- تقديم الهدف 2 : تعمل الوزارة على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانضواء الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الاجتماعي وذلك وفق مرحلة مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي

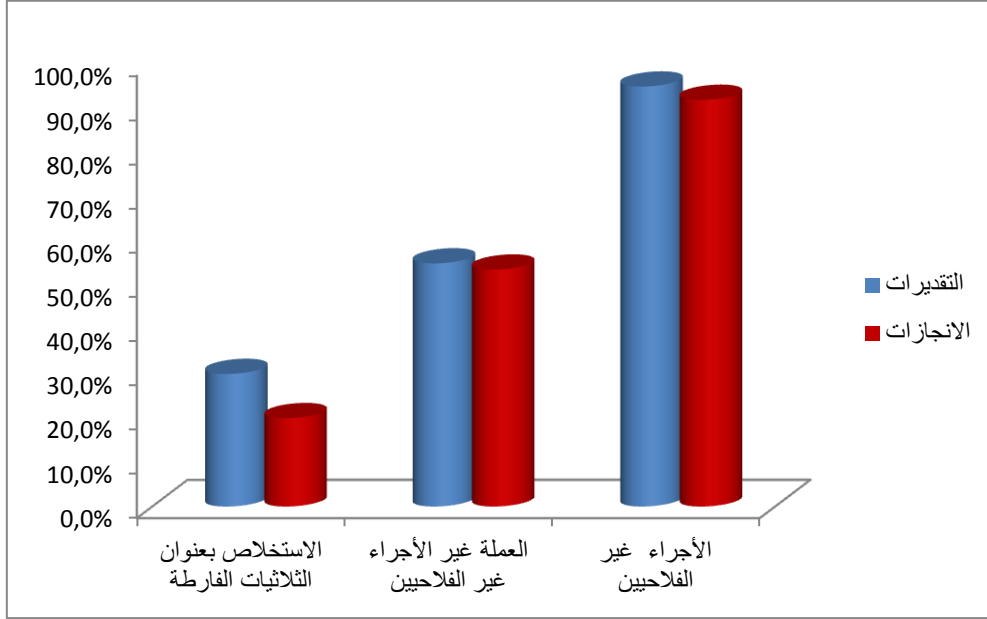
- مرجع الهدف : العقد الاجتماعي

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	انجازات 2018	تقديرات 2019	انجازات 2019 (*)	مقارنة بين 2018 و 2019		مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019	
					أ	ب	د=ج - أ	م=ج - ب
- نظام الأجراء غير الفلاحيين	%	80,86	83	81,80	0.94	1.16	-1.2	-1.44
- نظام الأجراء الفلاحيون	%	10,03	14	10,18	0.15	1.49	-3.82	-27.28
- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	%	96,26	98,5	96,36	0.1	0.1	-2.14	-2.17
- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	%	79,95	89	81,18	1.23	1.53	-7.82	-8.78
- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	%	87,38	86	87,81	0.43	0.49	1.81	2.1
المجموع	%	80,03	84	81,06	1.03	1.28	-2.94	-3.5

(*) أرقام وقتية

رسم بياني 11 : مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف :

المساهمة في تحسين التغطية الاجتماعية



- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

- الهدف 2 : المساهمة في تحسين التغطية الاجتماعية

- المؤشر 1 : نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية

سجلت نسب التغطية الاجتماعية لبعض الأنظمة تفاوتاً بين الأهداف والنسب الوقتية المسجلة سنة 2019. وتبقى نسبة التغطية الاجتماعية لنظام الأجراء في القطاع الفلاحي ضعيفة مقارنة بما تم تحقيقه على مستوى بقية الأنظمة.

وفي المجموع، شهدت نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاع الخاص سنة 2019 تحسناً بحوالي 1% مقارنة بإنجازات 2018 غير أنها تبقى دون الهدف المضبوط لسنة 2019 المقدر بـ 84% .

- الهدف 3 : تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

- تقديم الهدف 3 : تعمل الوزارة على الدفع نحو تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي...) بالإضافة الى تدعيم اللامركزية ومواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي الى جانب العمل على متابعة تنفيذ معايير ومؤشرات تعزيز الجودة والنجاعة.

مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019		مقارنة بين 2018 و2019		انجازات 2019 (*)	تقديرات 2019	انجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء
م/ب %	م=ج - ب	د/أ %	د=ج - أ	ج	ب	أ		
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي								
-12.82%	5	4.34%	-2	44	39	46	يوم	آجال صرف المنافع بعنوان جريات الشيخوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة (باليوم) (1)
الصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)								
-5%	-4.5	-2.61%	-2.3	85.5%	90%	87,8%	%	إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (1-2)
-0.9%	-0.9	-0.2%	-0.2	98.1%	99%	98,3%	%	تصفية ملفات جريات التقاعد (2-2)
-1.12%	-1.1	-0.1%	-0.1	96.4%	97,5%	96,5%	%	تصفية ملفات جريات الترمل (3-2)
0.49%	0.4	5.02%	41	85,7%	82%	81,6%	%	تصفية ملفات الجريات الوقتية للأيتام (4-2)
الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)								
-35.65%	7.13	-18.4%	14.22	27.13	20	22.91	يوم	آجال استرجاع المصاريف (3)
							يوم	<u>آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية</u>
-10.21%	9.5	24.63%	-33.5	102.5	93	136	يوم	خلاص أتعاب الأطباء
12.89%	11.86	34.84%	-42.86	80.14	92	123	يوم	خلاص الصيدالة
-16.33%	15.68	19.07%	-26.32	111.68	بين 92 و 100	138	يوم	خلاص المصحات الخاصة
-12.9%	12	17.32%	-22	105	93	127	يوم	خلاص أخصائيي العلاج الطبيعي
							يوم	<u>آجال التكفل بالخدمات</u>

الخاضعة للموافقة المسبقة							
-19.4%	1.94	0.15%	-1.06	11.94	10	13	يوم التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة
-80.66%	16.94	-64.95%	14.94	37.94	21	23	يوم زرع الكلى
24.53%	-3.68	48.54%	-10.68	11.32	15	22	يوم زرع النخاع الشوكي
-89%	6.23	5.5%	-0.77	13.23	7	14	يوم التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرييين والكشف بالأشعة على عضلات القلب
-16.14%	1.13	-1.62%	0.13	8.13	7	8	يوم تفتيت حصى الكلى
-94%	6.58	-4.46%	0.58	13.58	7	13	يوم السكانار، التشخيص بالرنين المغناطيسي
				من 5.38 لى 51.9	من 5 الى 51	من 5 الى 48 يوم	يوم التكفل بمصاريف الآلات الطبية
14.9%	-1.49	14.9%	-1.49	8.51	10	10	يوم تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية
-77.1%	7.71	-77.1%	7.71	17.71	10	10	يوم التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية

(2) نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات

(1-2): كيفية احتساب الآجال: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام

(2-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-3): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

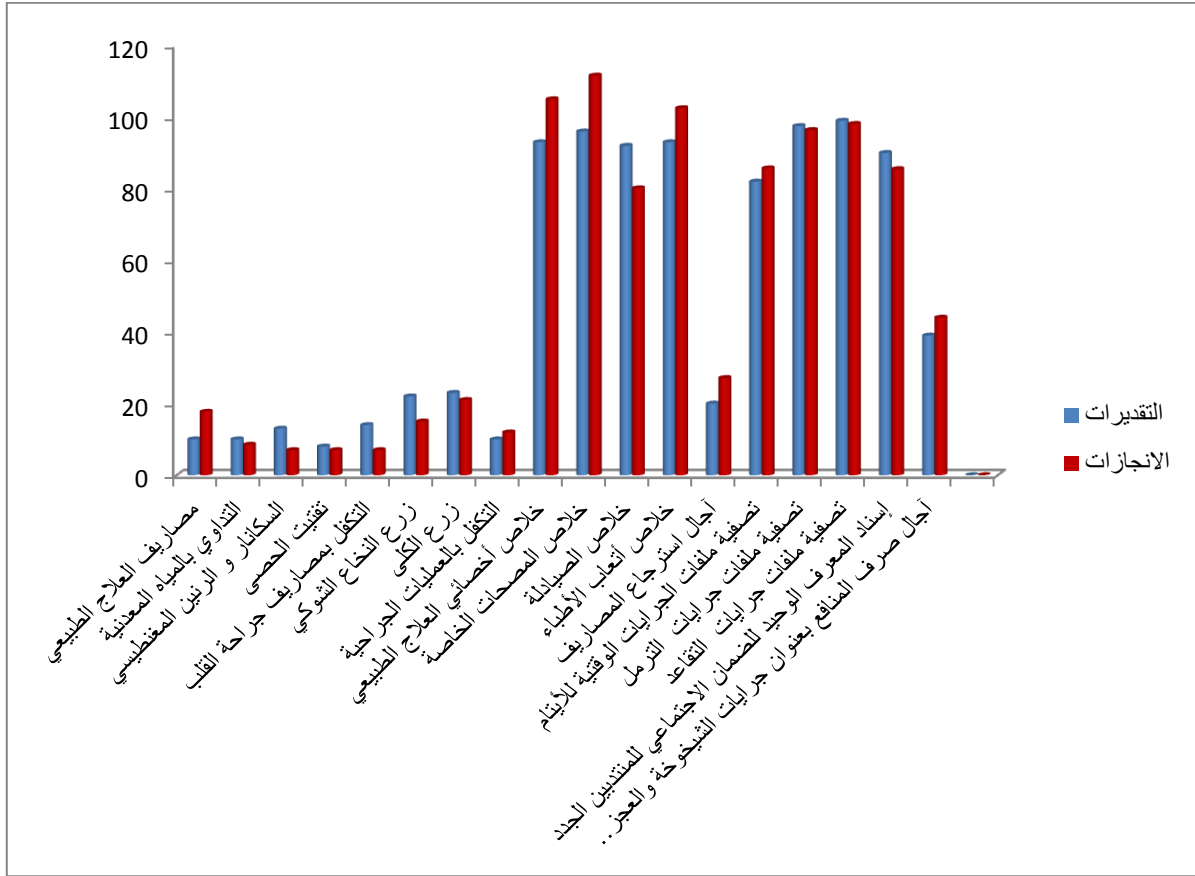
(2-4): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(3) استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية،

استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

رسم بياني 12 : مقارنة بين تقديرات و إنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف :

تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين



- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

- الهدف 3 : تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

- المؤشر 1 : آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال

• الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

تحسنت آجال انتظار صرف المنافع بعنوان جريبات الشيخوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة سنة 2019 مقارنة بما تم تسجيله سنة 2018 إلا أنها بقيت دون الهدف المرسوم لسنة 2019 المحدد بـ 39 يوم.

• الصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية:

شهدت نسبة الملفات المنجزة في الآجال والمتعلقة بأسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمتقدين الجدد تراجعاً مقارنة بإنجازات سنة 2018 كما أنها دون الهدف المرسوم لسنة 2019 (90 %).

أما بالنسبة لآجال تصفية ملفات الجرايات الوقتية لأيتام فقد شهدت تحسنا حيث بلغت نسبة الملفات المنجزة في الآجال 85,7% سنة 2019 (مقابل 81,6% سنة 2018) في حين أن الهدف المرسوم لنفس السنة حدد بـ 82% .

• الصندوق الوطني للتأمين على المرض:

شهدت الآجال المتعلقة بخلص مسديي الخدمات الصحية سنة 2019 تحسنا ملحوظا مقارنة بما تم تحقيقه سنة 2018 و بقيت دون الأهداف المرسومة لسنة 2019 باستثناء آجال خلاص الصيادلة حيث بلغت آجال الخلاص سنة 2019 حوالي 80 يوم في حين أن الهدف المرسوم لسنة 2019 حدد بـ 92 يوم.

أما بخصوص الآجال المتعلقة باسترجاع المصاريف فقد شهدت ارتفاعا مقارنة بسنة 2018 و بقيت دون الهدف المرسوم لسنة 2019.

أما آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة سنة 2019 فقد شهدت تحسنا مقارنة بسنة 2018 بخصوص التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة و زرع النخاع الشوكي و التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب و الشرايين و الكشف بالأشعة على عضلات القلب و تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية.

وقد شهدت الآجال المتعلقة بزراع الكلى و التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي ارتفاعا مقارنة بما تم تحقيقه سنة 2018.

و بخصوص الآجال المتعلقة ببقية الخدمات الطبية فقد بقيت في حدود ما تم تسجيله سنة 2018. وفي العموم، بقيت آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة دون الأهداف المرسومة لسنة 2019 باستثناء آجال زرع النخاع الشوكي و تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية.

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

- التدابير والانشطة المقترحة:

- ✓ إصدار مشروع الأمر الحكومي المتعلق بإصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي ومواصلة الأعمال المتعلقة بالمراجعة الشاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي بمختلف فروعها لتشمل بقية الأنظمة بما يضمن ديمومتها والتوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي.
- ✓ استكمال الأعمال المتعلقة بإرساء الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية

- ✓ الشروع في مراجعة نظام التأمين على المرض وذلك من خلال دراسة تقييمية تهدف إلى إعداد تشخيص شامل لنظام التأمين على المرض خاصة بالنظر إلى الأهداف التي تم وضعها عند إحداثه والتحديات المتعلقة بالوضع الصحي للبلاد وتطور حاجيات المضمونين الاجتماعيين.
- ✓ استكمال الأعمال المتعلقة بإرساء نظام للتبادل الإلكتروني للمعلومات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسديي الخدمات الصحية
- ✓ دعم وتعزيز استخلاص ديون الصناديق الاجتماعية من خلال تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي لجعلها تتلاءم والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وإعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة، هذا إضافة إلى دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد،...
- ✓ البحث عن مصادر جديدة لتمويل أنظمة الضمان الاجتماعي
- ✓ مواصلة الأعمال المتعلقة بتطوير حوكمة الصناديق وفقا للمبادئ التوجيهية لمكتب العمل الدولي والتجارب الناجحة في المجال.
- ✓ وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي والعمل على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي من خلال وضع إطار قانوني ملائم لضمان الانضواء الطوعي للعاملين بالقطاع الموازي بأنظمة الضمان الاجتماعي وفق مرحلة مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.
- ✓ وضع خطة وطنية لإرساء ثقافة الضمان الاجتماعي لدى جميع الخاضعين
- ✓ تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تنقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي هذا إضافة الى دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل.
- ✓ إرساء مجلس أعلى لتمويل أنظمة الضمان الاجتماعي (على غرار التجارب المقارنة) يضم في عضويته ممثلين عن الوزارات المعنية (المالية والصحة والتنمية والشؤون الاجتماعية ورئاسة الحكومة) و ممثلين عن الأطراف الاجتماعية ويكون قوة اقتراح وإسناد ومتابعة وحوكمة في مجال متابعة التوازنات المالية واقتراح مصادر تمويل متنوعة وفق أفق وطني شامل يراعي التوازنات المالية الكبرى ومتطلبات تقاسم عادل للأعباء الاجتماعية.

برنامج النهوض الإجتماعي

رئيس البرنامج: السيد محمد بن يوشع

المدير العام للنهوض الإجتماعي

من تاريخ 26 أبريل 2017 إلى غاية 5 ماي 2020

1- التقديم العام للبرنامج :

يشمل برنامج النهوض الإجتماعي على مجموع الأنشطة الموجهة للإحاطة بالفئات المعوزة وذات الاحتياجات الخصوصية والفئات الاجتماعية الهشة المتعهد بها من طرف منظومة الدفاع الاجتماعي ورعايتها والعمل على ضمان ادماجها الاجتماعي والإقتصادي وذلك بالإعتماد على تدخلات المؤسسات والبرامج الخصوصية التي يشرف على تسييرها وتنفيذها إطارت مختصة في التدخل الاجتماعي والنفسي والتأهيل والتكوين والتصرف الإداري والمالي.

وتندرج الأهداف التي تم ضبطها لهذا البرنامج في إطار سياسة مقاومة الفقر ودعم الحماية الإجتماعية الهادفة أساسا إلى دعم نسق التنمية الإجتماعية والتقليص من الفوارق بين الجهات والتخفيف من نسب الفقر والحفاظ على الرأس المال البشري وتعزيز مبدأي العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص إلى جانب تفعيل ودعم مقتضيات الرعاية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي والتقليص من الأمية وأثارها على المجتمع.

1-1: هيكلية البرامج الفرعية وأهم الأهداف :

<u>البرنامج الفرعي 1:</u>	<u>البرنامج الفرعي 2:</u>	<u>البرنامج الفرعي 3:</u>	<u>البرنامج الفرعي 4:</u>
التضامن والتنمية الإجتماعية	النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة	الدفاع الاجتماعي	محو الأمية
<u>الهدف 1:</u>	<u>الهدف 1:</u>	<u>الهدف 1:</u>	<u>الهدف 1:</u>
ضمان توجيه المساعدات مستحقيها من العائلات المعوزة	التأهيل والإدماج لأشخاص ذوي الإعاقة لفائدة	الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة	المساهمة في التقليص من نسبة العامة للأمية

2-1: الأولويات الخاصة بالبرنامج:

1-2-1: النهوض بالأسر الفقيرة ومحدودة الدخل وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال: تقديم

المساعدة للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل ودعم استقلالها المادي ودورها التربوي في إطار استراتيجية ترمي لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقليص الفوارق بين الفئات والجهات،

2-2-1: تأهيل ودماج وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال: العمل على إدماجهم اجتماعيا

واقتصاديا وتوفير موارد الرزق بالإضافة إلى تأهيل المحيط المادي واللامادي وتعزيز شبكة المراكز والهيكل والجمعيات العاملة في المجال.

3-2-1: الإحاطة بالفئات الهشة والمهمشة وحماية وتأطير الأطفال والشبان المعرضين لمختلف

أشكال الإستغلال.

4-2-1 : المساهمة في التقليل من النسبة العامة للامية خاصة لدى النساء والمناطق الريفية

والتصدي لحالات الانقطاع عن التمدرس.

2 - تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

2-2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج :

يحتل قطاع النهوض الاجتماعي مكانة مركزية في السياسة الاجتماعية للوزارة من خلال العمل على دعم الحماية الاجتماعية الهادفة أساسا إلى دعم نسق التنمية الاجتماعية والتقليل من الفوارق بين الجهات والتخفيف من نسب الفقر والحفاظ على رأس المال البشري وتعزيز مبدأي العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص و ذلك من خلال المحاور التالية:

في مجال الإحاطة بالفئات الهشة ومحدودة الدخل :

✓ ملائمة مستوى خدمات البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة مع أهدافه والوصول الى تحقيق أثر أكبر على العائلات المعوزة ومساعدتها على مواجهة ظروفها الصعبة وذلك من خلال مواصلة المراجعة الشاملة لقائمة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل (حوالي 900 ألف أسرة) في إطار مشروع إعداد بنك معطيات حول هذه العائلات ومواصلة وضع منظومة المعرف

الاجتماعي الوحيد الذي سيشمل، إضافة إلى العائلات المعوزة ومحدودة الدخل، المضمونين الاجتماعيين وذوي الحق منهم.

- ✓ الاستجابة إلى حاجيات الفئات الفقيرة سعياً إلى الرفع من نجاعة السياسة الاجتماعية وتصويب المساعدات الى مستحقيها اعتماداً على نتائج المراجعة الشاملة،
- ✓ تطوير البرامج الوقائية وحماية الفئات الهشة من الأطفال والشبان والكهول من السلوكات التي تهدد حياتهم وعدم استقرارهم النفسي والاجتماعي.
- ✓ دعم قدرات المؤسسات العاملة في مجال الدفاع الاجتماعي بما يتلاءم وحسن تأطير منظورها من جهة، وضمان الإستجابة للظواهر المستجدة كالإتجار بالأشخاص ومكافحة الإرهاب والعنف ضد النساء والأطفال ومقاومة تشغيل الأطفال.
- ✓ تطوير صيغة الإيداع العائلي بما يضمن التقليل من الآثار السلبية للتعهد المؤسساتي من ناحية وتخفيف العبء على المعهد الوطني لرعاية الطفولة من ناحية أخرى،
- ✓ تركيز خلايا مرافقة التلميذ الهادفة إلى الإحاطة الاجتماعية والبيداغوجية والصحية قصد التخفيض من الانقطاع المدرسي المبكر وذلك بالتنسيق مع وزارتي التربية والصحة وقد بلغ العدد الجملي لسنة 2018: 2628 خلية،

في مجال الإحاطة بالأشخاص ذوي الإعاقة :

- ✓ تحسين خدمات التربية والتأهيل لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ تفعيل القانون عدد 41 لسنة 2016 المؤرخ في 16 ماي 2016 المتعلق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 والمتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم وتحديد الفصليين 29 و 30 منه، القاضي بتخصيص نسبة 2% لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة بالوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية والخاصة المشغلة لـ100 عامل فما فوق وتخصيص مركز عمل على الأقل لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة بالنسبة للمؤسسات العمومية أو الخاصة التي تشغل ما بين 50 و 99 عاملاً ، وذلك تجسيماً لمقتضيات الفصل 48 من دستور الجمهورية التونسية.

- ✓ الترفيع في عدد المنتفعين بالآلات التعويضية الميسرة للإدماج وذلك بهدف تسهيل وتدعيم الإدماج الاجتماعي والإقتصادي والترفيع في نسبة التغطية بالآلات التعويضية.
- ✓ اعداد مشروع منشور يتعلق بتنظيم منح التكفل بنفقات التأهيل والتربية المختصة والرعاية بالبيت
- ✓ إعداد مشروع نظام أساسي لسلك النفق البيداغوجي الخاص بالتربية المختصة .
- ✓ الشروع في اعداد منظومة إعلامية خاصة بالجمعيات العاملة في مجال الإعاقة ومؤسسات التربية المختصة.
- ✓ إنجاز دورات تكوينية لفائدة المربين المختصين للرفع من قدراتهم العملية في مجال التربية المختصة.
- ✓ مواصلة تأهيل منظومة التربية المختصة بتطوير برامج التربية والتكوين والتأهيل وتوفير الإطار المختص وتدعيم المراقبة الادارية والمالية والتأطير الفني والتنفذ البيداغوجي.
- ✓ التوسع التدريجي في بعث مؤسسات إيواء تعنى بالأشخاص ذوي الاعاقة الكهول دون سند وذلك بإحداث 5 وحدات عيش إضافية.

في مجال الدفاع الاجتماعي :

- ✓ إعداد مشروع قرار يتعلق بتنقيح القرار المؤرخ في 19 مارس 2003 والمتعلق بالمكافآت الممنوحة للعائلات الحاضنة للأطفال في إطار الإيداع العائلي والذي على إثره وقع الترفيع في المنحة المالية من 100 دينار إلى 200 دينار شهريا (صدر هذا القرار بتاريخ 30 جانفي 2020)،
- ✓ إصدار المنشور عدد 21 بتاريخ 22 نوفمبر 2019 والمتعلق بتنظيم لجنة التبني والكفالة، والمقاييس المعتمدة لإنقاء العائلات المترشحة لإحتضان الأطفال محضوني الدولة التونسية، وقد تم من خلال هذا المشروع توسيع تركيبة اللجنة لتشمل إضافة إلى أعضاء من المعهد الوطني لرعاية الطفولة والهيئة العامة للنهوض الاجتماعي، ممثلين عن وزارات الشراكة وعن المجتمع المدني،
- ✓ برمجة إحداث خط تمويل لفائدة الفئات الهشة من المسرحين من السجون وضحايا العنف والامهات العازبات .. (تم إحداث خط تمويل بـ 1 مليون ديناراً بعنوان تمويل عمومي ضمن ميزانية 2020)
- ✓ الإنتهاء من أشغال بناء مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بالمنستير وإصدار الأمر المتعلق بإحداثه (الأمر عدد 297 لسنة 2019 مؤرخ في 21 مارس 2019، وتبذلك يصل مجموع مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي إلى 24 مركزاً موزعين على كافة ولايات الجمهورية،

✓ إمضاء إتفاقية تعاون بين وزارة الشؤون الإجتماعية والهيئة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص في 18 جانفي 2019 والتي تهدف إلى دعم التنسيق الوطني والتعاون في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص والإحاطة بالضحايا وذلك بمنع كل أشكال الإستغلال التي يمكن أن يتعرض لها الأشخاص وخاصة النساء والأطفال.

✓ إمضاء إتفاقية تعاون مع جمعية « Face.Tunisie » بتاريخ 05 جويلية 2019 والتي تهدف إلى الإدماج الاقتصادي الموجه لفائدة الشبان المسرحين من السجون و من مراكز الإصلاح التربوي

في مجال محو الأمية وتعليم الكبار :

✓ تعزيز الشراكات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار عبر إبرام برامج تعاون واتفاقيات مع منظمة اليونسكو والمنظمة الدولية الألمانية لتعليم الكبار ومنظمة روتاري والمعهد العربي لحقوق الإنسان وجامعة منوبة للغات والفنون والإنسانيات.

✓ صياغة مشروع القانون التوجيهي لتعليم الكبار وقد تم توجيهه إلى وزارة الإشراف لعرضه على استشارة موسعة على قطاعات التربية والتعليم والتكوين بتونس.

✓ إحداث "جامعة تونس للتعلم مدى الحياة" طبقا لمذكرة السيد وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخة في 4 نوفمبر 2019 وهي مؤسسة بحثية وتكوينية مفتوحة لكل الفئات الراغبة في مواصلة التعلم في مختلف المجالات خاصة المتعلقة منها باللغات وباستعمال الوسائط الرقمية وبمحاور المواطنة وحقوق الإنسان.

✓ صياغة مشروع إستراتيجية وطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي, بدعم فني من مكتب منظمة اليونسكو لمنطقة المغرب العربي, وهي إستراتيجية تؤسس للشراكة بين القطاعات العمومية والخاصة والمنظمات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني لمواجهة الأمية بتونس ولضمان حق الأميين وأصحاب القدرات القرائية المحدودة في التعليم والتدريب والتأهيل وبعث المشاريع الصغرى المدرة للدخل في أفق ضمان الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي للفئات المستهدفة بالإستراتيجية ضمن منظور تنموي مندمج والمنتظر خلال سنة 2020 تفعيل هذه الإستراتيجية عبر المصادقة عليها من قبل الحكومة وترجمتها إلى برامج وخطط ما بين قطاعية مركزيا وجهويا ومحليا بمشاركة كل القطاعات العمومية والخاصة والمنظمات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني ذات العلاقة, عبر تنظيم ورشات عمل تجمع كل القطاعات المعنية على المستوى المركزي وعلى المستوى الجهوي / الإقليمي تتوج بتشكيل هيئات وطنية وهيئات جهوية ما بين قطاعية لتصوير واعداد وصياغة الخطط والبرامج التنفيذية للإستراتيجية.

✓ إنجاز برامج التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمة الدولية لتعليم الكبار DVVI لسنة 2019 و 2020 المتعلقة بالمحاور التالية :

- 1 - إنجاز استشارة واختيار مؤسسة بحث بهدف إعداد تصور لوضع نظام للمعلومات لمتابعة وتقييم برامج محو الأمية وتعليم الكبار
- 2 - إنجاز استشارة واختيار مؤسسة بحث لإعداد منظومة لهيكلية المركز الوطني لتعليم الكبار مع تحديد مهام ومشمولات المنظومات الفرعية للمركز الوطني لتعليم الكبار وطنيا وجهويا ومحليا، وصياغة مشروع نظام داخلي للمركز الوطني لتعليم الكبار، وإعداد دليل إجراءات فني وإداري ومالي للمركز وتحديد الحاجيات في مجال التكوين لتعزيز قدرات مختلف أصناف المتدخلين في مجال تعليم الكبار بالمركز الوطني لتعليم الكبار وطنيا وجهويا.
- 3 - إنجاز استشارة واختيار مؤسسة بحث لإنجاز دراسة حول إمكانيات إدماج الشباب من أصحاب القدرات القرائية المحدودة ضمن مسارات تدريبية مهنية في مجال استعمال الوسائط الرقمية.
- 4 - إعداد برنامج للترافع والاتصال حول تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار.

- ✓ دعم الجانب الإعلامي للتحسيس والاستقطاب في مجال محو الأمية وتعليم الكبار عبر إصدار ومضة إخبارية جديدة.
- ✓ تعزيز المتابعة الإدارية والفنية للوحدات الجهوية لتعليم الكبار عبر تنظيم سلسلة من اللقاءات مع العاملين بمختلف الوحدات الجهوية لتعليم الكبار.

2.2: أهم الانجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج والبرامج الفرعية وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج.

البرنامج الفرعي 1 : التضامن والتنمية الإجتماعية

الهدف 1 : ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة		
مؤشر قياس الأداء	الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف	الأنشطة المنجزة 2019
نسبة إنجاز المسح الشامل للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل	<p>-الإعداد اللوجستي والإعداد الفني لعملية المراجعة: قبول الملفات، القيام بالزيارات الميدانية للمتنتفعين، تخزين المعطيات بالنظام المعلوماتي، اسناد بطاقات الانتفاع بالخدمات (البطاقات الذكية)،</p> <p>- متابعة عملية المراجعة من قبل وحدة التصرف حسب الاهداف لانجاز بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل (المرافقة، التكوين، الرقابة، ...)،</p> <p>- توزيع الأدوار ومجالات التدخل بين مختلف الأعوان والأخصائيين الاجتماعيين:</p> <p>* قبول الملفات وإجراء الزيارات الميدانية وتعمير البحوث الإجتماعية.</p> <p>* اجراء التقاطعات مع مختلف قواعد البيانات.</p> <p>* مراقبة الزيارات الميدانية والبحوث الإجتماعية ومراجعتها.</p> <p>* تخزين المعطيات التي تم تجميعها ومراقبة عملية التخزين ومراجعتها.</p>	<p>- استكمال تطوير الأنظمة المتبقية من قبل مكتب دراسات مختص (أنظمة تقاطع المعطيات وأخذ القرار والاعتراض والتصدي للغش وصرف المساعدات المالية و نفاذ المواطن)</p> <p>- تنفيذ مكونات الخطة الاتصالية في شهر مارس 2019 (تنظيم ورشات أقليمية وجهوية وعرض الومضات الإعلامية لتحسيس وحث العائلات المعنية المتخلفة عن التسجيل لتقديم ملفاتنا وتيسير عمل الأخصائيين الاجتماعيين خلال الزيارات الميدانية)</p> <p>-تشريك الولاية في عملية المتابعة وتذليل الصعوبات الادارية الميدانية.</p> <p>- توزيع كمية هامة من الحواسيب واللوحات للمسيرة</p> <p>- بلغت نسبة التقدم في إنجاز المعرف الاجتماعي بالنسبة لرئيس العائلة والقرين والأبناء (فقيرة أو محدودة الدخل) إلى غاية 19 مارس 2020 : 70.52 %،</p> <p>- قيام مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بالدراسات الفنية الضرورية لانجاز نموذج نظام التنقيط الذي سيعتمد لتصنيف المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي إلى فئات فقيرة و فئات محدودة الدخل.</p> <p>- الشروع في إعداد بطاقات العلاج الالكترونية،</p> <p>- الإعداد لاصدار النصوص الترتيبية للقانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 المؤرخ في 30 جانفي 2019 المتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي</p> <p>- تم سنة 2019، إنجاز 96.476 بحث ميداني ، ليلبغ بذلك العدد الجملي للبحوث الميدانية المنجزة، 385.286 بحث مقابل 288.810 بحث في موفى سنة</p>

البرنامج الفرعي 2 : النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة

الهدف 1 : التأهيل والإدماج لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة			
مؤشر قيس الأداء	الأنشطة المنجزة 2019	الملاحظات	الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف
عدد المشاريع المسندة لفائدة الاشخاص ذوي الإعاقة	<p>تم الشروع في مراجعة المنشور بالتشاور مع مختلف الأطراف ومن خلال نتائج البرنامج والصعوبات التي تمت ملاحظتها.</p> <p>تمت مراسلة اقسام النهوض الاجتماعي (وحدات النهوض بالمعوقين) حول الالتزامات المضمنة بالمشروع السنوي للقدرة على الاداء والتركيز على مراحل دراسة الملفات الواردة على اللجنة الجهوية واجال المصادقة عليها وتنفيذها حتى يتسنى اعداد التقرير السنوي للقدرة على الاداء في ابانه.</p> <p>القيام بزيارات ميدانية من طرف اطارات الادارة العامة للنهوض الاجتماعي وعقد اجتماعات تناولت عدة مواضيع منها حث الاعوان على التسريع في تنفيذ البرامج المتعلقة بموارد الرزق و تقييم المؤشر الخاص به.</p> <p>كما تمت مراسلة اقسام النهوض</p>	<p>ضرورة تكوين المكلفين بالمشاريع في الجهات في مجال التصرف في الميزانية حسب الأهداف</p> <p>ضرورة التنسيق مع المصالح الجهوية المختصة التابعة لوزارة التشغيل لمرافقة المنتفعين.</p> <p>ضرورة الترفيع في الاعتمادات المرصودة لهذا البرنامج نظرا لارتفاع تكلفة المشروع الواحد تزامنا مع ارتفاع الاسعار و ذلك لضمان جدواها واستمراريتها لا سيما في مجال المهن والحرف.</p>	<p>بعث موارد الرزق للأشخاص المعوقين</p> <p>اعداد مشروع قرار يتعلق بإجراءات تنفيذ برنامج موارد رزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة</p> <p>مراجعة المنشور عدد 5 المؤرخ في 15 جويلية 2009 المتعلق ببرنامج بعث موارد رزق للأشخاص المعوقين بهدف اعادة النظر في الاجراءات القانونية و الفنية المتعلقة بتنفيذ برنامج بعث موارد رزق المعوقين القادرين على العمل ، و ذلك بالتنسيق مع الهيئة العامة للمصاريف العمومية والمراقبين الجهويين و وحدات المصالح المشتركة بالادارات الجهوية ، و ذلك بناء على تفويض اعتمادات هذا البرنامج الى المصالح الجهوية و ما ترتب عنه من اشكاليات وصعوبات على مستوى التنفيذ و الصرف.</p> <p>تكوين المتدخلين الاجتماعيين في إعداد ودراسة جدوى المشاريع .</p> <p>دورات تكوينية للمنتفعين في مجال تسيير مشروع (تكوين استهدافي) بالتنسيق مع المصالح الجهوية التابعة لوزارة التشغيل (على المستوى الجهوي).</p> <p>القيام بزيارات ميدانية من طرف اطارات الادارة العامة للنهوض الاجتماعي وعقد اجتماعات لحث الاعوان المشرفين على البرنامج على التسريع في تنفيذ البرامج المتعلقة بموارد الرزق وتقييم المؤشر حتى يتسنى تحيينه و اعداد التقرير السنوي.</p> <p>تشخيص الوضع الحالي من خلال دراسة تقييمية للبرنامج.</p>

الاجتماعي لتجميع المعطيات المتعلقة بالمؤشر لتحليلها واستخراج النتائج. إعداد جذاذة إجراءات لتنفيذ هذا البرنامج قصد توحيد الشراءات في كل الجهات وتوزيعها على الجهات لاعتمادها.		
---	--	--

البرنامج الفرعي 3 : الدفاع الإجتماعي

الهدف 1 : الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة		
مؤشر قياس الأداء	الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف	الأنشطة المنجزة 2019
نسبة ادماج محضوني مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي	<ul style="list-style-type: none"> - تحفيز الأطفال للالتحاق بالدورات التربوية والتكوينية، - تطوير التنسيق مع أطراف الشراكة، - تهيئة وتوسيع المراكز المبرمجة، - توفير الاطارات المختصة المبرمجة، - توفير وسائل النقل المبرمجة. 	<ul style="list-style-type: none"> - إدماج الأطفال غير المتكفين والأطفال المسرحين من مراكز الإصلاح التربوي بالدورة التربوية، - الإتصال بالمؤسسات التربوية للحصول على قائمات الأطفال المنقطعين والإتصال بهم وبعائلاتهم. - إبرام جلسات فنية مع الإطارات العاملة بمراكز الإصلاح التربوي لمتابعة وضعيات الأطفال في نزاع مع القانون والإتصال بهم وبعائلاتهم - المشاركة في عمل اللجان الجهوية لإدماج الأطفال في نزاع مع القانون والمسرحين من مراكز الإصلاح التربوي. - مواصلة مشروع "دعم التوجه نحو التخلي عن التعهد المؤسساتي للأطفال فاقد السند العائلي" بالتعاون مع اليونسيف. - التنسيق مع الهياكل الجهوية للنهوض الاجتماعي وجمعيات الطفولة الفاقدة للسند العائلي والمعهد الوطني لرعاية الطفولة قصد التعريف بصيغة الإيداع العائلي وتوسيع التجربة في كل الجهات - تنظيم 6 ملتقيات إقليمية للجنة الوطنية واللجان الجهوية المكلفة بمتابعة وضعيات الطفولة الفاقدة للسند العائلي. - تنظيم يوم وطني لتفعيل التوصيات المنبثقة عن الندوات الإقليمية بحضور ممثلي الوزارات أطراف الشراكة. - إعداد مشروع قرار يتعلق بتنقيح قرار وزير الشؤون الاجتماعية

والتضامن المؤرخ في 19 مارس 2003 المتعلق بالمكافآت الممنوحة للعائلات الحاضنة للأطفال في إطار الإيداع العائلي والمولودين خارج إطار الزواج منظوري المعهد الوطني لرعاية الطفولة وذلك بالترفيه في قيمتها إلى 200 د		
---	--	--

البرنامج الفرعي 4 : محو الأمية

الهدف 1 : المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية		
مؤشر قياس الأداء	الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف	الأنشطة المنجزة 2019
النسبة العامة للأمية	<ul style="list-style-type: none"> - إحداث 900 مركز و 2000 فوج - استقطاب 20 ألف دارس - التعاقد مع 1000 مدرسا (72 % منهم من حاملي الأستاذية أو شهادة معادلة) - تأمين حصص التعليم وحصص التواصل الاجتماعي وحصص التدريب على المهارات والتدريب على استعمال التكنولوجيات الحديثة في مجال محو الأمية - تحيين وتحسين الوسائل التعليمية ولنتاج وحدات تعليمية جديدة - إنجاز الامتحانات الجهوية والامتحانات الوطنية للتحرر من الأمية - تكوين وتعزيز قدرات مختلف الأسلاك العاملة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار 	<ul style="list-style-type: none"> - إصدار الأمر الحكومي عدد 876 لسنة 2019 المؤرخ في 15 أوت 2019 المتعلق بإحداث المركز الوطني لتعليم الكبار وضبط مشمولاته وتنظيمه. - تنظيم عملية تجديد منهج محو الأمية وتعليم الكبار . - إنجاز اتفاقية التعاون مع منظمة اليونسكو للفترة 2018 - 2019 المتعلقة بإنجاز وحدة تعليمية رقمية خاصة بالمهارات المهنية التي تؤمنها المراكز النموذجية والمراكز متعددة المهارات لتعليم الكبار، سينطلق اعتمادها بداية من العام الدراسي 2020/2019 - استكمال برنامج التعاون مع منظمة روتاري لسنة 2019 المتعلق بتجهيز مراكز نموذجية ومراكز متعددة المهارات بوحدات إعلامية بولايات أريانة ومنوبة وباجة وجندوبة ونابل وقبلي. - إبرام اتفاقيات شراكة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار بين وزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمة الدولية الألمانية لتعليم الكبار (DVVI) والمعهد العربي لحقوق الإنسان ومع كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة. - عدد الدارسين 2018-2019 : 9547 / عدد المشاركين في الامتحانات: 8006 / عدد الناجحين: 7138 / نسبة النجاح 89.2% - تنظيم ندوة وطنية حول " دور القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني في تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار " (7 سبتمبر 2019). - تنظيم دورات وأيام تكوينية للمدرسين في مجال تعليم الكبار (1150 مدرسا) طيلة سنة 2019 لتجويد أدائهم التعليمي.

3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019

1-3 : تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 6 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع الدفع)

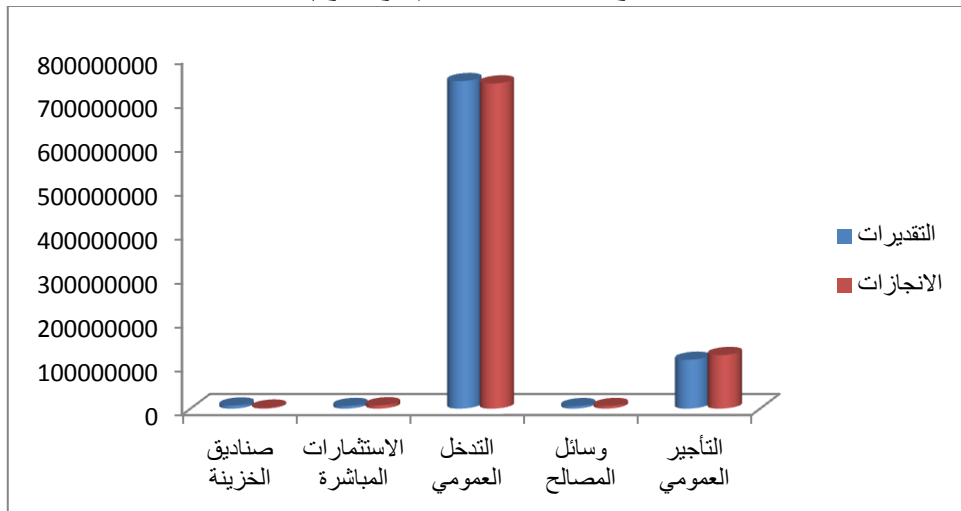
الوحدة : أ-د

الانجازات مقارنة بالتقديرات		انجازات 2019 (2)	ق.م التكميلي (1)	تقديرات 2019 ق.م الأصلي	بيان البرنامج
نسبة الانجاز (%) (2)/(1)	المبلغ (1)-(2)				
100.65%	-5.630.444	868.171.722	862.541.278	853.909.278	نفقات التصرف
109.69%	-10.775.213	121.939.491	111.164.278	111.164.278	التأجير العمومي
103.93%	-219.712	5.813.712	5.594.000	5.462.000	وسائل المصالح
99.28%	5.364.481	740.418.519	745.783.000	737.283.000	التدخل العمومي
125.42%	-1.507.572	7.437.572	5.930.000	5.930.000	نفقات التنمية
125.42%	-1.507.572	7.437.572	5.930.000	5.930.000	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	التمويل العمومي
30.97%	4.832.110	2.167.890	7.000.000	7.000.000	صناديق الخزينة
100.26%	-2.305.906	877.777.184	875.471.278	866.839.278	مجموع البرنامج

رسم بياني عدد 13 :

مقارنة بين تقديرات و لجازات ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي لسنة 2019

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع الدفع)



جدول عدد 7 :

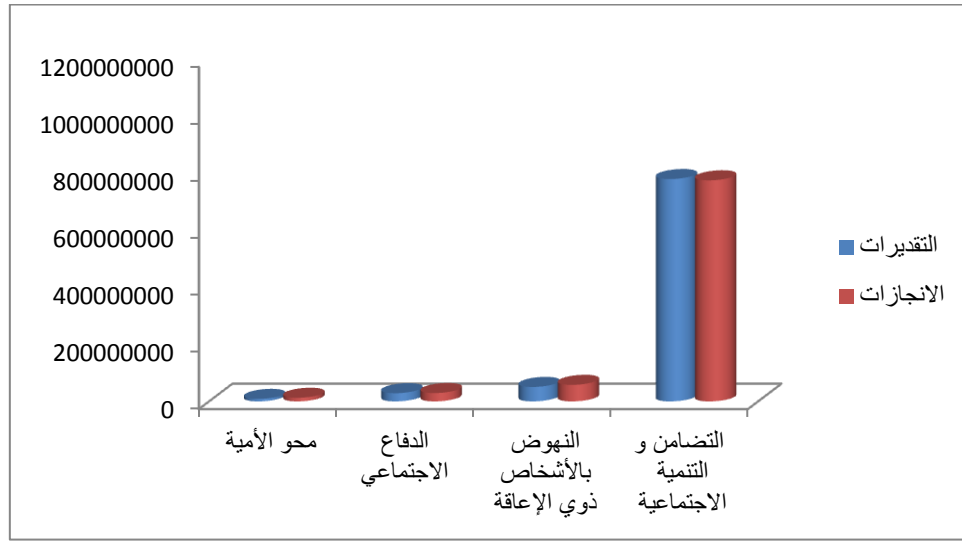
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية (ا ع الدفع)

بحساب أ-د

الانجازات مقارنة بالتقديرات		انجازات 2019 (2)	تقديرات 2019		بيان البرنامج
نسبة الانجاز (%) (2)/(1)	المبلغ (1)-(2)		ق.م التكميلي (1)	ق.م الأصلي	
99.41%	4.632.524	775.597.481	780.230.005	771.730.005	البرنامج الفرعي 1-3
114.51%	-7.354.253	58.034.207	50.679.954	50.679.954	البرنامج الفرعي 2-3
101.71%	-492.959	29.298.370	28.805.411	28.805.411	البرنامج الفرعي 3-3
144.81%	-3.923.328	12.679.236	8.755.908	8.623.908	البرنامج الفرعي 4-3
30.97%	4.832.110	2.167.890	7.000.000	7.000.000	صناديق الخزينة
100.26%	-2.305.906	877.777.184	875.471.278	866.839.278	مجموع البرنامج

رسم بياني عدد 14

مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي لسنة 2019
التوزيع حسب البرامج الفرعية (ا ع الدفع)



3-2- تقديم نتائج القدرة على الأداء و تحليلها :

- الهدف 1 : ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة

- تقديم الهدف 1 : يندرج هدف ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة في إطار تعزيز جهود مقاومة الفقر و دعم نسق التنمية الإجتماعية والتقليص من الفوارق بين الجهات والفئات وتصويب برامج الحماية الاجتماعية الى مسنحيها.

وتعتبر برامج التحويلات المالية الشهرية والظرفية للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل و نظامي التغطية الصحية المجانية و بالتعريف المنخفضة بالهياكل الصحية العمومية من أهم الآليات المعتمدة بتونس لإعادة توزيع الدخل.

وقد بين تشخيص وضع البرامج والسجل الوطني للفقر المعتمد (سنة 2012) ما يلي:

- ✓ أن منظومة الاستهداف تعتمد شروط غير قابلة للقياس مع صعوبة في ضبط الأولويات (أخطاء إقصاء وتضمنين).
- ✓ ازدواجية الانتفاع بالمساعدات
- ✓ طول إجراءات دراسة الملفات والبت في الاستحقاق واعتماد قواعد تصرف معقدة ومشتتة.
- ✓ غياب المعلومات حول الخدمات المسندة وصعوبة في تتبع الملفات أثر على مصداقية وثقة الإدارة لدى المواطن ومحدودية تحقيق أهداف العدالة والانصاف والعيش الكريم.
- ✓ أن السجلات المعلوماتية غير موحدة وغير قابلة للتحيين والاستغلال والتطوير أو التواصل مع بقية المنظومات.
- ✓ ضعف أو غياب التنسيق بين مختلف هياكل التدخل.
- ✓ تعقد المنظومة التشريعية وعدم انسجامها و تعدد وتشتت البرامج الخصوصية وتنظيمها بنصوص مختلفة.

وقد شرعت وزارة الشؤون الاجتماعية في تحقيق هذا الهدف منذ تكليفها بمقتضى قرار جلسة العمل الوزارية بتاريخ 3 أوت 2012 بإنجاز مشروع ارساء بنك معطيات للعائلات الفقيرة و محدودة الدخل. وقد تم تمويل هذا المشروع على حساب ميزانية الدولة وبدعم من البنك الدولي في إطار هبة بمقتضى اتفاقية شراكة بتاريخ نوفمبر 2013.

ويشمل البرنامج انجاز عديد المكونات الاساسية ومنها اعداد النظام المعلوماتي وتركيز شبكات داخلية للانترنات ودعم الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي بالمعدات الإعلامية و دعم بنية السلامة المعلوماتية التزاما بقانون حماية المعطيات الشخصية وتطوير التطبيقات وتنفيذ دورات تكوينية وانجاز البحوث الاجتماعية والميدانية لحوالي 800.000 أسرة فقيرة ومحدودة الدخل من قبل سلك الاخصائين الاجتماعيين وتخزين معطياتها بالسجل المعلوماتي قصد تصنيفها باعتماد أنموذج تنقيط يستند الى المقاربات و المعايير الدولية.

وبالتوازي مع هذا المسار تم تنظيم برامج المساعدات الاجتماعية للعائلات الفقيرة و محدودة بمقتضى القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 المتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي الذي صدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 30 جانفي 2019 .

وسيمكن هذا القانون من إدخال اصلاحات جوهرية على شروط واجراءات الانتفاع ببرامج المساعدات الاجتماعية المسندة لفائدة الفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل وتحسين استهداف مستحقيها على أساس احترام مبادئ الانصاف وتكافؤ الفرص وتجسيم المقاربة الحقوقية وباستخدام نظم معلوماتية وأدوات تكنولوجية حديثة لضمان الشفافية وحوكمة هذه البرامج.

كما نص هذا القانون على جملة من الاليات والاجراءات الجديدة لدعم سياسة الدولة في مجال التنمية الاجتماعية ومقاومة الفقر ومنها:

✓ مسك سجل معطيات حول الفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل يتضمن بيانات ومعطيات ديموغرافية وصحية وتربوية واجتماعية واقتصادية وخدمائية تتعلق بالفئات المذكورة والمنافع المسندة لها في إطار برنامج "الأمان الاجتماعي واعاماد هذه المعطيات في وضع السياسات والإستراتيجيات وتصور وتنفيذ وتقييم البرامج والآليات الرامية إلى مقاومة الإقصاء والحد من الفقر والوقاية منه والنهوض بالفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل في مجالات الصحة والتربية والتكوين المهني والتشغيل والسكن وبرامج التنمية الجهوية وبرامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والإدماج المالي

✓ إحداث "مجلس أعلى للتنمية الاجتماعية" يتولى تقييم وتنسيق ومتابعة السياسات الاجتماعية للدولة في مجال الإدماج الاجتماعي والتمكين الاقتصادي والحد من الفقر في إطار السعي إلى ضبط سياسات إجتماعية ناجعة وفعالة في مجال الحد من الفقر والإدماج الاجتماعي والتربوي والإقتصادي للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل وضمان تكامل وانسجام مختلف تدخلات القطاعات المعنية في إطار هيكل موحد، بما سيمكن من تجاوز الخلل أو ضعف التنسيق بين الأطراف المتدخلة وبلوغ الأهداف المرجوة من مختلف التدخلات الإجتماعية وتحسين أثرها على الفئات المعنية،

✓ إحداث وكالة وطنية للإدماج والتنمية الاجتماعية

✓ وضع إستراتيجية وطنية للحد من الفقر والأسباب المؤدية اليه

✓ إضافة إلى اعتبار العمل على التوقي من الفقر والحد منه والارتداد إليه والنهوض بالفقراء وذوي الدخل المحدود من قبيل المسؤولية الوطنية.

- مرجع الهدف :

- الأمر عدد 2978 لسنة 2005 مؤرخ في 8 نوفمبر 2005 يتعلق بضبط مشمولات وزارة الشؤون الاجتماعية

والتضامن والتونسيين بالخارج.

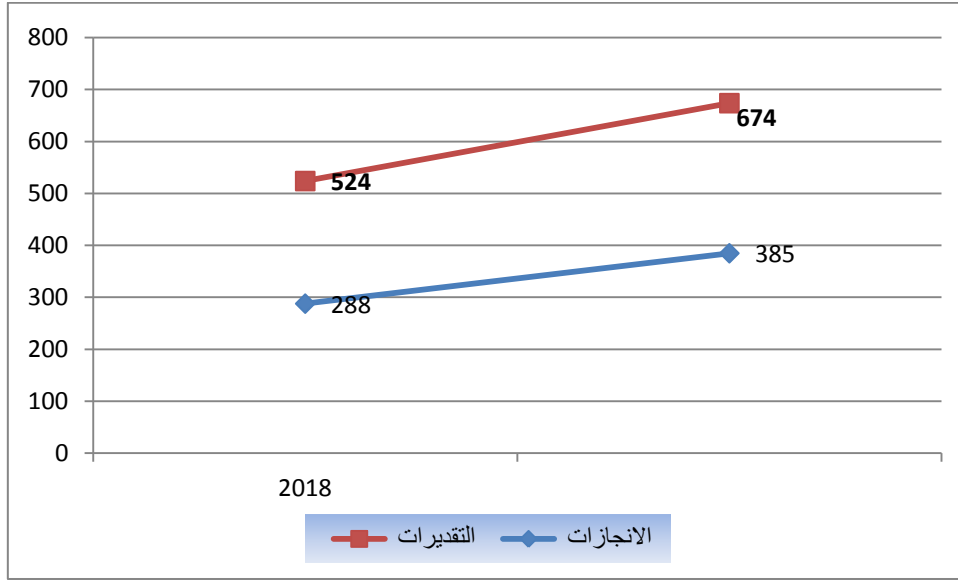
- الأمر عدد 1526 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أبريل 2014 المتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف بوزارة الشؤون الاجتماعية لانجاز مشروع إعداد بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل كما تم تنقيحه بالأمر عدد 1526 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أبريل 2014،
- أمر حكومي عدد 626 لسنة 2018 المؤرخ في 26 جويلية 2018 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 1526 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أبريل 2014 (علما و أن مهام الوحدة المذكورة انتهت خلال سنة 2019)
- القانون الأساسي عدد 10 المؤرخ في 30 جانفي 2019 المتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي

مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019		مقارنة بين 2018 و 2019		انجازات 2019	تقديرات 2019	انجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
م/ب %	م=ج - ب	د/أ %	د=ج - أ	ج (*)	ب	أ		
-45%	-315	33.68%	97000	385000	700000 بحث (75%)	288000	%	نسبة البحوث المنجزة في إطار المسح الشامل
-42.9%	-42.9	96.62%	28.06	57.1%	100%	29.04%	%	نسبة إنجاز المسح الشامل للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل

- لتحديد مؤشر نسبة إنجاز المسح الشامل للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل ، يتم اعتماد عدد ملفات طالبي الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي المخزنة بسجل المعطيات. مع الإشارة إلى أن العدد المقدر هو عدد تراكمي منذ بداية التسجيل بالنظام المعلوماتي كما هو الشأن بالنسبة لعدد البحوث الميدانية المنجزة.

رسم بياني 15 : مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف :

ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة



- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

- الهدف 1 : ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة

- المؤشر 1 : نسبة إنجاز المسح الشامل للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل

تجدر الإشارة في هذا الاطار الى أنه تم بالنسبة لسنتي 2017 و 2018 ، تحديد هدف كمي للمؤشر يتمثل في إنجاز 900.000 الف بحث اجتماعي ميداني . وقد ارتأت الوزارة **التعديل في منهجية تقدير** عدد البحوث المبرمجة للإنجاز على أساس اعتماد عدد طلبات الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي المخزنة بسجل المعطيات حول الفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل للسنة المرجعية . مع الإشارة إلى أن عدد البحوث المقدر هو عدد تراكمي منذ بداية التسجيل بالنظام المعلوماتي كما هو الشأن بالنسبة لعدد البحوث الميدانية المنجزة.

ووفقا لهذه المنهجية ، تمت إعادة احتساب هدف المؤشر لسنة 2018 وتحديد بـ 524 الف بحث مبرمج. وبلغ العدد الجملي للبحوث الاجتماعية الميدانية المنجزة 288 الف بحث في موفى سنة 2018 أي ما يعادل نسبة إنجاز بـ 55%.

و سجلت سنة 2019 ، تقديم 149679 طلب إضافي للانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي وبذلك ارتفع هدف المؤشر لسنة 2019 إلى حوالي 674 الف بحث مبرمج مقابل 524 الف بحث مبرمج سنة 2018 بما يمثل تطورا في عدد البحوث المبرمجة بنسبة 28.6 % مقارنة بموفى سنة 2018.

و تم سنة 2019، إنجاز 96.476 بحث ميداني ، ليلعب بذلك العدد الجملي للبحوث الميدانية المنجزة، 385.286 بحث مقابل 288.810 بحث في موفى سنة 2018 بما يمثل تطورا في عدد البحوث الميدانية المنجزة بنسبة 33.4 % مقارنة ب عدد البحوث الميدانية المنجزة سنة 2018.

وفيما يتعلّق بتحقيق هدف المؤشر لسنة 2019 (674 الف مبرمج للإنجاز)، فقد بلغت نسبة انجازه 57.1 % مقابل نسبة انجاز ب 55 % لسنة 2018 وذلك لم تسجل نسبة تطور المؤشر فارقا كبيرا بين سنتي 2018 و 2019 (زيادة تعادل 2.1 % فحسب) وذلك رغم العدد الهام للبحوث الميدانية المنجزة سنة 2019 (96.47 بحث ميداني). وتفسر هذه النسبة الضئيلة لتطور نسبة انجاز البحوث الميدانية بين سنتي 2018 و 2019، كما تمت الإشارة اليه سابقا الى اعتماد عدد تقديري مرجعي متغير للمؤشر حسب عدد الطلبات المدرجة بالسجل كل سنة. وبما ان هذا العدد التقديري المرجعي سجل زيادة هامة سنة 2019 ب 149679 بحث مبرمج ناهزت تقريبا عدد البحوث الميدانية المنجزة (96.47 بحث ميداني) فقد انعكس ذلك على النسبة العامة لتطور نسبة انجاز المؤشر على النحو الذي تم ذكره.

هذا مع العلم أن تكليف الأخصائيين الاجتماعيين بإنجاز البحوث الاجتماعية الميدانية الخاصة بهذا الهدف علاوة على قيامهم بتسجيل الطلبات بالنظام المعلوماتي والتعهد بالعديد من الملفات الاجتماعية، قد أثر كذلك على قدرتهم للتفرغ وعلى عدد لإنجاز البحوث المذكورة ميدانيا.

- كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر حسب الاقسام كما يبينه الجدول التالي:

تطور نسبة الإنجاز سنة 2019 مقارنة بسنة 2018			في 31 ديسمبر 2019			في 31 ديسمبر 2018			الولاية
تطور نسبة إنجاز	تطور نسبة البحوث الميدانية المنجزة	تطور نسبة المزمع انجازها	نسبة إنجاز البحوث %	عدد البحوث الميدانية المنجزة	عدد البحوث المزمع انجازها إلى موفى 2019*	نسبة إنجاز البحوث %	عدد البحوث الميدانية المنجزة	عدد البحوث المزمع انجازها إلى موفى 2019	
3/6=9	2/5=8	1/4=7	4/5=6	(5)	2019* (4)	1/2=3	(2)	(1)	تونس
2,60%	21,7%	27 %	58.2 %	16495	28325	60,8%	13554	22303	أريانة
4,90%	27,9%	19,7 %	76,6%	11140	14535	71,7%	8710	12142	بن عروس
12,40%	111,2%	72,4 %	67,6%	13395	19817	55,2%	6341	11494	منوبة
25,9%	54,83%	85,5 %	46,2 %	6623	14327	72,1%	12079	16751	بنزرت
17,0%	63,8%	27,0 %	75,5 %	26068	34529	58,5%	15910	27193	

%5,3-	%17,2	% 30,2	% 47,6	14381	30211	%52,9	12269	23206	باجة
%0,60-	%9,8	% 10 ,6	% 86,3	33425	38751	% 86,9	30432	35025	نابل
%1,9	%20,7	% 18 ,2	% 91,8	13904	15144	% 89,9	11517	12816	زغوان
%1,7-	%38,6	% 44 ,6	% 38,9	15452	39687	% 40,6	11146	27453	جندوبة
%2,9	%29,2	% 21, 1	% 47,7	14394	30195	% 44,8	11140	24877	الكاف
%3,6	%53,1	% 37, 2	% 34,4	11172	32480	% 30,8	7299	23669	سليانة
%1,1-	%38,3	% 41, 2	% 43,1	20386	47350	% 44,2	14739	33363	القبروان
%0,5	%21,6	% 19, 9	% 32,7	17267	52828	% 32,2	14195	44055	القصرين
%10,9	%101,9	%46, 1	% 39,4	17226	43667	% 28,5	8530	29883	سيدي بوزيد
%6,2-	%9,7	%19, 3	% 70,7	16768	23707	% 76,9	15280	19878	سوسة
%2,2	%24,2	% 20, 8	% 81,0	17999	22232	% 78,8	14497	18401	المنستير
%9,6	%50,6	% 29, 6	% 68,4	18259	26711	% 58,8	12121	20610	المهدية
%7,1	%38,7	%24, 1	% 67,6	30284	44767	% 60,5	21833	36080	صفاقس
%4,1	%78,2	% 54, 2	% 30,1	8115	26972	% 26,0	4554	17486	قفصة
%1,9	%20,9	% 17,8	% 76,5	10510	13733	% 74,6	8693	11659	توزر
%8,7	%50,5	% 33, 5	% 77,2	9515	12318	% 68,5	6324	9227	قبلي
%16,3	%112,5	% 53, 3	% 58,6	14372	24544	% 42,3	6763	16007	قابس
%11,4	%42,6	%21,5	% 76,8	19667	25604	% 65,4	13789	21081	مدنين
%0,7-	%19,4	% 20, 6	% 68,7	8469	12322	% 69,4	7095	10218	تطاوين
2,1%	33,4%	% 28,6	% 57,1	385286	674756	% 55	288810	524877	المجموع

كما تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن نسبة هامة من البحوث الميدانية قد تم إنجازها خلال 4 أشهر ونصف الأولى من سنة 2019 حيث بلغ عددها حوالي 80 الف بحث في 13 ماي 2019 من ضمن 96 الف بحث بمعدل 19 الف بحث شهريا بينما سجلت الأشهر المتبقية من السنة إنجاز معدل شهري أقل ب 3 مرات أي حوالي 6 الاف بحث. ويعود تباطؤ إنجاز مؤشر البحوث الاجتماعية الميدانية بداية من منتصف شهر ماي

2019 وعدم قدرة الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي على المحافظة على نسق الانجاز المرضي إلى جملة من الاسباب من أهمها :

✓ أنه تم إنجاز العدد المذكور من البحوث الميدانية بدعم هام من أسطول السيارات الادارية لفائدة الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي تمثل في حوالي 100سيارة في شكل كراء بسائقيها (صفقات تراوحت على 3 فترات) وبحصتها من المحروقات. و حدد أجل عقود استغلال اخر صفقة (68 سيارة لمدة 100 يوم من 15 جانفي 2019 الى غاية 03 ماي 2019) ليوم 8 ماي 2019 . ورغم تمكين الجهات من فرصة استغلال الكمية المتبقية من الوقود غير ان الاستغلال الجزئي لوسائل النقل الإدارية باعتبار نقص السواق وضعف الاعتمادات المخصصة للتعهد بصيانة السيارات (وخاصة رباعية الدفع) أدى إلى تباطؤ نسق الانجاز.

✓ صعوبات تقنية تهم ضعف سعة التدفق ببعض الوحدات المحلية،

✓ نقص فادح في وسائل العمل المكتبية والمعدات الاعلامية بالوحدات المحلية مقارنة بالحجم الهام للعمل المطلوب (ميزانيات غير كافية) وذلك رغم تلبية أغلب متطلبات البحوث على حساب مشروع البنك الدولي لدعم الإصلاحات في مجال الحماية الاجتماعية

✓ صعوبات التنقل بالعديد من المناطق وبأغلب الجهات. وتجدر الإشارة إلى أن الأخصائيين الاجتماعيين تولوا بالإضافة إلى إنجاز ما يفوق 410.000 بحث ميداني، التنقل والقيام بزيارات إلى حوالي 60 ألف عائلة دون إنجاز أو استكمال البحث وذلك بسبب غياب العائلة أثناء الزيارة أو الانتقال بالسكنى أو رفض البحث.

وبالإضافة إلى هذه المسائل اللوجستية، يعزى هذا التأخير كذلك إلى ما يلي:

✓ نقص في الموارد البشرية بصفة عامة وخاصة بالنسبة للأخصائيين الاجتماعيين مع تسجيل توزيع جغرافي غير متناسب مع الحجم الديمغرافي للجهات والأحياء الشعبية (الولايات الغربية ذات الاولوية تسجل ادنى معدل تغطية بالأخصائيين الاجتماعيين مقارنة بالعدد الهائل من البحوث الموكول لها). كما يختلف عدد الاخصائيين من حيث التوزيع الجغرافي من وحدة محلية الى أخرى حيث يتراوح بين 1 و 15 أخصائي بالوحدة وذلك بدون اعتماد مقاييس مهنية موحدة

✓ نقل المهام الموكولة إلى الأخصائيين الإجماعيين في إطار منظومة الأمان الاجتماعي وذلك يعود إلى غزارة المعطيات المضمنة بالبحث الاجتماعي والوثائق المطلوبة إلى جانب اعتماده على التكنولوجيات الحديثة من حيث التطبيقات وأدوات العمل (اللوحات اللمسية).

✓ عدم امكانية استغلال منظومة مدنية (champs texte) لتيسير العمل مما استوجب تخزين كافة البيانات المضمنة بمضامين الولادة وبطاقة التعريف الوطنية من قبل الاعوان والاخصائيين الاجتماعيين وتسجيل العديد من أخطاء الرقن التي تعين إصلاحها عند اسناد المعرف الاجتماعي.

✓ عزوف حوالي 200 ألف من العائلات المعنية عن تقديم ملفات التسجيل وخاصة من بين المنتفعين ببطاقات العلاج بالتعريف المنخفضة (قرابة 200 ملف من مجموع 623 ألف منتفع).

كما تجدر الإشارة إلى أن النتائج الايجابية التي تم تحقيقها سنة 2019 تعزى علاوة على المجهودات على المستويات المركزية والجهوية والمحلية وتوزيع كمية هامة من الحواسيب وتشريك الولاية في عملية المتابعة وتذليل العديد من الصعوبات الادارية والميدانية الى تنفيذ وزارة الشؤون الاجتماعية لمكونات الخطة الاتصالية التي انطلقت في شهر مارس 2019 إثر صدور القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 المؤرخ في 30 جانفي 2019 المتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي .

ومن أهم الأنشطة المدرجة ضمن هذه الحملة و التي تم تنظيمها تباعا على مدى سنة 2019 :

✓ عقد ندوة صحفية يوم 12 فيفري 2019 أشرف عليها وزير الشؤون الاجتماعية بمقر رئاسة الحكومة عرف خلالها بأهداف و مضامين قانون الأمان الاجتماعي و كانت فرصة لإعطاء اشارة الانطلاق للحملة التحسيسية لدعوة الفئات الفقيرة و محدودة الدخل و كل الذين يعيشون الفقر و الحرمان للتسجيل بقاعدة المعطيات بالمنظومة الجديدة للتمتع بخدمات و منافع برنامج الأمان الاجتماعي تحت شعار "ضمن حقلك ايجا قيد" .

✓ بث ومضات تلفزيونية و إذاعية بمختلف القنوات الوطنية و الجهوية و الخاصة تعرف بالقانون و تدعو المواطنين الى التسجيل بمنظومة الأمان الاجتماعي.

✓ تنظيم أيام اعلامية تحسيسية جهوية بكل ولاية تحت اشراف الولاية و بحضور النواب بكل جهة و المعتمدين والعمد و الاطارات الجهوية و ممثلي المنظمات الوطنية و الجمعيات الناشطة في الحقل الاجتماعي.. و قد تمت تغطية هذه التظاهرات من الناحية الاعلامية عن طريق وسائل الاعلام المرئية و السمعية الوطنية والجهوية كما تم توزيع مطويات و معلقات تبسط أهداف و مضامين القانون و ترشد العموم لعمليات التسجيل بمنظومة الأمان الاجتماعي .

✓ مشاركة وزير الشؤون الاجتماعية و الاطارات المركزية و الجهوية في العديد من البرامج التلفزيونية و الاذاعية المعروفة باهتمامها بمشاغل المواطنين للتعريف بالقانون الجديد.

و قد كان لهذه الخطة الاتصالية الشاملة و المتكاملة الأثر الايجابي و تم تحقيق الأهداف المنتظرة منها حيث تم تسجيل قبول حوالي 150 ألف طلب إضافي سنة 2019 من قبل العائلات التي تأخرت في تقديم ملفاتها للانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي منها حوالي 50 الف عائلة معوزة منتفعة بالمنحة القارة الشهرية و بالعلاج المجاني هذا إلى جانب تيسير مهام الأخصائيين الاجتماعيين عند أدائهم للزيارات الميدانية.

- الهدف 2 : التأهيل و الإدماج لفائدة الاشخاص ذوي الاعاقة

- تقديم الهدف 2 : يندرج هذا الهدف في إطار سعي الوزارة إلى تطوير برامج النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وذلك من خلال تحسين مستوى الخدمات التربوية والتأهيلية المقدمة بمؤسسات التربية المختصة و التعريف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان دمجهم داخل المجتمع و تيسير استقلاليتهم بالإضافة إلى ضمان اندماجهم الإقتصادي والإجتماعي.

- مرجع الهدف : - الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة

- القانون التوجيهي لسنة 2005 المتعلق بالنهوض بالاشخاص المعوقين و حمايتهم

- الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للأشخاص ذوي الاعاقة

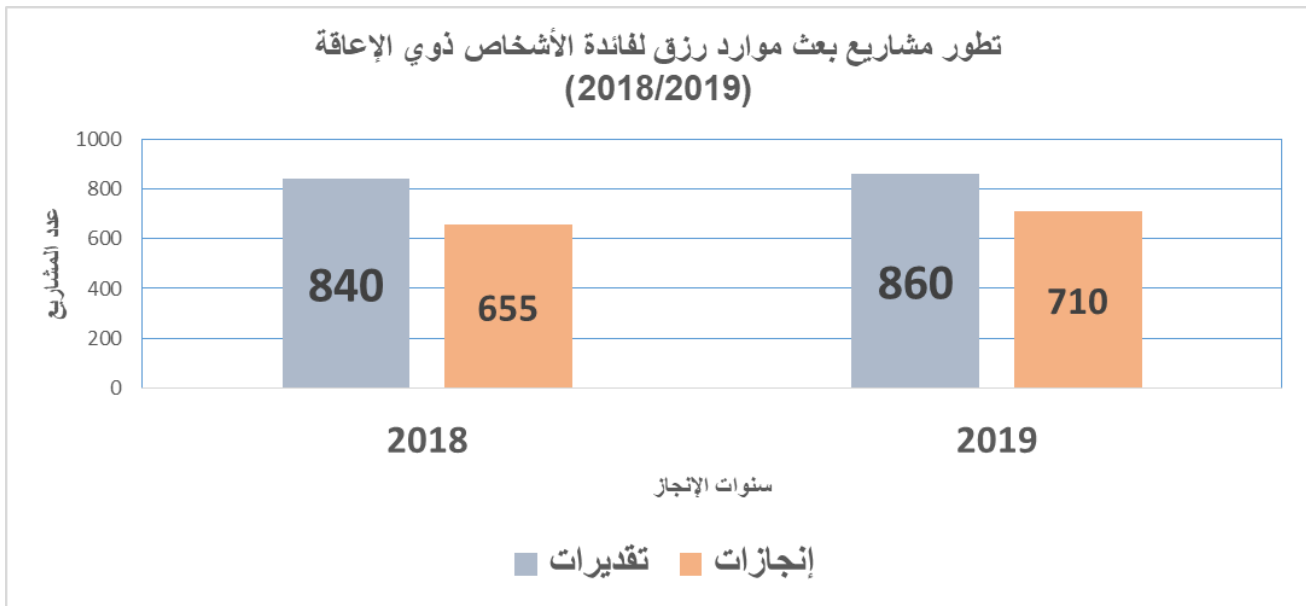
- القانون عدد 41 لسنة 2016 مؤرخ في 16 ماي 2016 يتعلق بتنقيح القانون التوجيهي

عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة

وحمايتهم

مقارنة بين انجازات 2019 و تقديرات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		انجازات 2019	تقديرات 2019	انجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء	
	م/ب %	م=ج - ب	د/أ %	د=ج - أ	ج			ب
	-17.44%	-150	13.6%	85	710	860	625	عدد المشاريع المسندة لفائدة الاشخاص ذوي الإعاقة

رسم بياني 16 : مقارنة بين تقديرات و إنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف :



تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

يرجع الانخفاض المسجل في نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات خاصة إلى عدم الترفيع في الاعتماد المخصص لبعث موارد رزق من ناحية وارتفاع تكلفة المواد الأولية والتجهيزات للمشاريع من ناحية أخرى.

- الهدف 2 : التأهيل و الإدماج لفائدة الأشخاص ذوي الاعاقة

- المؤشر 1 : عدد المشاريع المسندة في إطار البرنامج الوطني لبعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص المعوقين القادرين على العمل (بما في ذلك المشاريع الموجهة نحو قطاع الحرف والمهن).

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 26.47 % بالنسبة لسنة 2019 و يعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها :

- ✓ الارتفاع المسجل في أسعار المواد الأولية والتجهيزات.
- ✓ ولاية باجة لم تتمكن من صرف الاعتمادات

تجدر الإشارة إلى أنه حالياً لا تتوفر المعطيات الضرورية بخصوص نسب إنجاز المؤشر حسب اقسام النهوض الاجتماعي حيث سيتم إدراجها لاحقاً بوثائق القدرة على الاداء للبرنامج.

- الهدف 3 : الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة

- تقديم الهدف : يركز مفهوم الدفاع الاجتماعي على ضمان احترام حقوق الإنسان في مفهومها الشامل وذلك من خلال تفعيل مجموعة من الإجراءات والآليات والبرامج والمؤسسات الاجتماعية ذات البعد الوقائي والرعايى والإدماجي لحماية المجتمع من عوامل الإقصاء والجنوح والتفكك الأسري بتوفير مستلزمات الإحاطة النفسية والاجتماعية بالفئات الاجتماعية المعنية وتحسينها من كل عوامل الإقصاء والتهميش ويعتمد هذا المجال على شبكة من المؤسسات النهارية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تعمل على الإحاطة بالفئات التالية :

- الأطفال المنقطعين مبكراً عن التعليم
- الأطفال المهددين
- الأطفال الجانحين
- المسرحين من السجون
- المراهقين والشبان الذين يعيشون صعوبات علائقية وتكيف إجتماعي
- الأسر المهتدة بالتفكك والتي تعيش صعوبات وخلافات زوجية وعلائقية

- مرجع الهدف :

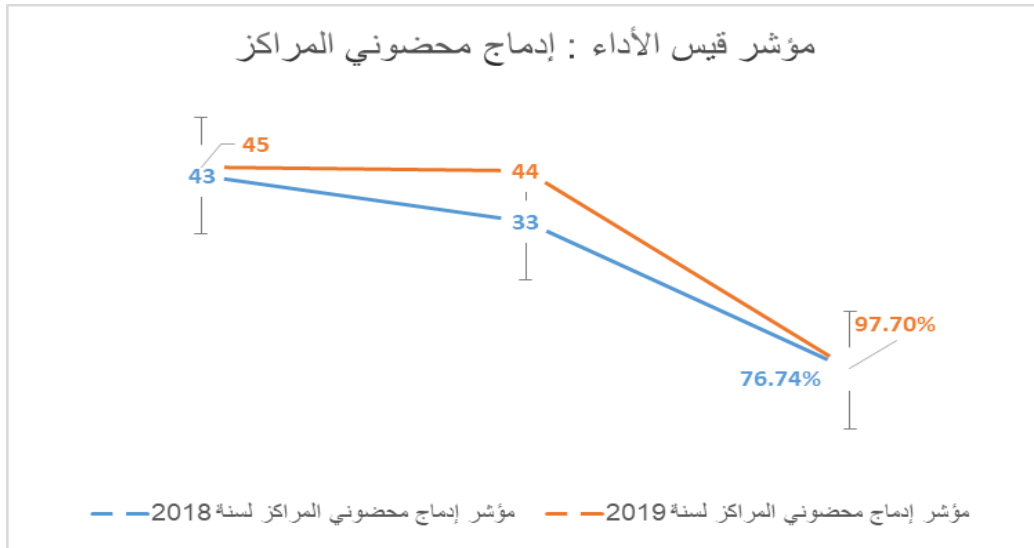
- الإستراتيجية الوطنية للدفاع الاجتماعي

- القانون عدد 109 لسنة 1993 المؤرخ في 8 نوفمبر 1993 المتعلق بضبط مهام مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	انجازات 2018	تقديرات 2019	انجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019
		أ	ب	ج	د/أ %	د-ج - أ	م/ب %
نسبة إدماج محضوني مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي	%	33	45	44	11	33.33%	-1
							-2.22%

رسم بياني 17 : مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف :

الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة



- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

سجلت مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي والبالغ عددها 22 مركزا (1) سنة 2019 قبول عدد 4978 من الأطفال المهددين وغير المتكفيين والجانحين، حيث تم إدماج 2188 منهم بنسبة تقدر 44 % . ويقصد بالإدماج الخدمات المقدمة لفائدة الأطفال منظوري المراكز من إدماج مدرسي ولدماج مهني ولدماج بالتدريب والتكوين ولدماج بمؤسسة اجتماعية . يلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية المقدمة أن المراكز قد حافظت على نفس نسبة الإدماج ويمكن تفسير ذلك بمواصلة المراكز نشاطها بنفس النسق والجهود .

¹ - بلغ عدد مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي الناشطة فعليا في موفى سنة 2019، 22 مركزا (باستثناء مركز قبلي الذي سينطلق في العمل الفعلي خلال سنة 2020 والمنستير الذي انتهت أشغال البناء ديسمبر 2019)

وبإحداث مركزي قبلي والمنستير تم توقع ارتفاع نسبة الإدماج وتقديرها بـ 45% غير أن الإشكاليات المادية والبشرية حالتا دون انطلاقيهما الفعلي في ممارسة أنشطتهما أثر سلبا على نسبة الإنجاز (-1%) بالنسبة للمقدرة لسنة 2019 وبالتالي تم احتساب نتائج 22 مركزا فقط من أصل 24 مركزا. وتشكو مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي من عدة صعوبات حالت دون التقدم في نسبة التأطير والتعهد ونذكر منها:

- ✓ نقص في الإطار الفنية المختصة من أخصائيين نفسانيين وأخصائيين إجتماعيين،
- ✓ تراجع ميزانيات أغلب المراكز مما أثر على مردودية خدمات التعهد والإحاطة والإدماج بالأطفال،
- ✓ إهتراء أسطول النقل وعدم توفر حافلات لتمكين المراكز من إسقاط المنقطعين عن التعليم والمهنيين بالإقصاء الاجتماعي،
- ✓ عدم توفر الشروط القانونية اللازمة للإلتحاق بمراكز التكوين المهني لبعض الأطفال من منظوري المراكز (السن القانونية....)،
- ✓ رفض الطفل أو الأسرة لتدخل خاصة بالنسبة للأطفال الجانحين وحالات العود مما يصعب معه مواصلة التعهد،
- ✓ ضعف الشراكة مع المجتمع المدني ونقص في الجمعيات العاملة في مجال الإدماج الاجتماعي.

- الهدف 3 : الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة

- المؤشر 1 : نسبة ادماج محضوني مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 44% بالنسبة لسنة 2019 وهو ما يمثل تطور في نسبة الإنجاز بفارق 10 نقاط مقارنة بالسنة الفارطة ويعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها:
- ✓ تأخر إنطلاق مركز قبلي بسبب إشكالية تتعلق بتأخر تركيز عداد استهلاك الماء
- ✓ نقص في الموارد البشرية بمركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بتطاوين حيث انحصرت تدخلات المركز في مستوى الإحاطة بالأسر.
- ✓ صعوبات إدماج تتعلق بمنظومة التكوين المهني: خاصة عقود التربص لدى المؤجرين وغياب المراقبة الدورية لمستشاري التشغيل مما سبب في ارتفاع نسب الإنقطاع عن مواصلة عقود التأهيل (apprentissage).

- كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر حسب المراكز كما يبينه الجدول التالي:

نسبة إدماج	نسبة الإنجاز	مراكز الدفاع والاندماج الاجتماعي
11	40	الملاسين
6.3	72.8	فوشانة
5.2	40.5	سكرة
3.05	21.8	دوار هيشر
6.64	32.9	بنزرت
12.2	68.17	نابل
3	9.73	زغوان
1.23	15.85	سوسة
1.48	68.63	المهدية
3.6	59.03	القيروان
5.6	38.76	صفاقس
7.5	51.78	قابس
4.6	65.85	مدنين
2.2	22.87	توزر
1.5	15.71	قفصة
3.6	63.35	القصرين
3.5	39.5	سيدي بوزيد
3.1	16.9	سليانة
4.2	55.57	الكاف

9.5	72.88	باجة
1	13.61	جندوية
0	0	تطاوين
0	0	قبلي
0	0	المنستير
100	%44	النسبة الإجمالية

- الهدف 4 : : المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمم

- **تقديم الهدف :** يندرج هذا الهدف في المساهمة في تقليل المعدل الوطني للأمم لدى الشريحة النشيطة من السكان دون 60 سنة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية.

كما يندرج هذا الهدف ضمن مجموعة من الأهداف الأخرى ضمنية وغير مباشرة تتعلق بإرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية والارتقاء بمؤشر التنمية البشرية ودعم مرحلة المتابعة بتوفير مستويات تعليمية أرقى لضمان عدم الارتداد إلى الأمية.

- مرجع الهدف :

- منشور الوزير الأول عدد 51 المؤرخ في 08 ديسمبر 2000 حول البرنامج الوطني لتعليم الكبار.

- محضر جلسة العمل الوزارية بتاريخ 29 أوت 2012 حول البرنامج الوطني لتعليم الكبار.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	انجازات 2018	تقديرات 2019	انجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019	
		أ	ب	ج (*)	د - ج - أ	د / أ %	م - ج - ب	م / ب %
النسبة العامة للأمم	%	17.2 %1	%16.1	%17.8	0.59	3.42	1.7	10.55
عدد المتحررين من الأمية	دارس متحرر من الأمية	6036	8700	7138	1102	%18.25	-1562	-%17.95
عدد المتحررين من الأمية من الإناث	المرأة الدارسة المتحررة من الأمية	4754	6090	5540	786	%16.53	-550	-%9.03

							الدارس المتحرر من الأمية بالمناطق الريفية	عدد المتحررين من الأمية بالمناطق الريفية
-23.68%	-630	6.5%	124	2030	2660	1906		

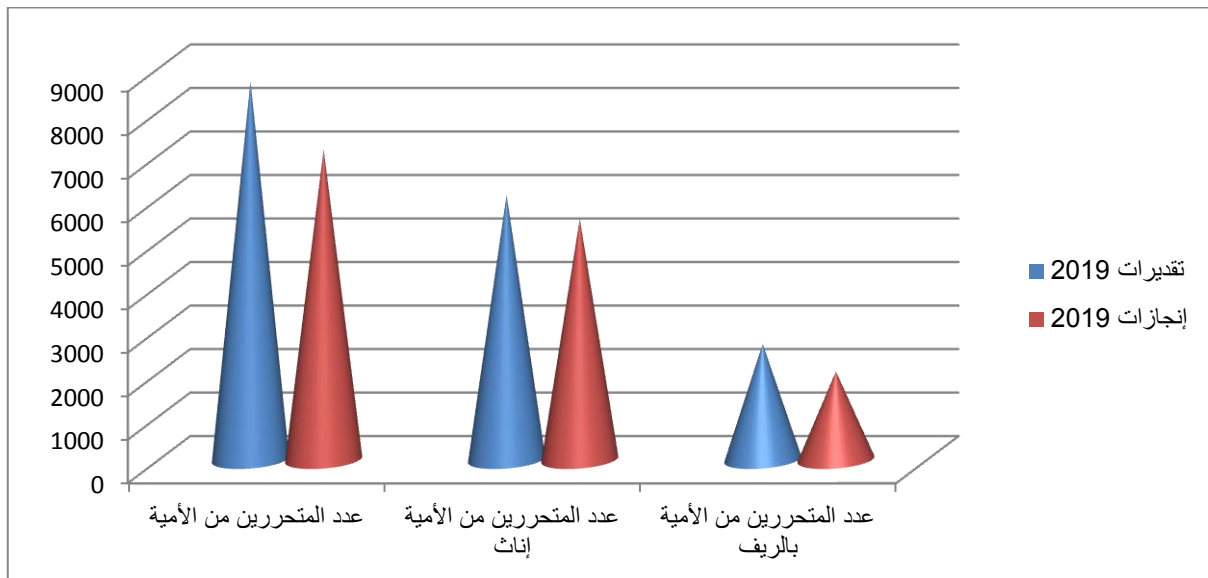
(*ملاحظة 1 : تم تحيين الـ معطيات المتعلقة بالمؤشر الخاص بالنسبة العامة للأمية إثر صدور المسح الوطني للتشغيل لسنة 2018 (عن المعهد الوطني للإحصاء) حيث قدرت نسبة الأمية على المستوى الوطني بـ 18,1%. وبناء عليه، تم تعديل الإسقاطات المتصلة بالإنجازات المتوقعة لسنة 2019 وسنة 2020 وكذلك التقديرات المتوقعة لسنوات 2021 و2022 و2023.

ملاحظة 2 : إن تحقيق مؤشرات قياس الأداء لقطاع محو الأمية وتعليم الكبار، مرتبط بتفعيل مجموعة من الخطط والبرامج التي لم تتم المصادقة عليها وتفعيلها إلى حد اليوم وتتعلق أساسا بـ :

- أ – الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي.
- 2 – الخطة الوطنية لتقليص نسبة الأمية بالشمال الغربي وبالوسط الغربي.
- 3 – القانون التوجيهي لتعليم الكبار.
- 4 – برنامج "مدرسة الفرصة الثانية" بوزارة التربية لاستعادة المنقطعين مبكرا عن التعليم.
- 5 – برنامج التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات بولايتي القيروان وسليانة.

رسم بياني 18 : مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف :

المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية



- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

يقدم الجدول التالي صورة عامة عن نشاط إحداث المراكز والأفواج واستقطاب الدارسين خلال العام الدراسي 2018 – 2019 مقارنة بالسنتين السابقتين :

نسبة التطور	عدد الدارسين	نسبة التطور	عدد الأفواج	نسبة التطور	عدد المراكز	العام الدراسي
% 0,5	20695	% 1,5	1688	% 2,7 -	747	2017 - 2016
% 9	22573	% 23,5	2084	% 20,7	902	2018 - 2017
% 4	23480	% 7,6	2243	% 7,4	969	2019 - 2018

يتوزع دارسو مراكز تعليم الكبار خلال العام الدراسي 2018 - 2019 كالتالي :

- 10777 دارسا بحلقة الأساس (سنة أولى محو أمية تتوج بامتحان جهوي للارتقاء إلى حلقة التكميل) بتراجع بلغ 15 % مقارنة بالسنة السابقة.
- 9509 دارسا بحلقة التكميل (سنة ثانية محو أمية تتوج بامتحان وطني للتحرر من الأمية) بتطور بلغ 44,7 % مقارنة بالسنة السابقة.
- 992 دارسا بنظام التعليم المكثف (سنة واحدة تعليم مكثف تتوج بامتحان وطني للتحرر من الأمية) بتراجع بلغ 11,7 % مقارنة بالسنة السابقة.
- 2202 دارسا بمرحلة المتابعة (سنة ثالثة لتثبيت وتعزيز المكتسبات القرائية للمتحررين من الأمية) بزيادة بلغت 3 % مقارنة بالسنة السابقة.
- 18717 دارسة من جنس الإناث (79,7 %) من مجموع الدارسين.
- 5816 دارسا بالمناطق الريفية (24,8 %) من مجموع الدارسين.
- تنظيم وإنجاز الامتحانات الجهوية لمحو الأمية وتعليم الكبار للارتقاء من حلقة الأساس إلى حلقة التكميل والامتحانات الوطنية للتحرر من الأمية مقسمة كالتالي :
- الامتحانات الجهوية :
- 635 مركزا و 1088 فوجا, وقد شارك في هذه الامتحانات 9938 دارسا, نجح منهم 8952 دارسا (أي بنسبة نجاح مساوية لـ 90 %) موزعين كالتالي :
- 1581 دارسا من الفئة العمرية 10 - 29 سنة (17,7 % من المجموع)
- 4948 دارسا من الفئة العمرية 30 - 59 سنة (55,3 % من المجموع)
- 2389 دارسا من الفئة العمرية 60 سنة فما فوق (26,7 % من المجموع)
- 7398 دارسا من جنس الإناث (82,6 % من المجموع)
- 2369 دارسا بالمناطق الريفية (26,5 % من المجموع)

- الامتحانات الوطنية :

- 538 مركزا و 898 فوجا, وقد شارك في هذه الامتحانات 8006 دارسا, نجح منهم 7138 دارسا (أي بنسبة نجاح مساوية لـ 89,2 %) موزعين كالتالي :

- 1670 دارسا من الفئة العمرية 10 - 29 سنة (23,4 % من المجموع)
- 3829 دارسا من الفئة العمرية 30 - 59 سنة (53,6 % من المجموع)
- 1639 دارسا من الفئة العمرية 60 سنة فما فوق (23 % من المجموع)
- 5540 دارسا من جنس الإناث (77,6 % من المجموع)
- 2030 دارسا بالمناطق الريفية (28,4 % من المجموع)

- الهدف : المساهمة في التقليل من النسبة العامة للامية

- المؤشر 1 : التقليل من النسبة العامة للامية

المؤشر 3-1 : عدد المتحررين من الامية :

- تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 82 % بالنسبة لسنة 2019 (تطور نسبة الإنجاز مقارنة بسنة 2018 التي كانت مساوية لـ 69,4 %). ويعود ذلك أساسا لتسجيل نسبة عدم مشاركة في الامتحانات بالنسبة لدارسي حلقة التكميل وصيغة التعليم المكثف مقدرة بـ 16 % من العدد الجملي للدارسين المسجلين.

- تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بين الجهات في ما يتعلق بنسبة المشاركة في الامتحان الوطني للتححر من الامية، تراوحت بين نسبة مشاركة أكبر من 90 % بولايات تونس وأريانة وبنزرت وزغوان ونابل وباجة والكاف وتطاوين، ونسبة مشاركة دون 80 % بولايات القيروان وقفصة ومدنين.

- تم تسجيل نسب نجاح متفاوتة بين الجهات في ما يتعلق بالامتحان الوطني للتححر من الامية، تراوحت بين نسبة نجاح أكبر من 95 % بولايات زغوان وبنزرت والكاف وسليانة وقفصة وقبلي وقابس وتطاوين، ونسبة نجاح أدنى من 90 % بولايات أريانة ومنوبة وبن عروس ونابل وباجة وجندوبة والقيروان والقصرين وسوسة والمهدية وصفاقس وتوزر ومدنين.

هذه العوامل أثرت على نسبة الإنجاز المسجلة سنة 2019 مقارنة بالتقديرات.

المؤشر 3-2 : عدد المتحررين من الامية من الإناث :

- تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 91 % بالنسبة لسنة 2019 (تطور نسبة الإنجاز مقارنة بسنة 2018 التي كانت مساوية لـ 78,8 %).

المؤشر 3-3 : عدد المتحررين من الامية بالمناطق الريفية :

- تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 76,3 % بالنسبة لسنة 2019 (تطور نسبة الإنجاز مقارنة بسنة 2018 التي كانت مساوية لـ 71,6 %)

متابعة إنجاز مؤشرات قياس الأداء حسب الجهات لسنة 2019 :

الولاية/مؤشر قياس الأداء	عدد 1 : عدد المتحررين من الأمية	عدد 2 : عدد المتحررين من الأمية من الإناث	عدد 3 : عدد المتحررين من الأمية بالمناطق الريفية
تونس	252	235	00
أريانة	244	224	00
منوبة	378	242	42
بن عروس	168	120	00
بنزرت	313	231	137
زغوان	348	240	132
نابل	296	240	18
باجة	167	66	20
جندوبة	271	237	135
الكاف	144	87	14
سليانة	422	397	243
القيروان	594	493	297
القصرين	1087	844	332
سيدي بوزيد	528	333	212
سوسة	114	57	15
المنستير	110	104	00
المهدية	108	95	46
صفاقس	146	130	12
قابس	352	326	80
مدنين	115	90	77
تطاوين	62	54	23
قفصة	343	240	159
توزر	443	322	36
قبلي	133	133	00
المجموع	7138	5540	2030

وفي ما يلي جدول تلخيصي لمؤشرات قياس الأداء :

السنة الدراسية - 2018 2019	عدد الدارسين المرسمين بحلقة التكميل وصيغة المكثف	عدد الدارسين المشاركين في الامتحان	نسبة المشاركين	عدد الناجحين	نسبة النجاح	تقديرات سنة 2019	نسبة إنجاز التقديرات
المجموع	9547	8006	% 83,9	7138	% 89,2	8700	% 82
الإناث	7408	6212	% 83,9	5540	% 89,2	6090	% 91
المناطق الريفية	-	-	-	2030	-	2660	% 76,3

جدول : متابعة نسب نجاح المشاركين في الامتحانات

عدد 1 : عدد المتحررين من الأمية			الولاية/مؤشر قياس الأداء
عدد الناجحين	نسبة المشاركة %	نسبة النجاح %	
252	91	91	تونس
244	90	76,5	أريانة
378	86,6	84,4	منوبة
168	87,6	91,8	بن عروس
313	95,3	96,3	بنزرت
348	100	99,7	زغوان
296	91	82,5	نابل
167	91,7	89,3	باجة
271	87	85,8	جندوبة
144	91,3	98	الكاف
422	82,5	100	سليانة
594	74,5	86,7	القيروان
1087	87,5	87,3	القصرين
528	89,3	92,6	سيدي بوزيد
114	87,5	85,7	سوسة
110	82,8	91,7	المنستير
108	81,9	82,4	المهدية
146	83,2	75,6	صفاقس
352	89,7	98,3	قابس
115	42,4	71,9	مدنين
62	91,2	100	تطاوين

94	77,8	343	قفصة
85,4	80,5	443	توزر
100	81	133	قبلي
89,2	83,9	7138	المجموع

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

- الهدف 1: النهوض بالأسر الفقيرة ومحدودة الدخل وتحقيق التنمية الإجتماعية

- الإشكاليات والنقائص:

- أخطاء تتعلق بإقصاء فئات بحاجة إلى الانتفاع بخدمات البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل وشمول فئات أخرى تحسن وضعها الاجتماعي وبخاصة للتحيين حتى يتم تعويضها بالمستحقين
- صعوبات مرتبطة بطول آجال انجاز التقاطعات مع منظومة الضمان الاجتماعي والأداءات...
- ضعف التغطية بالأخصائين الاجتماعيين.
- ضعف المرافقة والتكوين والمتابعة للأخصائين الاجتماعيين الميدانيين.

- التدابير والأنشطة :

يمثل استكمال انجاز العدد الهام من البحوث الميدانية المتبقية خلال سنة 2020 وفقا للتقديرات (حوالي 300.000 بحث) من قبل الاخصائين الاجتماعيين وltامام وضع الأنظمة المعلوماتية الخمسة الإضافية الخاصة ببرنامج الأمان الاجتماعي(التقاطعات والتنقيط وأخذ القرار والاعتراض ونفاذ المواطن وصرف المنح المنافع المالية) وتطبيق الإجراءات الجديدة لتحديد المنتفعين بمنافع البرنامج أهم العمليات المبرمجة لسنة 2020، لذا، فإنه يتعين اتخاذ التدابير وانجاز الأنشطة التالية:

- ✓ اقتراح رصد الاعتمادات الضرورية لإنجاز المؤشر الخاص بسنة 2020 والمقدرة بحوالي 1 م.د خاصة أنه لا يتوفر منذ 31 ماي 2019 ، اي دعم للبرنامج عن طريق التعاون الدولي.
- ✓ الإسراع بالتعهد في الإبان بصيانة السيارات الإدارية وتوفير كميات المحروقات الضرورية إضافة إلى حسن توظيف والتصرف في أسطول السيارات على المستوى الجهوي والعمل على تعزيز في أحسن الظروف،
- ✓ دعم الوحدات المحلية بالعدد الكافي من سلك الأخصائين الاجتماعيين لضمان مواصلة استكمال إنجاز البحوث الاجتماعية المطلوبة وحسن التصرف في المنظومة المعلوماتية والتعهد بجميع الوظائف الموكولة لهم خاصة أنه سيتم بداية من السداسي الثاني لسنة 2020، الشروع في استغلال الأنظمة المعلوماتية الخمسة الإضافية المذكورة أعلاه

- ✓ ضرورة القيام ، بالصيانة المستمرة للحواسيب واللوحات اللمسية التي تم وضعها على ذمة الوحدات المحلية وكذلك تحصين مقرات الوحدات المحلية للتقليل ضد محاولات خلعها وسرقة المعدات واتلافها.
- ✓ المتابعة المستمرة من قبل المسؤولين المركزيين والجهويين والمحليين لتطور نسق إنجاز مؤشر البحوث وحل الإشكاليات وتذليل الصعوبات المعترضة في إبانها.
- ✓ المرافقة المهنية للأخصائيين الاجتماعيين من خلال تنظيم لقاءات جهوية ودورات تكوينية بصفة دورية ومتواصلة.
- ✓ تجدر الإشارة الى ان النتائج المرضية التي بلغها البرنامج وأهمية اسنكمال يقية مكوناته، مكنت الاتحاد الأوروبي من قبول دعمه لوجستيا وفنيا في افق 2021 إضافة إلى ادراجه من قبل البنك الدولي ضمن مشروع استثماري تشرف على قيادته وزارة تكنولوجيايات الاتصال يتعلق بالتحول الرقمي الموجه للمواطن .

- الهدف 2: التأهيل والإدماج لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة

- الإشكاليات والنقائص:

- ضعف المنحة المالية المسندة للأشخاص ذوي الإعاقة عند بعث مورد رزق
- عدم قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على مرافقة باعثي موارد الرزق من الأشخاص ذوي الإعاقة والقيام بدراسة جدوى المشاريع بصفة علمية اقتصادية
- قلة الموارد البشرية العاملة بالقطاع وتشعب الملفات

- الهدف 3: الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة

- الإشكاليات والنقائص:

- ضعف الإمكانيات اللوجستية الموضوعية على ذمة البرنامج وخاصة وسائل النقل الخفيفة والحافلات على المستويين المركزي والجهوي ومراكز الرعاية الاجتماعية لمزيد الإحاطة والعناية بالفئات المستهدفة.

- التدابير والأنشطة

- انتداب الأخصائيين إجتماعيين للترفيه من نسبة التغطية بهذا السلك.
- وضع برنامج تكوين مستمر استهدافي لفائدة الإخصائيين الاجتماعيين.
- تطعيم الإدارة بإطارات مختصة في مجالات عدة (حراسة، نظافة، معيني حياة، أخصائيين إجتماعيين، أخصائيين نفسانيين، مربين مختصين...).
- برمجة دورات تدريبية لفائدة المكلفين ببرنامج بعث موارد رزق للأشخاص ذوي الإعاقة في كيفية إعداد دراسة الجدوى
- الترفيه في الميزانية المخصصة للبرنامج

- التنسيق مع وزارة التكوين المهني والتشغيل قصد المساهمة في مرافقة وتأطير طالبي تمويل مشاريع
- توجيه التمويل للمشاريع في القطاعات المستحدثة.

- الهدف 4 : : المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية

- الإشكاليات والنقائص:

أ - إشكالية مقارنة الأمية في تونس :

تعتمد مقارنة محو الأمية في تونس على قطاع وحيد (وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال المركز الوطني لتعليم الكبار) وهي مقارنة لا تستجيب بالمرّة إلى تحديات وضع الأمية, على الأميين وعلى التنمية وعلى المجتمع.

فالأمية هي شأن وطني مجتمعي تتطلب التزام وإرادة من كل القطاعات العمومية والخاصة والمنظمات وجمعيات المجتمع المدني لمجابهة هذه الظاهرة والمشاركة في تحرير التونسيين من الأمية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ونتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 تؤكد هذا المستوى :

- فالعدد الجملي للأميين سنة 2014 يبلغ 1 مليون و 718 ألف أمي (18,8 % نسبة عامة للأمية) منهم ما يقارب 960 ألف أمي دون 60 سنة بنسبة أمية مساوية لـ 12,2 % ضمن هذه الفئة العمرية (121 ألف أمي بين 10 و 29 سنة و 838 ألف أمي بين 30 و 59 سنة) من ضمنهم قرابة 330 ألف أمي مشتغل بالقطاعات العمومية والخاصة.

- والعدد الجملي للمنقطعين عن التعليم الأساسي سنويا يناهز 100 ألف منقطع سيغذي جزءا منهم الأميين بسبب عامل الارتداد إلى الأمية.

ب - إشكالية برامج محو الأمية المعتمدة حاليا :

تعتمد برامج محو الأمية وتعليم الكبار حاليا على محو الأمية الأبجدية وبعض الحصص المتعلقة بالثقافة العامة بصفة أساسية (الصحة العائلية - - حقوق الإنسان - حقوق المرأة - حقوق الطفل - المواطنة - التربية البيئية - الاقتصاد العائلي - الحقوق الانتخابية - الثقافة البيئية - الثقافة الرقمية) إضافة إلى برنامج المهارات الحرفية ببعض المراكز النموذجية والمراكز متعددة المهارات.

ويتم إنجاز هذه البرامج في ظل غياب ترابط في مستوى التشريعات والمعابر بين قطاع محو الأمية وتعليم الكبار من جهة وقطاع التعليم وقطاع التكوين المهني وقطاع التنمية الجهوية والمحلية من جهة أخرى. وهو ما لا يلبي حاجات وانتظارات الأميين (حاجات قرائية وتدريبية مهارية ومهنية وحاجات لبعث مشاريع صغرى مدرة للدخل) وحاجات المنقطعين مبكرا عن التعليم الأساسي المهديين بالارتداد إلى

الأمية (الحاجة إلى الاندماج مجددا بقطاع التعليم أو الاندماج بقطاع التكوين المهني) وحاجات القطاعات الاقتصادية العمومية والخاصة (حاجات قرائية وتأهيلية مهنية بالنسبة للأمينين المشتغلين) .

ت - إشكالية تحسين الأداء للبرنامج في وضعه الحالي :

رغم تطور المؤشر عدد 1 و 2 و 3 خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018, فإن هاجس عدم مشاركة جزء من الدارسين في امتحان شهادة التربية الاجتماعية (16 % نسبة عدم مشاركة) يتطلب بذل جهود إضافية لتقليص نسبة عدم المشاركة بست نقاط خلال سنة 2020 على الأقل, وهو ما سيعمل عليه المركز الوطني لتعليم الكبار خلال العام الدراسي 2019 - 2020 .

- التدابير والأنشطة

- دعم الموارد البشرية واللوجستية للبرنامج :

• ضرورة تعزيز الموارد البشرية بالمركز الوطني لتعليم الكبار مركزيا وجهويا لتغطية حاجياته من الموارد البشرية طبقا لهيكلية المركز الصادرة ضمن الأمر الحكومي عدد 876 لسنة 2019 المؤرخ في 15 أوت 2019 المتعلق بإحداث المركز الوطني لتعليم الكبار وضبط مشمولاته وتنظيمه.

• تعزيز أسطول سيارات المركز الوطني لتعليم الكبار مركزيا وجهويا عبر التغيير التدريجي للسيارات الإدارية التي تم اقتناء أغلبها سنتي 2000 و 2001.

برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

رئيس البرنامج: السيد سمير المسلماني

المدير العام للتخطيط و المتابعة في مجال الهجرة

تم تعيينه بمقتضى مقرر السيد وزير الشؤون الاجتماعية

عدد 735 المؤرخ في 7 جوان 2019

1- التقديم العام للبرنامج :

عملت وزارة الشؤون الاجتماعية على إرساء برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج الذي يتضمن أهدافا تتلاقى مع أهداف مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2016-2020، وكذلك مع المشروع المقترح للاستراتيجية الوطنية للهجرة حيث تم تحديد خمسة أهداف تتمثل في:

- ✓ تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ✓ ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- ✓ تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الاجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والجهوي والوطني ،
- ✓ النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة،
- ✓ حماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء.

1-1: أهداف برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج :

الأهداف	الهدف 1 : تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية	الهدف2: ربط الصلة بالجالية التونسية بالخارج

2-1: الأولويات الخاصة بالبرنامج:

تعمل وزارة الشؤون الإجتماعية على النهوض بسياسات الهجرة تصورا وتنفيذا وذلك بإرساء مخطط استراتيجي يهدف بالأساس إلى توحيد الرؤى وترشيد الموارد ودعم التنسيق بين مختلف الهياكل المتدخلة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج مع الإستفادة من الفرص المتاحة في هذا المجال بغاية تحقيق الاولويات التالية :

1-2-1: تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية من خلال: دعم مساهمة التونسيين المقيمين

بالخارج في مجهودات التنمية على المستوى الوطني سواء عبر الاستثمار المباشر في مشاريع داخل الوطن او عبر الرفع من نسق التحويلات المالية والتي تساهم في دعم مخزونات الدولة من العملة الصعبة كما تساهم في تنشيط و تطوير الحركة الاقتصادية ،

2-2-2: ربط الصلة بالجالية التونسية بالخارج من خلال: العمل على توسيع شبكة الهياكل المتدخلة

على مستوى دول الإقامة (الملحقين ألاجتماعيين المراكز الثقافية و الاجتماعية) وتطوير و تنويع أنشطتها بالإضافة إلى الإحاطة بأسر المهاجرين داخل الوطن.

2 - تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

1-4 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج :

- ✓ تفعيل دور شبكة الملحقين الاجتماعيين ومديري المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج في مزيد تشريك التونسيين المقيمين بالخارج كأفراد ومكونات مجتمع مدني في صياغة استراتيجية الاحاطة بالجالية التونسية بالخارج و مزيد الاصغاء لمشاكلهم وتطلعاتهم.
- ✓ توسيع شبكة المراكز الثقافية والاجتماعية "دار التونسي" من خلال افتتاح أول مركز على ملك ديوان التونسيين بالخارج بطولون (جنوب فرنسا) في جوان 2017 و فضاء دار التونسي بجنيف - سويسرا خلال شهر جوان 2018 و تمثل هذه المراكز نقطة التقاء لكافة شرائح الجالية التونسية بما يمكن من ربط الصلة بينها و بين الوطن كما يتولى المركز تقديم عديد الانشطة الثقافية للجالية التونسية المقيمة بالخارج على غرار تعليم اللغة العربية و تنظيم التظاهرات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية والترفيهية.
- ✓ توقيع اتفاقيات شراكة بين ديوان التونسيين بالخارج و بعض المؤسسات المالية على غرار التجاري بنك و بنك الإسكان و التي تهدف بالخصوص إلى تقريب الخدمات البنكية ذات الجودة العالية من المواطن التونسي المقيم بالخارج وتقليل تكلفة التحويلات المالية وتشجيع الجالية التونسية بالخارج على الاستثمار في وطنهم وذلك من خلال تمكينهم من العديد من الامتيازات

- ✓ توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة الشؤون الدينية وديوان التونسيين بالخارج يتم بمقتضاها إرسال أئمة ووعاظ لتقديم مسامرات ومحاضرات دينية للجالية التونسية المقيمة بالخارج خصوصا خلال شهر رمضان المعظم.
- ✓ تجديد الأنشطة الموجهة لفائدة الجالية التونسية بالخارج والعمل على إثرائها واستهداف فئات عديدة من أبناء الجالية (أطفال وطلبة و مسنين و كفاءات ورجال أعمال و أمهات ..) مع العمل على تطوير نشاط المراكز الاجتماعية والثقافية ودعمها ماديا وبشريا.
- ✓ تبعا لصدور القانون عدد 68 لسنة 2016 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بإحداث مجلس وطني للتونسيين المقيمين بالخارج تم بمقتضى الأمر الحكومي عدد 884 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 إحداث لجنة لفرز الترشيحات والإعلان عن قائمة الجمعيات الممثلة في المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج. كما تم إصدار قرار عن وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 04 مارس 2019 يتعلق بإحداث لجنة تكلف بفرز ترشيحات الجمعيات الراغبة في الترشح لعضوية الجلسة العامة للمجلس الوطني المشار إليه إضافة إلى إصدار أمر حكومي عدد 820 لسنة 2019 مؤرخ في 10 سبتمبر 2019 يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي لهذا الهيكل.

2.2: أهم الانجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج والبرامج الفرعية وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج.

الهدف 1 : تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية			
مؤشر قيس الأداء	الأنشطة المنجزة 2019	الملاحظات	الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف
حجم الاستثمارات والتحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن	* ندوات جهوية للتنمية (12) * ندوة حول الإستثمار (جوان 2019) * ندوة الجمعيات الإقتصادية بأوروبا		- العمل على تطوير الجهود والتنسيق مع كل الأطراف المتدخلة قصد تبسيط الإجراءات المتعلقة ببعث المشاريع. - العمل على التخفيض في كلفة التحويلات المالية.

الهدف 2 : ربط الصلة بالجالية التونسية بالخارج			
مؤشر قيس الأداء	الأنشطة المنجزة 2019	الملاحظات	الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف
عدد التظاهرات الموجهة	- تم إرساء فضاء حوار (منصة تفاعلية) بين الملحقين الاجتماعيين والمشرفين على	- يبقى عدم تعويض عدد كبير من الملحقين	- العمل على إرساء وتركيز فضاءات حوار مع الأجيال الجديدة للهجرة من

<p>الاجتماعيين ومديري المراكز الاجتماعية والثقافية الذين انتهت مهامهم خلال سنتي 2018 و2019 من أهم العوائق التي حالت دون تحقيق عديد البرامج والأهداف.</p>	<p>دار التونسي والإدارات المركزية بالديوان والمندوبيات الجهوية تم افتتاحه رسميا بمناسبة الاحتفال بثلاثينية هذه المؤسسة. ويتم العمل على إحداث منصة تفاعلية مع مختلف مكونات الجالية في أقرب الآجال وذلك قصد متابعة مشاغلها و مقترحاتها.</p> <p>- سيتم تباعا تطوير منظومة دار التونسي نوعيا وكليا حسب ما تسمح به الاعتمادات المادية المرصودة للعرض ضمن ميزانية 2020.</p>	<p>خلال تركيز استراتيجية اتصالية للعرض.</p> <p>- تركيز منصة تتضمن منظومة معلوماتية متكاملة حول كل ما يمكن ان يتصل بمشاغل الجالية بالخارج.</p> <p>- تطوير منظومة دار التونسي بإحداثات جديدة حسب الإمكانيات المتاحة</p>	<p>للتونسيين بالخارج</p>
<p>بقاء العديد من دور التونسي بدون مشرفين (فيانا- بروكسال- نيم- سترازبورغ - بوردو- نيس- تولوز - همبورغ- بون) حال دون تحقيق الأهداف المسطرة كما وكيفا</p>	<p>- تم تأمين الاحتفالات الضرورية الخاصة بالأعياد الوطنية والدينية خصوصا خال شهر رمضان.</p> <p>- تنظيم 26 تظاهرة بين اقتصادية واجتماعية وثقافية .</p> <p>- الشروع في وضع تصورات جديدة على أنشطة دار التونسي في اتجاه مزيد إدماج واستقطاب الجيلين الثالث والرابع من الجالية.</p>	<p>- تنظيم الاحتفالات بالأعياد الوطنية والدينية بدار التونسي.</p> <p>- تكثيف الأنشطة التربوية والثقافية والرياضية.</p> <p>- تنظيم المعارض للتعريف بالمخزون الثقافي والتراث التونسي.</p>	<p>عدد الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي المركز الثقافي والاجتماعي</p>

3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 :

1-3: تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 8 :

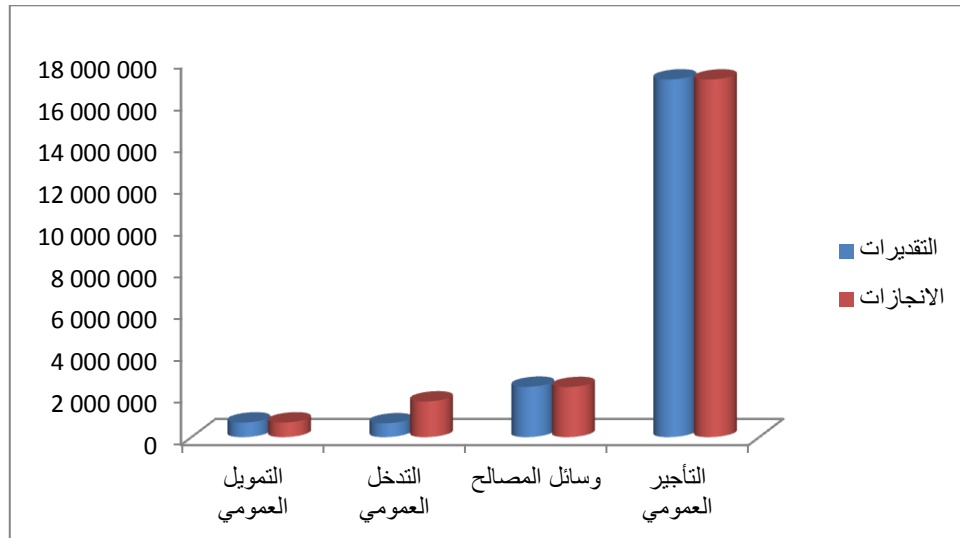
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (ا ع دفع)

الوحدة: أ- د

الانجازات مقارنة بالتقديرات		انجازات 2019 (2)	ق.م التكميلي (1)	تقديرات 2019 ق.م الأصلي	بيان البرنامج
نسبة الانجاز (%) (2)/(1)	المبلغ (1)-(2)				
105.11%	-1.031.081	21.212.051	20.180.970	20.180.970	نفقات التصرف
99.98%	2.874	17.108.596	17.111.470	17.111.470	التأجير العمومي
99.50%	12.045	2.397.455	2.409.500	2.409.500	وسائل المصالح
258.48%	-1.046.000	1.706.000	660.000	660.000	التدخل العمومي
100%	0	700.000	700.000	700.000	نفقات التنمية
100%	0	700.000	700.000	700.000	تمويل عمومي
104.94%	-1.031.081	21.912.051	20.880.970	20.880.970	مجموع البرنامج

رسم بياني عدد 19 :

مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج لسنة 2019
التوزيع حسب طبيعة النفقة (ا ع الدفع)



3-2- تقديم نتائج القدرة على الأداء و تحليلها :

- الهدف 1 : تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية

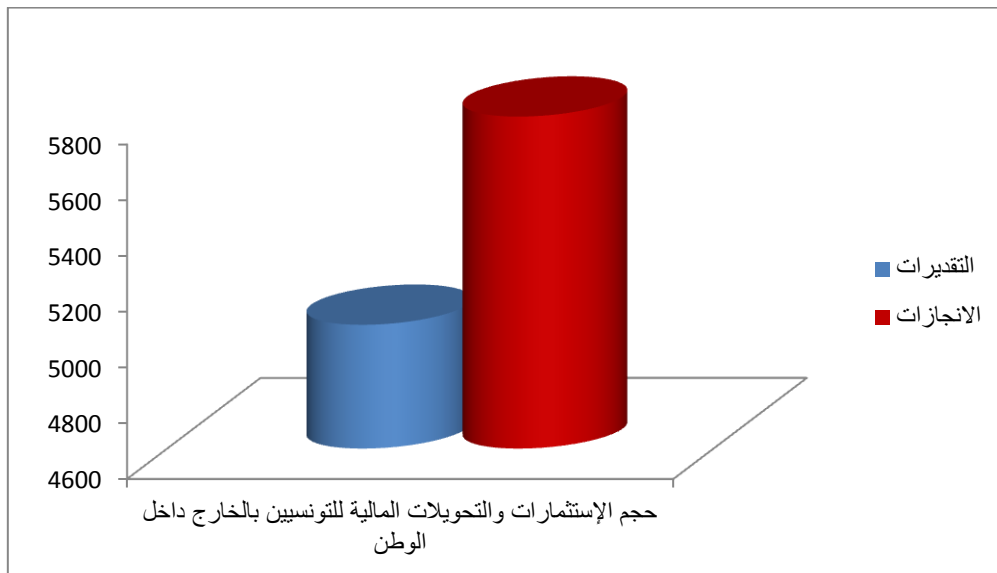
- تقديم الهدف 1 : يتمثل هذا الهدف في رصد حجم الإستثمار المباشر للتونسيين بالخارج والمبالغ المالية من العملة الصعبة المحولة إلى تونس

مرجع الهدف : تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	انجازات 2018	تقديرات 2019	انجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019	
		أ	ب	ج	د/أ %	د-ج - أ	م/ب %	م-ج - ب
حجم الإستثمارات والتحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن	مليون دينار	4957.5	5044	5791	833.5	%16.81	747	%14.8

رسم بياني 20 : مقارنة بين تقديرات ولنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف :

تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية



- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

- الهدف 1 : تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية

- المؤشر 1 : حجم الإستثمارات والتحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر ب 109% بالنسبة لسنة 2019 و يعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها:

✓ الإستقرار في حجم التحويلات.

✓ الحوافز المالية والجبائية الجديدة لفائدة الجالية.

✓ عودة منسوب الثقة في مناخ الأعمال في تونس.

✓ التحسن الملموس في الأوضاع الأمنية.

- غير أنه تجدر الإشارة إلى أن النسب المرتفعة من التطور الذي تم تسجيلها في حجم الإستثمارات والتحويلات المالية لسنتي 2018 و 2019 وقع احتسابها بالدينار التونسي الذي تراجعت قيمته خلال تلك الفترة مقارنة بالأورو و الدولار. وباعتبار أن التحويلات المالية من الخارج تتم عادة بالعملة الأجنبية فإن نسبة التطور هي في الواقع أقل من التي تم تضمينها والتي تجاوزت 100%.

- كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى مختلف أنواع المساهمات مثلما يبينه الجدول التالي:

نسبة / القيمة (م د)	نوعية المساهمات
76.851	الاستثمارات المباشرة
5791	التحويلات المالية
	التحويلات العينية
5867.851	القيمة الاجمالية

- الهدف 2 : ربط الصلة بالجالية التونسية بالخارج

- تقديم الهدف 2 : يتجسم هذا الهدف من خلال :

- التظاهرات المتمثلة في ندوات وملتقيات وورشات عمل يقع تنظيمها من طرف ديوان التونسيين بالخارج بالتنسيق مع المصالح الخصوصية للهجرة بوزرة الشؤون الاجتماعية.

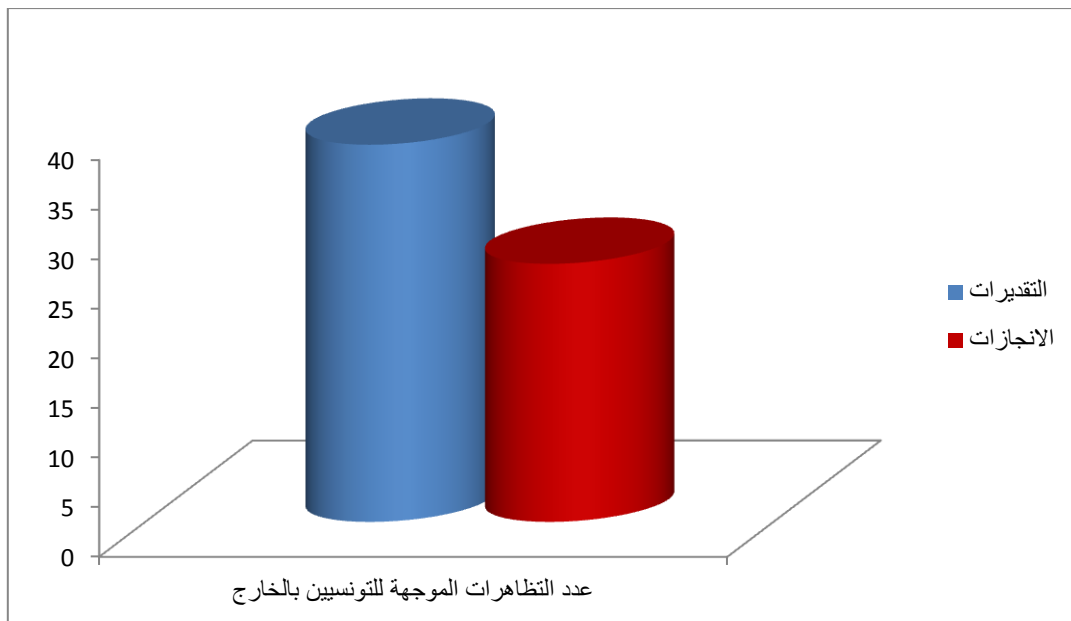
- عدد الوافدين من التونسيين بالخارج على المراكز الاجتماعية والثقافية و مدى قدرة هذه المراكز على استقبال مختلف شرائح ومكونات الجالية.

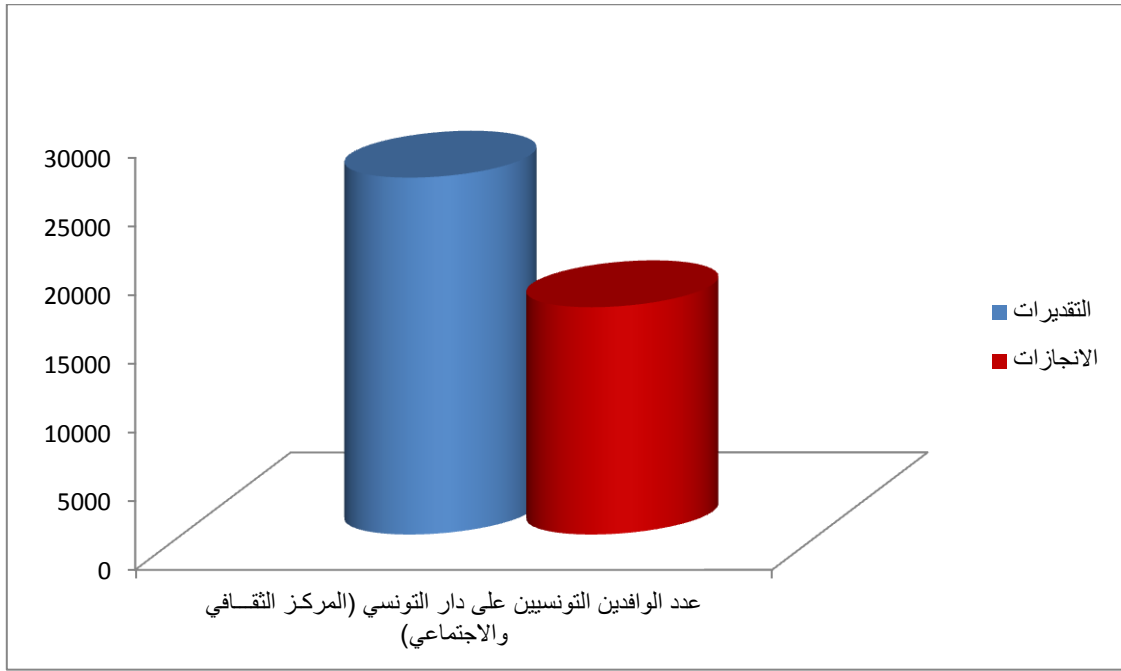
مرجع الهدف : تعزيز روابط المهاجرين بالوطن.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	انجازات 2018	تقديرات 2019	انجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		مقارنة بين انجازات 2019 و تقديرات 2019	
		أ	ب	ج	د=ج - أ	د/أ %	م=ج - ب	م/ب %
عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج	ملتقى أو ندوة	41	38	26	-15	-36.58%	-12	-31.57%
عدد الوافدين التونسيين على دار التونسي (المركز الثقافي والاجتماعي)	زائر	18037	26000	16560	-1477	-8.18%	-9440	-36.3%

رسم بياني 21 : مقارنة بين تقديرات و إنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف :

ربط الصلة بالجالية التونسية بالخارج





- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

- الهدف 2 : ربط الصلة بالجالية التونسية بالخارج

- المؤشر 1 : عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر ب 65 % بالنسبة لسنة 2019 و يعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها :

✓ الإعتمادات المرصودة للأنشطة الاجتماعية والثقافية بالخارج تبقى غير كافية لتحقيق الأهداف المرجوة (إشكاليات المالية العمومية).

✓ عدم تعويض الملحقين الاجتماعيين المشرفين على العديد من المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج السالفة الذكر والذين انتهت مهامهم مما قلص من نسق الأنشطة.

- وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنه وإلى غاية 01 ديسمبر 2019 يزاول 23 ملحقا اجتماعيا فقط (من جملة 55 خطة مفتوحة) مهامهم بالبعثات الدبلوماسية والفصلية ببلد الإعتماد وذلك على النحو التالي:

عدد الملحقين	عدد أفراد الجالية	البلد
09	824.020	فرنسا
05	217.132	إيطاليا
01	20.042	سويسرا
01	103.149	ألمانيا
01	5.258	المغرب
02	6.411	الجزائر
02	13.150	السعودية
01	3.500	مصر
01	28.500	كندا
23	1220.865	المجموع

- بخصوص المراكز الاجتماعية والثقافية الناشطة في نفس التاريخ بلغ عددها 06 مراكز (من جملة 11 مركز متواجد) تتوزع على النحو التالي:

عدد المراكز الاجتماعية والثقافية	البلد
01	أوبارفيلي (فرنسا)
01	قرونوبل (فرنسا)
01	نيس (فرنسا)
01	جنيف (سويسرا)
01	روما (إيطاليا)
01	مونتريال (كندا)
06	المجموع

- يبرز هذين الجدولين النقص الواضح في عدد المشرفين على التأطير الاجتماعي بالخارج خلال سنتي 2018 و 2019 وهو ما أدى إلى تقلص الأنشطة والتظاهرات وكذلك عدد الوافدين على المراكز الاجتماعية والثقافية من ضمن أفراد الجالية. كما لم يتسنى من ناحية أخرى الشروع في الإصلاحات الضرورية والتصورات الجديدة لتطوير أنشطة المراكز الاجتماعية والثقافية للسبب الأنف الذكر وكذلك لضعف الميزانية المخصصة للغرض.

- كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة للتظاهرات المنظمة بالخارج مثلما يبينه الجدول التالي :

نوعية التظاهرات				عدد التظاهرات المنظمة سنة 2019	دولة الإقامة
أخرى	اقتصادية	اجتماعية	ثقافية		
02	02	03	03	10	فرنسا
01	01	02	02	6	إيطاليا
-	01	02	01	4	ألمانيا
01	02	02	01	6	بلدان أخرى
04	06	08	08	26	العدد الجملي للتظاهرات

- الهدف 2 : ربط الصلة بالجالية التونسية بالخارج

- المؤشر 2 : عدد الوافدين التونسيين على دار التونسي (المركز الثقافي والاجتماعي)

- تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 78 % بالنسبة لسنة 2019، و يعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها:

- ✓ تراجع نسق الأنشطة بالعديد من المراكز الاجتماعية والثقافية "دور التونسي" جزئيا أو كليا خلال سنتي 2018 و 2019 بسبب انتهاء فترة اعتماد المشرفين عليها وعدم تعويضهم.
- ✓ عدم التنشيط الفعلي لمراكز دار التونسي بطولون وتولوز.
- ✓ ضعف نشاط مركز مرسيليا بسبب عدم وجود ملحق اجتماعي متفرغ لإدارته.
- ✓ تخلف بعض المراكز عن تقديم تقارير نشاطهم الدورية بصفة منتظمة.
- ✓ تخلف بعض المراكز عن ذكر عدد المشاركين في بعض تقارير النشاط.
- ✓ عدم وضع تصورات جديدة لتطوير أنشطة المراكز الاجتماعية والثقافية عبر إحداث نوادي جديدة تستجيب لتطلعات مختلف الشرائح وخصوصا الجيلين الثالث والرابع.
- ✓ عدم مراجعة منهجية برنامج تعليم اللغة العربية.

كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر بمختلف المراكز الاجتماعية والثقافية في علاقة بعدد

الوافدين مثلما يبينه الجدول التالي :

كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر كما يبينه الجدول التالي :

النسبة مقارنة بالعدد الجملي للوافدين على دور التونسي لسنة 2019	عدد الوافدين	المركز الاجتماعي و الثقافي
33.22 %	5502	أورفيلي
24.55 %	4067	قرونويل
0.44 %	72	مرسيليا
32 %	5305	روما
5.8 %	962	مونتريل
3.94 %	652	جنيف
100 %	16560	النسبة الإجمالية

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

الإشكاليات والنقائص:

- تأخر المصادقة من طرف الحكومة على مشروع الاستراتيجية الوطنية للهجرة الذي تم الانتهاء من صياغته بصفة تشاركية منذ سنة 2017 مما يضيف نوع من الضبابية على طبيعة التوجهات العامة لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج وكذلك الأهداف المطلوب تحقيقها.

- عدم تطوير و تنويع الأنشطة الموجهة للتونسيين بالخارج واقتصرها على برامج محددة لا تستهوي كل الفئات وخاصة الجيلين الثالث والرابع بما يتطلب مزيد البحث والتجديد.

- ضعف الموارد البشرية والمادية و نقص التأطير على مستوى الإطارات الإجتماعية بالخارج وهي عوامل تمثل عائقا أمام تحقيق الأهداف المرسومة.

التدابير والأنشطة المقترحة:

- تدعيم ميزانية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج وخاصة ميزانية ديوان التونسيين بالخارج لتغطية العجز المسجل بعنوان سنوات 2017 و 2018.

- دعم العنصر البشري لديوان التونسيين بالخارج على المستوى المركزي وعلى مستوى التأطير بالمراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج.
- إبرام عقود أهداف تراعي خصوصية بلد الاعتماد عند تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها مع وضع الإمكانيات المادية والبشرية المناسبة على ذمة الملحقين الاجتماعيين ومديري المراكز الاجتماعية والثقافية.
- اعتماد منهجية تشاركية في صياغة البرامج الموجهة للجالية وخصوصا الجيلين الثالث والرابع تضم مختلف شرائح المجتمع المدني والكفاءات والجمعيات التونسية الناشطة ببلد الاعتماد.
- خلق ديناميكية جديدة في نشاط المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج بما يمكن من تحقيق الأهداف المعلنة.
- وضع خطة اتصالية متكاملة موجهة لكل فئات الجالية التونسية بالخارج تعتمد بالأساس على وسائل الاتصال الحديثة والعالم الافتراضي.
- التوجه نحو التدخلات الاجتماعية والثقافية وغيرها التي لا تتطلب وجوبا انعكاسا ماليا مع ضرورة تشريك مختلف مكونات المجتمع المدني الناشطة بالخارج.

برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج : السيد محمد المنصوري

المدير العام للمصالح المشتركة

طبقا للأمر الحكومي عدد 911 لسنة 2019 المؤرخ في 16 أكتوبر 2019.

2- التقديم العام للبرنامج :

يعتبر برنامج القيادة والمساندة برنامج دعم لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة وهي "الشغل والعلاقات المهنية" و"النهوض الاجتماعي" و"الضمان الاجتماعي" و"الهجرة والتونسيين بالخارج" وهو يهدف لتقديم الخدمات الضرورية لمختلف هذه البرامج والتي تتمحور بالأساس حول التصرف في الموارد البشرية و المالية للوزارة بالإضافة إلى توفير وسائل العمل المادية والتقنية.

كما يعمل البرنامج على دعم المجهودات الرامية إلى تحسين مستوى العمل الإداري من خلال تعصير الخدمات الإدارية باعتماد التكنولوجيات الحديثة و إرساء مزيد من النجاعة والشفافية خاصة عبر تدعيم الخدمات المقدمة للمواطن على الخط.

في هذا الإطار يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى :

- ✓ تطوير منظومة الإشراف على الهياكل والمؤسسات التابعة للوزارة،
- ✓ الحرص على دعم ثقافة التجديد وامتلاك المهارات في مجال الإستشراف واليقظة الإدارية،
- ✓ توفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ البرامج،
- ✓ تطوير طرق التصرف في الموارد البشرية ودعم برامج التكوين الهادفة لتنمية القدرات المهنية،
- ✓ تحسين النظم المعلوماتية ودعم استعمال التكنولوجيات الحديثة،
- ✓ التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية والمالية والفنية المتدخلة في تنفيذ البرنامج،
- ✓ ترشيد التصرف الإداري والمالي وضمان جودة الخدمات الإدارية،
- ✓ المساعدة على تطوير منظومة للتخطيط والمتابعة والتقييم.

2-1 : هيكلة البرامج الفرعية وأهم الأهداف :

البرنامج الفرعي 2: التعليم العالي	البرنامج الفرعي 1: الإشراف والمساندة	
الهدف 1 : تحسين نوعية تكوين الطلبة	الهدف 1 : فاعلية برنامج القيادة	
	الهدف 2 : تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية	الأهداف
	الهدف 3 : ترشيد نفقات التصرف	

3-1 : الأولويات الخاصة بالبرنامج:

1-2-1: فاعلية برنامج القيادة و يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد المتاحة و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة و ترشيد النفقات.

2-2-1: تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية و يندرج هذا الهدف في إطار تطوير جودة أداء الاعوان العموميين في إطار تكريس مقومات الإصلاح الإداري وتطوير أداء الهياكل الإدارية و تطوير قدرات الموارد البشرية،

3-2-1: ترشيد نفقات التصرف و يندرج هذا الهدف ضمن الاستراتيجية الرامية لترشيد النفقات و إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة و تكريس مبادئ النجاعة و الشفافية لما لذلك من اثر مباشر على موارد الدولة ومردودية ميزانيتها.

4-2-1: ملائمة نوعية تكوين الطلبة لحاجيات سوق الشغل و يندرج هذا الهدف ضمن توجه الوزارة لتطوير التكوين بالمؤسسات الخاضعة لإشرافها و ملائمتها لمتطلبات سوق الشغل.

2 - تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

3-2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج :

✓ إصدار التنظيم الهيكلي لوزارة الشؤون الاجتماعية بمقتضى الأمر الحكومي عدد 340 لسنة 2019 مؤرخ في 21 مارس 2019 المتعلق بالتنظيم الهيكلي لوزارة الشؤون الاجتماعية.

✓ تطوير المنظومة الالكترونية "أمان اجتماعي" والتي تم إعدادها في إطار حوكمة التصرف في برامج المساعدات الاجتماعية وتحسين أدائها في على أساس احترام مبادئ العدالة الاجتماعية و الانصاف وتكافؤ الفرص إضافة إلى تطوير منظومة الحماية الاجتماعية و ترشيد النفقات العمومية وضمان شفافيته.

وتخول هذه المنظومة للمستفيدين من حاملي بطاقة العلاج المجاني (البیضاء) وبطاقة العلاج بالتعريف المنخفضة (الصفراء) التسجيل للاستفادة من خدمات برنامج الأمان الاجتماعي وخاصة في مرحلة أولى حق النفاذ إلى العلاج من خلال الحصول على البطاقات الالكترونية "بطاقة الأمان" .

✓ تعميم منظومة التصرف الالكتروني في المراسلات "علیسة" في إطار تنفيذ المخطط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية 2020" وتحديد المحور الاستراتيجي "الحكومة الإلكترونية" وذلك من خلال التخلي التدريجي عن استعمال المراسلات في شكلها الورقي لضمان التعامل الامادي بين الهياكل الإدارية في مرحلة أولى و توحيد مسارات المراسلات و الوثائق الإدارية و تقليص آجال التوصل بالملفات في مرحلة ثانية.

كما ستمكن المنظومة الجديدة الهياكل الهياكل العمومية المتعاملة بالمنظومة من المتابعة الشاملة للوثائق الصادرة والواردة عليها واعداد مسارات لمعالجة المراسلات الادارية السرية والمستعجلة وتوفير قاعدة بيانات موحدة بالنسبة لكل الاطراف التي تتعامل معها .

✓ البدء في تركيز منظومة "انجاز INJAZ" لمتابعة المشاريع العمومية بالتنسيق مع المركز الوطني للإعلامية وستمكن هذه المنظومة من توفير المعطيات الحينية المتعلقة بتنفيذ البرامج والمشاريع العمومية بما يسمح بحسن متابعتها و حوكمتها وتلافي الإشكاليات إن وجدت.

علما وأنه قد تم اتمام إجراءات استغلال خدمات المنظومة بالتنسيق بين مختلف مصالح وزارة الشؤون الاجتماعية (وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، الإدارة العامة للمصالح المشتركة، الإدارة

العامّة للاحصاء والتحليل والتخطيط الاستراتيجي) والمركز الوطني للإعلامية بتاريخ 28 فيفري 2020 وذلك من خلال إبرام عقد صفقة لاستغلالها.

4-2 أهم الانجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج:

البرنامج الفرعي 1 : الإشراف والمساندة

الهدف 1 : فاعلية برنامج القيادة

الملاحظات	الأنشطة المنجزة 2019	الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف	مؤشر قيس الأداء
	<p>- برمجة جلسات دورية لتقييم تنفيذ الميزانية مع تشريك ممثلي البرامج في إعداد جداول البرمجة السنوية للنفقات في إطار اشغال اللجان الفرعية على مستوى البرامج العملياتية وبرنامج القيادة والمساندة تحت إشراف لجنة قيادة أشغال إعداد البرمجة السنوية للنفقات والرقابة المعدلة بوزارة الشؤون الاجتماعية</p> <p>-البدء في تركيز منظومة "انجاز INJAZ" لمتابعة المشاريع العمومية بالتنسيق مع المركز الوطني للإعلامية</p> <p>-تعميم منظومة التصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة" في إطار تنفيذ المخطط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية 2020"</p> <p>- اقتناء 13 سيارة إدارية (تم توزيعها على البرامج الفنية على المستويين المركزي والجهوي)</p> <p>- لم يتم اقتناء تجهيزات إعلامية</p> <p>-التهيئات المختلفة (2019) : مرسم 550 أد / تم صرف 368.458 أد موزعة على البرامج.</p>	<p>- إعداد وتنفيذ ومتابعة الميزانية</p> <p>- تطوير التطبيقات وتركيز الشبكات الإعلامية</p> <p>- إقتناء وسائل النقل</p> <p>- إقتناء تجهيزات إعلامية</p>	<p>حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة</p>

		- تهيئات مختلفة	
--	--	-----------------	--

الهدف 2 : تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية

	<p>- مواصلة تركيز وتطوير تطبيقية اعلامية تمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية موزعين حسب الاصناف والرتب</p> <p>- تحديد الحاجيات على المستوى المركزي والجهوي طبقا للأولويات وبناء على الموارد المتاحة</p> <p>- مواصلة إنجاز مخطط ضبط مواصفات مرجعية للموارد البشرية بالوزارة</p> <p>- نسبة تنفيذ الاعتمادات المرسمة بعنوان تأجير الأعوان (01.136) مقارنة بالتقديرات</p>	<p>- مواصلة تركيز وتطوير تطبيقية اعلامية تمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية موزعين حسب الاصناف والرتب</p> <p>- تحديد الحاجيات على المستوى المركزي والجهوي طبقا للأولويات وبناء على الموارد المتاحة</p> <p>- مواصلة إنجاز مخطط ضبط مواصفات مرجعية للموارد البشرية بالوزارة</p> <p>- نسبة تنفيذ الاعتمادات المرسمة بعنوان تأجير الأعوان (01.136) مقارنة بالتقديرات</p>	<p>- مواصلة إنجاز مخطط ضبط مواصفات مرجعية للموارد البشرية بالوزارة</p> <p>- نسبة تنفيذ الاعتمادات المرسمة بعنوان تأجير الأعوان (01.136) مقارنة بالتقديرات</p>
<p>- سيتم العمل على إعداد خطة عمل لإعادة بناء التطبيقية يضم عدة أطراف متداخلة (وحدة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات +وحدة التصرف حسب الأهداف ،الشؤون الجهوية+ الإدارة العامة للمصالح المشتركة).</p> <p>- يتم تحيين جداول توزيع الأعوان حسب الأصناف والرتب والبرامج والبرامج الفرعية بصفة دورية وذلك كل سداسية وتجدر الإشارة إلى أننا سنسعى لإنجاز هذا التحيين كل شهر.</p> <p>- إعداد أنموذج لبطاقة وصف وظيفي بالتنسيق مع رئاسة الحكومة علما وأن وزارة الشؤون الاجتماعية عضو ضمن فريق عمل برئاسة الحكومة.</p> <p>- تم إعداد دورات تكوينية وعددها 07 دورات خاصة بأعوان إدارة الموارد البشرية وعددهم (26) خلال سنة 2019.</p>	<p>- إعداد بطاقات الوصف الوظيفي</p> <p>- إعداد مخطط لتوظيف اعوان الوزارة</p> <p>- برمجة دورات تكوينية</p>	<p>- مواصلة تركيز وتطوير تطبيقية اعلامية تمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية موزعين حسب الاصناف والرتب</p> <p>- تحديد الحاجيات على المستوى المركزي والجهوي طبقا للأولويات وبناء على الموارد المتاحة</p> <p>- مواصلة إنجاز مخطط ضبط مواصفات مرجعية للموارد البشرية بالوزارة</p> <p>- نسبة تنفيذ الاعتمادات المرسمة بعنوان تأجير الأعوان (01.136) مقارنة بالتقديرات</p>	<p>- مواصلة إنجاز مخطط ضبط مواصفات مرجعية للموارد البشرية بالوزارة</p> <p>- نسبة تنفيذ الاعتمادات المرسمة بعنوان تأجير الأعوان (01.136) مقارنة بالتقديرات</p>

الهدف 3 : ترشيد نفقات التصرف

الملاحظات	الأنشطة المنجزة 2019	الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف	مؤشر قيس الأداء
وجود إشكالية تتعلق بعدم ورود فواتير	- تحسيس الإدارات الجهوية بضرورة تعميم الإتفاقية	- اعداد تطبيقية اعلامية تمكن من التصرف في المعدات والبناءات	التخفيض في اعتمادات التصرف (وسائل المصالح)

إستهلاك الهاتف القار في الآجال .	المبرمة مع شركة "إتصالات تونس" بالنسبة لخدمات الهاتف القار. - تحسيس الإدارات الجهوية بضرورة الضغط على نفقات إستهلاك الهاتف .	- اعداد جرد المعدات والبناءات - تحديد الحاجيات على المستوى المركزي	مؤشر فرعي 1: التحكم في كلفة استهلاك الوقود
		- ترشيد الاستهلاك - إعداد أدلة الاجراءات	مؤشر فرعي 2 : التحكم في كلفة استهلاك الهاتف

البرنامج الفرعي 2 : التعليم العالي

الهدف 4 : ملائمة نوعية تكوين الطلبة لحاجيات سوق الشغل

مؤشر قياس الأداء	الأنشطة و المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف	الأنشطة المنجزة 2019	الملاحظات
نسبة الادمج المهني للطلبة المتخرجين من المعهد العالي للتربية المختصة	- اعلام الهياكل المشغلة في القطاع العام و الخاص والجمعياتي و مدها بقائمة في خريجي المعهد لكل سنة لتسهيل إدماجهم - العمل على فتح مجالات عمل جديدة للمربين (الإدمج المدرسي ، رعاية المسنين و غير المتكيفين اجتماعيا والتشجيع على بعث مؤسسات خاصة...) من شأنها أن تزيد من حظوظهم في الإدمج المهني - تركيز خلية متابعة خريجي المعهد العالي للتربية المختصة - مراجعة برامج و شعب التكوين بالمعهد بالتنسيق بين مصالح وزارة التعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية	بصدد الانجاز	

3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 :

1-3: تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 9 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (ا ع الدفع)

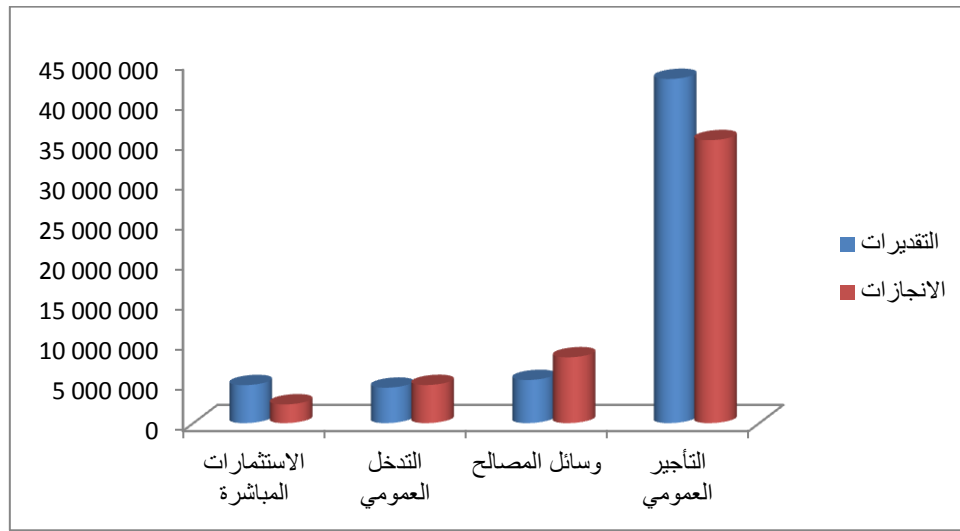
الوحدة: أ - د

الانجازات مقارنة بالتقديرات		انجازات 2019 (2)	ق.م التكميلي (1)	تقديرات 2019 ق.م الأصلي	بيان البرنامج
نسبة الانجاز (%) (2)/(1)	المبلغ (1)-(2)				
91.53%	4.461.850	48.199.905	52.661.755	44.552.755	نفقات التصرف
82.22%	7.623.811	35.252.944	42.876.755	34.767.755	التأجير العمومي
152.62%	-2.826.644	8.198.644	5.372.000	5.372.000	وسائل المصالح
107.60%	-335.317	4.748.317	4.413.000	4.413.000	التدخل العمومي
49.20%	2.405.416	2.329.584	4.735.000	4.735.000	نفقات التنمية
49.20%	2.405.416	2.329.584	4.735.000	4.735.000	الاستثمارات المباشرة
					التمويل العمومي
88.04%	6.867.266	50.529.489	57.396.755	49.287.755	مجموع البرنامج

رسم بياني عدد 22:

مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019

التوزيع حسب طبيعة النفقة (ا ع الدفع)



جدول عدد 10 :

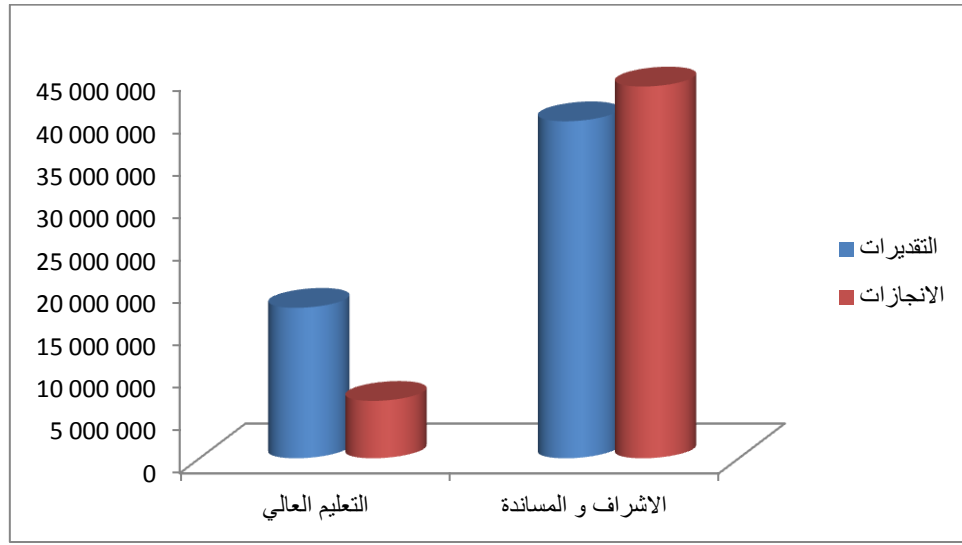
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية (ا ع الدفع)

بحساب: أ-د

الانجازات مقارنة بالتقديرات		انجازات 2019 (2)	ق.م التكميلي (1)	تقديرات 2019 ق.م الأصلي	بيان البرنامج
نسبة الانجاز(%) (2)/(1)	المبلغ (1)-(2)				
110.53%	-4.088.958	43.770.418	39.681.460	39.681.460	الإشراف والمساندة
38.15%	10.956.224	6.759.071	17.715.295	9.606.295	التعليم العالي
88.04%	6.867.266	50.529.489	57.396.755	49.287.755	مجموع البرنامج

رسم بياني عدد 23 :

مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019
التوزيع حسب البرامج الفرعية (ا ع الدفع)



3-2: تقديم نتائج القدرة على الأداء و تحليلها :

- الهدف 1 : فاعلية برنامج القيادة

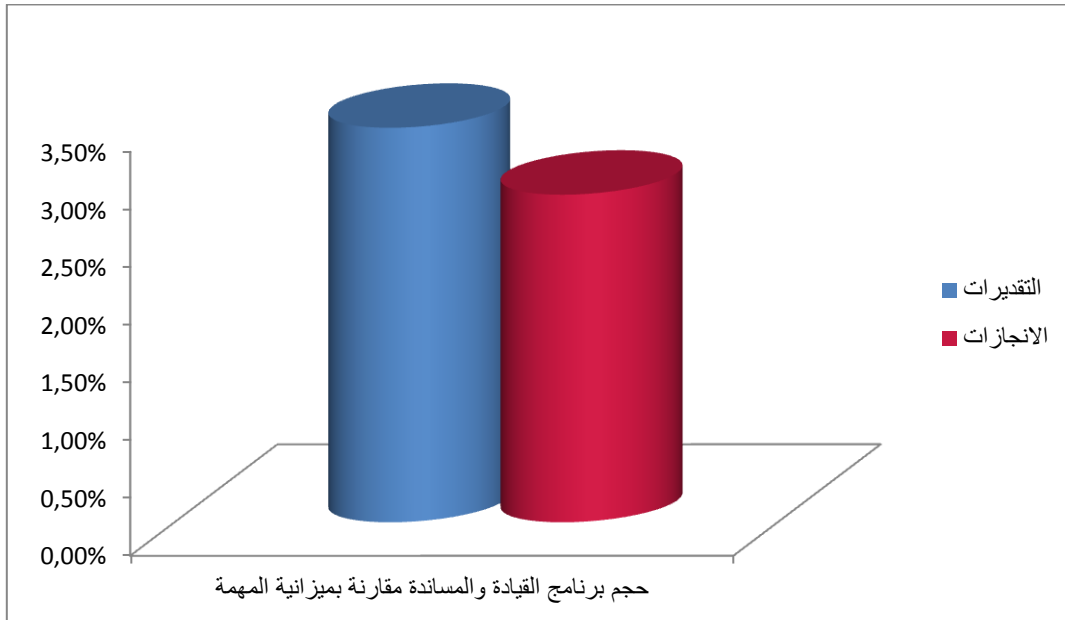
- تقديم الهدف : يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد المتاحة و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة و ترشيد النفقات

- مرجع الهدف :

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	انجازات 2018	تقديرات 2019	انجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019	
		أ	ب	ج	د=ج - أ	د / أ %	م=ج - ب	م / ب %
حجم برنامج القيادة والمساعدة مقارنة بميزانية المهمة	%	3.45	3.42	2.84	-0.61	-17.68%	-0.58	-16.95%
ميزانية البرنامج	أ.د	43.573.529	49.287.755	50.529.489	6.955.960	15.96%	1241734	2.45%
ميزانية المهمة	أ.د	1721281300	1439767000	1777076332	55.795.032	3.24%	337.309.332	23.42%

رسم بياني 24: مقارنة بين تقديرات و لجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف :

فاعلية برنامج القيادة



- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

- الهدف 1 : : فاعلية برنامج القيادة

- المؤشر 1 : حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

*تم تحقيق نسبة انجاز للمؤشر بعنوان سنة 2019 تقدر بـ 2.84% مقارنة بالتقديرات التي حددت بـ 3.42% أي بنسبة تطور تقدر بـ 17.68%- غير أنه تجدر الإشارة إلى أن انخفاض حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بالتقديرات لا يعكس انخفاضا في حجم الاعتمادات المرصودة (49.287.755 تقديرات سنة 2019/ 50.529.489 انجازات 2019) انما مرده الترفيع في حجم ميزانية المهمة التي شهدت رصد اعتمادات تكميلية لفائدة البرامج الفنية وخاصة منها برنامج الضمان الاجتماعي و برنامج النهوض الاجتماعي نتيجة جملة من العوامل الظرفية (تم الترفيع خاصة في نفقات التدخل العمومي).

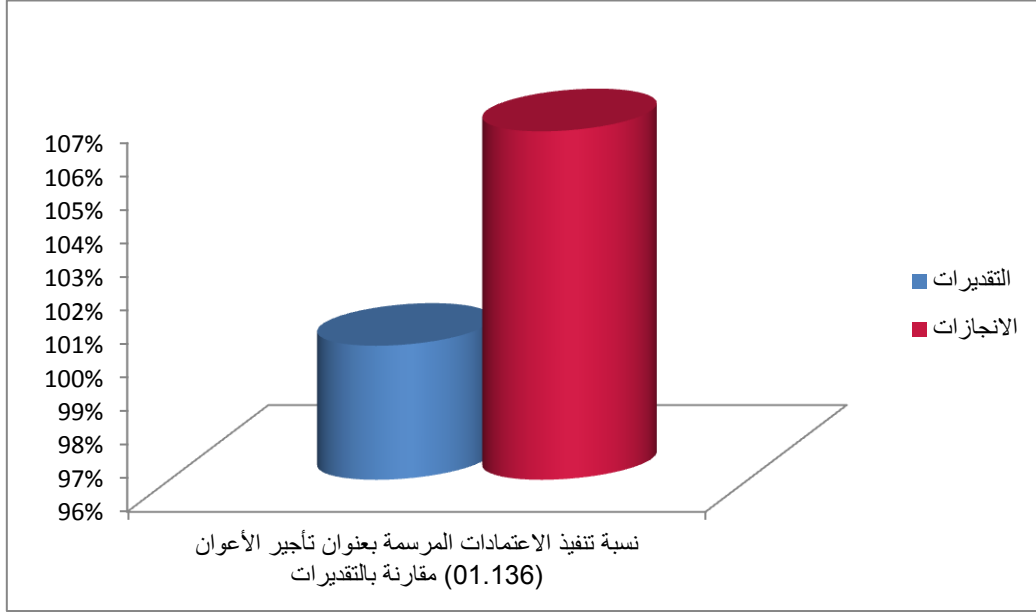
- الهدف 2: تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية

- تقديم الهدف : سعيا إلى الارتقاء بجودة منظومة الموارد البشرية الناشطة بالوزارة تسعى الوزارة لتطوير جودة أداء الاعوان العموميين في إطار تكريس مقومات الإصلاح الإداري وتطوير أداء الهياكل الإدارية و تطوير قدرات الموارد البشرية

مقارنة بين انجازات 2019 و تقديرات 2019		مقارنة بين 2018 و 2019		انجازات 2019	تقديرات 2019	انجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
م/ب %	م=ج - ب	د/أ %	د=ج - أ	ج	ب	أ	ر	
-	-	-	-	بصدد الانجاز	80	بصدد الانجاز	%	نسبة إنجاز مخطط ضبط مواصفات مرجعية للموارد البشرية بالوزارة
%6.4	6.4	%3.5	3.6	%106.4	%100	%102.8	%	نسبة تنفيذ الاعتمادات المرسمة بعنوان تأجير الأعوان (01.136) مقارنة بالتقديرات
%6.45	11729570	%17.45	28752557	193493570	181764000	164741013	أ.د	اعتمادات بعنوان التأجير التي المنجزة بصفة فعلية
		%13.48	21593000	181764000	181764000	160171000	أ.د	الاعتمادات المرسمة بعنوان التأجير بقانون المالية الأصلي

رسم بياني 25 : مقارنة بين تقديرات ولإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف :

تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية



- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

- الهدف 2 : تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية

- المؤشر 1 : نسبة إنجاز مخطط ضبط مواصفات مرجعية للموارد البشرية بالوزارة

- يتم العمل على إنجاز المؤشر وذلك من خلال ضبط برنامج عمل مرحلي يركز على جملة من الأنشطة السنوية ولم نسجل تقدم كبير في نسبة الإنجاز للسنوات 2017 و 2018 و 2019 نظرا لعدد الأسباب من أهمها:

✓ صعوبات حالت دون تفعيل تطبيق الموازنة الاجتماعية،

- الهدف 2 : تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية

- المؤشر 2 : نسبة تنفيذ الاعتمادات المرسمة بعنوان تأجير الأعوان (01.136) مقارنة بالتقديرات

- تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر ب 106.4% بالنسبة لسنة 2019 و يعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

✓ تم صرف اعتمادات تفوق الاعتمادات المرسمة بالنسبة لنفقات التأجير العمومي لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية،

➤ تم صرف اعتمادات تفوق الاعتمادات المرسمة بالنسبة لنفقات التأجير العمومي لبرنامج النهوض الاجتماعي (لفائدة المركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين في مجال الإعاقة "بسة" و كذلك لتأجير البرنامج الفرعي التضامن والتنمية الاجتماعية)

- الهدف 3: ترشيد نفقات التصرف

- تقديم الهدف : تسعى الوزارة في هذا الإطار إلى المساهمة في تحقيق التوجهات الوطنية في مجال ترشيد الإستهلاك في الطاقة والماء والهاتف وتحسين التصرف في التجهيزات و في مختلف الوسائل المادية لتحقيق مزيد من النجاعة على مستوى العمل الإداري .

و لبلوغ هذا الهدف فهي ستسعى إلى :

- ترشيد كلفة الهاتف و الاتجاه نحو تدعيم الاتصال الرقمي
- متابعة الاتفاقيات في مجال استهلاك الهاتف و تبادل المعطيات.

- مرجع الهدف : منشور السيد رئيس الحكومة عدد 20 بتاريخ 10 جويلية 2002 المتعلق بترشيد نفقات استهلاك الهاتف

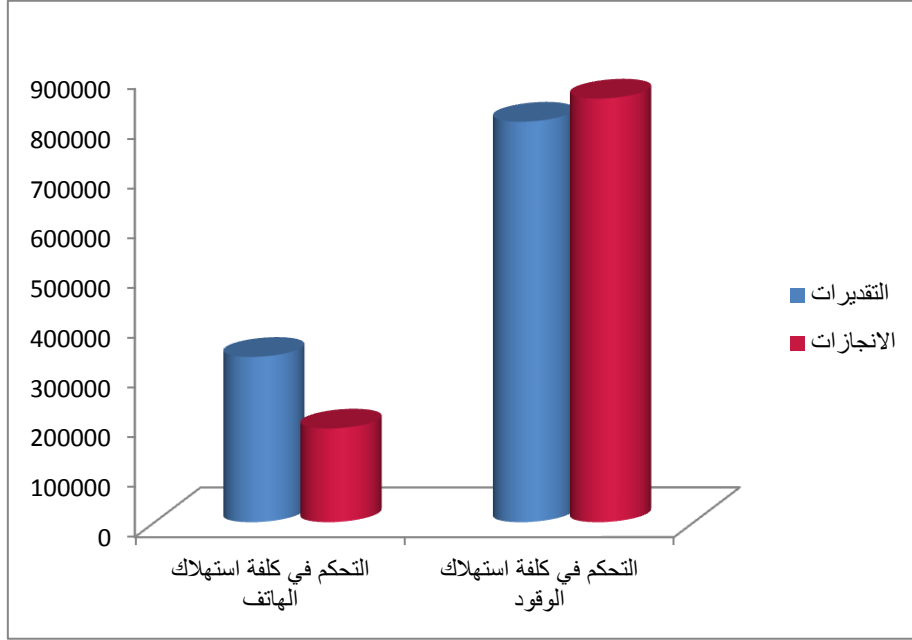
مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019		مقارنة بين 2018 و 2019		انجازات 2019	تقديرات 2019	انجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
م/ب %	م=ج - ب	أ/د %	د=ج - أ	ج	ب	أ		
التخفيض في اعتمادات التصرف (وسائل المصالح)								
5.45%	46385	34.05%	216.160	850.885	804.500	* 634.725	أ.د	مؤشر فرعي 1: التحكم في كلفة استهلاك الوقود
-43.33%	-143882	89.04%	88806	188.118	332.000	*99512	أ.د	مؤشر فرعي 2 : التحكم في كلفة استهلاك الهاتف

* تم فعليا صرف جزء من الاعتمادات المرسمة وتحويل بقية الاعتمادات لخصائص نفقات اخرى.

** تقديرات مقارنة بنفس الفترة

رسم بياني 26 : مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف :

ترشيد نفقات التصرف



- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :

الهدف 3 : ترشيد نفقات التصرف

- المؤشر 1 : التحكم في كلفة استهلاك الوقود

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 105.76% بالنسبة لسنة 2019 و يعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها:

- ✓ تهرم أسطول النقل المتوفر مما ولد ضغطا على نسق الاستهلاك
- ✓ ارتفاع أسعار المحروقات سنويا
- ✓ تم احتساب نسبة الانجاز على جملة التقديرات مع الأخذ بعين الاعتبار التحويلات بالزيادة حيث تجدر الإشارة إلى أن صرف الاعتمادات المخصصة لهذه النفقات تم بناءا على الإستهلاك الفعلي و تم تحويل الاعتمادات المتبقية لخالص النفقات.

الهدف 3 : ترشيد نفقات التصرف

- المؤشر 2 : التحكم في كلفة استهلاك الهاتف

- - تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 56.66% بالنسبة لسنة 2019 و يعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها:

- ✓ عدم ورود الفواتير في الإبان،
- ✓ تم احتساب نسبة الانجاز على جملة التقديرات مع الأخذ بعين الاعتبار التحويلات بالنقص أو بالزيادة حيث تجدر الإشارة إلى أن صرف الاعتمادات المخصصة لهذه النفقات تم بناءا على الإستهلاك الفعلي و تم تحويل الاعتمادات المتبقية لخالص بعض النفقات الأخرى .

- كما تم صرف الاعتمادات كما يبينه الجدول الإجمالي التالي :

نسبة الإنجاز	الاعتمادات	نفقات استهلاك الهاتف
-	356000	الموزع
63.72% (من حجم الاعتمادات الموزعة)	226846	المركزي
27,47%	62318	المنجز مركزيا
36,28% (من حجم الاعتمادات الموزعة)	129154	المفوض
96,63%	125800	المنجز جهويا
52,56%	188118	مجموع المنجز

- و يتوزع صرف الاعتمادات على مستوى الإدارات الجهوية كما يبينه الجدول التالي :

نسبة الإنجاز (مقارنة بالاعتمادات المرسمة)	نسبة الإنجاز	الاعتمادات المنجزة	الاعتمادات المفوضة	الولاية
1,23%	96,53%	4376	4534	تونس
0,98%	86,99%	3480	4000	أريانة
1,38%	86,13%	4909	5700	بن عروس
1,35%	99,79%	4790	4800	منوبة
1,94%	99,37%	6906	6950	بنزرت
1,71%	98,44%	6104	6201	زغوان
2,36%	94,90%	8399	8850	نابل
1,09%	99,91%	3896	3900	سوسة
1,35%	99,83%	4792	4800	المنستير
1,15%	97,51%	4095	4200	المهدية
0,97%	82,08%	3447	4200	باجة

0,80%	88,65%	2837	3200	جندوبة
1,28%	92,89%	4551	4900	الكاف
1,36%	99,09%	4855	4900	سليانة
1,32%	99,75%	4688	4700	القيروان
1,00%	97,67%	3565	3650	صفاقس
1,81%	94,70%	6440	6800	سيدي بوزيد
1,13%	99,75%	4040	4050	قابس
3,64%	100,00%	12948	12948	مدنين
0,84%	99,74%	2992	3000	القصرين
3,39%	99,12%	12072	12179	قفصة
0,84%	100,00%	2973	2973	توزر
1,07%	135,51%	3794	2800	قبلي
1,36%	98,55%	4849	4920	تطاوين
35,34%	97,40%	125800	129154	الجملة

- الهدف 4: ملائمة نوعية تكوين الطلبة لحاجيات سوق الشغل

- تقديم الهدف : يعد تحسين الإدماج المهني لخريجي مؤسسات التعليم العالي تحت الاشراف و دعم تشغيليتهم من الاولويات التي تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيقها و في هذا الاطار تعمل الوزارة على دعم جودة التكوين والتأطير الأكاديمي المقدم للطلبة على المستويين النوعي و الكمي وذلك لبلوغ المعايير الفنية المطلوبة. بالإضافة إلى متابعة خريجها وتيسير إدماجهم المهني من خلال تركيز خلية متابعة تتولى جمع المعطيات وتحليلها للمساعدة على رسم استراتيجيات التكوين وتوجيهها وتعديلها وتوفير فرص للتكوين التكميلي و تحسين الكفاءات لمزيد ملاءمتها مع خصوصيات و متطلبات المهن واحتياجات سوق الشغل. و يندرج هذا التوجه ضمن التوجه العام لمنظومة التعليم العالي بتونس حيث تعتبر المؤسسات الجامعية مطالبة بالإعداد المسبق لتأمين تشغيلية خريجها من خلال تأطيرهم وتوجيههم فضلا عن تمكينهم من القدرات الكافية لتسويق كفاءاتهم و إحداث تنوع في مسالك التكوين.

- مرجع الهدف :

- القانون عدد 113 لسنة 1983 المؤرخ في 30 ديسمبر 1983 المتعلق بقانون المالية لسنة 1984.

- الأمر عدد 2061 المؤرخ في 10 ديسمبر 1990 المتعلق بتنظيم معهد النهوض بالمعاقين والمنقح بالأمر عدد 552 لسنة 1994 المؤرخ في 7 مارس 1994 وبالأمر عدد 1419 لسنة 1996 المؤرخ في 12 أوت 1996.

- الأمر عدد 1473 لسنة 1993 المؤرخ في 5 جويلية 1993 المتعلق بضبط مهام المعهد القومي للشغل والدراسات الاجتماعية و تنظيمه الإداري والمالي كما تم تنقيحه بالأمر عدد 251 لسنة 2007 المؤرخ في 5 فيفري 2007 المتعلق بضبط مهام المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية و تنظيمه الإداري و المالي.

- الأمر عدد 2978 لسنة 2005 المؤرخ في 8 نوفمبر 2005 المتعلق بضبط مشمولات وزارة الشؤون الإجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج كما تم تنقيحه بالأمر عدد 634 لسنة 2012 المؤرخ في 8 جوان 2012.

- الأمر حكومي عدد 340 لسنة 2019 مؤرخ في 21 مارس 2019 المتعلق بتنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية.

مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019		مقارنة بين 2018 و2019		انجازات 2019	تقديرات 2019	انجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
م/ب %	م=ج - ب	أ/د %	د=ج - أ	ج	ب	أ		
-	-	-	-	بصدد الانجاز	70	30	%	نسبة الادماج المهني للطلبة المتخرجين من المعهد العالي للتربية المختصة

- الهدف 4 : ملائمة نوعية تكوين الطلبة لحاجيات سوق الشغل

- المؤشر 1 : نسبة الادماج المهني للطلبة المتخرجين من المعهد العالي للتربية المختصة

تجدر الإشارة إلى أنه حاليا لا تتوفر المعطيات الضرورية بخصوص نسب إنجاز المؤشر حيث سيتم إدراجها لاحقا بوثائق القدرة على الاداء للبرنامج.

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

- الهدف 2: تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية

- الإشكاليات والنقائص:

- عدم تركيز منظومة إنصاف في المؤسسات الخاضعة تحت إشراف الوزارة.
- نقص في الموارد البشرية وخاصة المختصين في الإعلامية،
- عدم إصدار الأمر الحكومي المتعلق بالمندوبيات الجهوية،
- ظروف العمل: الإكتظاظ في المكاتب.

- التدابير والانشطة المقترحة:

- إعادة بناء تطبيق الموازنة الاجتماعية.
- التنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة لإعداد بطاقة وصف المهام.

- الهدف 3 : ترشيد نفقات التصرف

• العمل على مزيد التحكم في كلفة الهاتف من خلال :

- عقد جلسات عمل مع شركة اتصالات تونس للنظر بالإشكاليات المتعلقة بعدم وصول الفواتير لغاية الحصول على آلية للفوترة ،
- تفعيل الاتفاقيات مع مسدي الخدمة على المستوى الجهوي.

* في مجال تنفيذ الميزانية:

- دعوة المصالح المركزية وخاصة الجهوية المكلفة بتنفيذ الميزانية إلى مزيد الحرص على متابعة صرف الاعتمادات المحالة والمفوضة و تأدية النفقات في نطاق الترتيب الجاري به العمل.
- برمجة اجتماعات دورية حول تقييم تنفيذ ميزانية الوزارة و تشخيص الصعوبات و الإشكاليات عند التنفيذ.
- التحسيس بأهمية توفير معطيات محينة حول مختلف النفقات خاصة في إطار البرمجة السنوية للنفقات وانجاز التقارير الدورية لتنفيذ الميزانية الخاصة ببرامج الوزارة بالتنسيق مع رؤساء البرامج.